مفهوم الأمن القومي للدولة في ظل العولمة

دول النظام الإقليمي العربي إنموذجاً

(2013 – 1991)

The Concept of National Security of a State in the light of Globalization
The Arab Regional System States as a Model
(1991 – 2013)

اعداد الطالب : سامي صالح الكعبي

الرقم الجامعي: (401120027)

اشراف

الأستاذ الدكتور محمد حمد القطاطشة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً للحصول على درجة الماجستير في

العلوم السياسية

كلية الآداب والعلوم

قسم العلوم السياسية

جامعة الشرق الأوسط

تشرين الثاني / 2014م

تفويض

أنا الطالب سامي صالح الكعبي أفوّض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً وإلكترونياً للمكتبات أو المنظمات أو الهيئات والمؤسسات المعنيّة بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها .

الاسم : سامي صالح الكعبي

التاريخ : ١٥ /١١/ 2014

التوقيع :

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها : " مفهوم الأمن القومي للدولة في ظل العولمة دول النظام الإقليمي العربي إنموذجاً (1991 – 2014) "، وأجيزت بتاريخ 15/ 11 / 2014 .

- أعضاء لجنة المناقشة : – التوقيع

أ . الاستاذ الدكتور محمد حمد القطاطشة؛ مشرفاً ورئيساً .....

ب. الاستاذ الدكتور عبد القادر محمد فهمي؛ عضواً .....

ج. الدكتور سعد فيصل السعد؛ ممتحناً خارجياً .....

الشكر والتقدير

بعون من الله وتوفيقه وبعد أن أتممنا هذا العمل فلا يسعني إلا أن أتقدم بخالص الشكر وجزيل العرفان والامتنان إلى المشرف على هذه الرسالة الاستاذ الدكتور محمد حمد القطاطشة الذي كان لتوجيهاته القّيمة ونصائحه السديدة وعطفه الكريم الأثر الأكبر في إخراج هذا العمل الأكاديمي إلى حيز الوجود .

وأتقدم بالشكر الجزيل والعرفان والتقدير إلى الأساتذة الكرام رئيس وأعضاء لجنة المناقشة الذين اقتطعوا من وقتهم الثمين الشيء الكثير في قراءة الرسالة ووضع ملاحظاتهم السديدة بشأنها ومناقشاتهم الحكيمة التي أثرت الدراسة ... وإلى الذين نهلت من علمهم أساتذتي رئيس قسم العلوم السياسية وبقية الأساتذة الكرام في جامعة الشرق الأوسط ، أقدم الشكر والاحترام لما بذلوه من جهود خلال السنة التحضيرية التي مكنتني من الوصول إلى هذه المرحلة في جانب البحث العلمي... وإلى كل من أسدى لي نصيحة أو قّدم لي معلومة تخص الدراسة وتخدمها ، إلى كل هؤلاء وغيرهم الشكر وبالغ التقدير والمودّة .

سامي صالح الكعبي

الإهداء

أهدي هذا العمل الأكاديمي

- إلى روح والدي رحمه الله ... وطيب ثراه ....
- إلى الماجدة الكريمة منبع الحنان والدتي أطال الله عمرها وأحسن خاتمتها....
- إلى زوجتي غاليتي .. بارك الله فيها، وسدد خطاها في طريق الحياة ..
- إلى بقية أفراد عائلتي جميعاً أعزهم الباري القدير ...
- إلى زملائي في الدراسة مكّنَهم الحق المبين ...
- إلى كل من أعانني في رحلة العمر ...

أهدي جهدي المتواضع

سامي صالح الكعبي

قائمة المحتويات

عنوان الرسالة ..... أ

التفويض ..... ب

قرار لجنة المناقشة ..... ج

الشكر والتقدير ..... د

الإهداء..... هـ

قائمة المحتويات ..... و

الملخص باللغة العربية ..... ط

الملخص باللغة الإنجليزية ..... ي

الفصل الأول

مقدمة الدراسة

تمهيد 1

مُشكلة الدراسة..... 2

أسئلة الدراسة 3

أهداف الدراسة 4

أهمية الدراسة 4

فرضية الدراسة 4

حدود الدراسة 4

المُصطلحات العامة 5

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

أولا : الإطار النظري 10

ثانيا : الدراسات السابقة 15

ثالثا : ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة 22

الفصل الثالث

منهجية الدراسة (الطريقة والإجراءات)

منهجية الدراسة **23**

مجتمع الدراسة **23**

أدوات الدراسة **25**

الفصل الرابع

مفهوم الأمن القومي في دول النظام الإقليمي العربي

المبحث الأول : مفهوم الأمن القومي في الدول القومية **27**

المطلب الأول : التعريف بمفهوم الأمن القومي **28**

المطلب الثاني : الأمن القومي في دول النظام الإقليمي العربي..... **40**

المبحث الثاني : تحديات بيئة الأمن القومي العربي **47**

المطلب الأول : تحديات دول الجوار الآسيوية لبيئة الأمن القومي العربي..... **48**

المطلب الثاني : تحديات دول الجوار الأفريقية لبيئة الأمن القومي العربي..... **58**

الفصل الخامس

العولمة وأثرها في مفهوم الأمن القومي للدول القومية

المبحث الأول : مفهوم العولمة وأشكالها في الدول القومية **66**

المطلب الأول : التعريف بمفهوم العولمة **67**

المطلب الثاني : أشكال العولمة في الدول القومية **78**

المبحث الثاني : أثر ظاهرة العولمة في الأمن القومي للدول القومية **93**

المطلب الأول : المجالات المستهدفة من ظاهرة العولمة في الدول القومية **94**

المطلب الثاني : أثر العولمة على صناعة القرار في الدول القومية **109**

الفصل السادس

أثر العولمة في الأمن القومي لدول النظام الإقليمي العربي

المبحث الأول : أثر العولمة في الأوضاع العامة لدول النظام الإقليمي العربي..... **119**

المطلب الأول : أثر العولمة في الأوضاع الاقتصادية في دول النظام الإقليمي العربي **120**

المطلب الثاني : أثر العولمة في الأوضاع الاجتماعية والثقافية في دول النظام الإقليمي العربي..... **130**

المطلب الثالث : أثر العولمة في الأوضاع السياسية في دول النظام الإقليمي العربي **140**

المبحث الثاني : تحديات العولمة تجاه دول النظام الإقليمي العربي **146**

المطلب الأول : التحديات السياسية والأمنية **147**

المطلب الثاني : التحديات الاقتصادية والثقافية **160**

الفصل السابع

الخاتمة؛ الاستنتاجات؛ التوصيات؛ المراجع والملاحق

الخاتمة **170**

الاستنتاجات **175**

التوصيات **176**

المراجع **178**

الملاحق **203**

الملخص باللغة العربية

مفهوم الأمن القومي للدولة في ظل العولمة

دول النظام الإقليمي العربي إنموذجاً

(1991 – 2013)

إعداد الطالب : سامي صالح الكعبي

أشراف الاستاذ الدكتور : محمد حمد القطاطشة

هدفت الدراسة التعرف على مفهوم الأمن القومي والأسس النظرية التي يقوم عليها ، وتوضيح مفهوم الدول القومية ، والتعرف على مفهوم العولمة وأثرها في الدولة القومية ، وتسليط الضوء على أثر العولمة في الأمن القومي لدول النظام الإقليمي العربي .

وقد دارت **مشكلة الدراسة** حول التساؤل الرئيس المتعلق بكيفية تأثير العولمة في مفهوم الأمن القومي لدول النظام الإقليمي العربي .

وأشارت **فرضية الدراسة** إن العولمة قد أسهمت في تغير مفهوم الأمن القومي للدولة بشكل نسبي في الحد من مظهر سيادة الدولة .

وللتحقق من صحة الفرضية والإجابة على أسئلة الدراسة فقد تم **استخدام المنهج النظمي، والمنهج التاريخي ، والمنهج التحليلي الوصفي** ، فهي المناهج الأنسب في تناول مثل هذه الدراسات، وقد توصلت الدراسة إلى صحة فرضيتها .

واستوجبت الدراسة **توصيات** عدة أهمها: التصدي لمظاهر العولمة التي ترى في العروبة والإسلام عدواً لها ، من خلال كشف التاقضات التي تكتنف هذه الظاهرة وكشف زيفها ، بعد تحديد سلبياتها والتحصن منها والأخذ بايجابياتها وتعظيمها لصالح الأمة العربية ، العمل على أيجاد سياسة عربية موحدة في مختلف مجالات الاقتصاد والسياسة والثقافة والاعلام ، عبر تفعيل آليات العمل العربي المشترك ، الحفاظ على الذات العربية من خلال التعاون والتفاعل والتكامل والتنسيق بين البلدان العربية في أطار التكامل الثقافي والحضاري مع الثقافات والحضارات الاخرى .

Abstract

The State's Nationalistic Security Concept in Light of Globalization

Countries of the Arab Regional System – Model

(1991-2013)

Prepared by :Sami Saleh Al-Kaabi

Supervised by: Dr. Mohamed Hamad Al-Katatsha

The study aims at identifying the concept of nationalistic security and theoretical grounds on which this concept is based, in addition to explaining concepts of nationalistic countries, and globalization along with examining its impacts on the nationalistic country.

The dilemma of the study has focused on the main inquiry regarding influences of globalization on the concept of nationalistic security of the countries of the Arab regional system.

The hypothesis of the study shows that globalization has relatively contributed to changing the concept of nationalistic security of the state in limiting the appearance of the state hegemony.

In order to verify the authenticity of this hypothesis and reply to the queries of this study, we have applied the systematic approach, historic approach, and descriptive analytical approach being the most appropriate tools in handling these studies. With the sound implementation of these approaches, the study has been able to establish the authenticity of its hypothesis.

The study has reached a number of conclusions, the most important of which are fighting the phenomena of globalization which adopt hostile attitudes against Arabism & Islam through disclosure of paradoxes and falsehoods, the identification of their negative aspects & adoption of prevention methods, in addition to maximizing the positive aspects for the interest of the pan Arab nation, as well as creating a unified Arab policy in various spheres of economy, politics, culture and media, through activation of joint Arab action mechanisms.

Other recommendations include the need to safeguard the Arab identity through enhanced mutual cooperation, integration & coordination among Arab countries within a cultural & civilizational interactive frame with other cultures & civilizations.

الفصل الأول

مقدمة الدراسة

تمهيد

يعد الأمن القومي أحد المسائل المهمة التي شغلت الجماعات الانسانية منذ نشأتها ، فقد حرصت هذه الجماعات المحافظة على ذاتها واستمرار وجودها بالدفاع عن نفسها في مواجهة التهديدات المختلفة التي تتعرض لها ، ولم يتغير هذا الأمر رغم تطور هذه الجماعات وظهور الدول الحديثة. ومما لا شك فيه أن مفهوم الأمن القومي لا يزال في حاجة إلى تنظير متعدد الأبعاد . فهو مفهوم يعبر عن تقاليد تاريخية معينة لكنه خلال العقود الأخيرة خضع لتطورات مختلفة أفسدت المفهوم وأضفت عليه ظلال من الاضطراب ، وذلك بسبب الهوة السحيقة التي تفصل التنظير عن الممارسة .

ويرجع استخدام مفهوم الأمن القومي في العلوم السياسية إلى نهاية الحرب العالمية الثانية عام (1945) ، حينما انشىء مجلس الأمن القومي الأمريكي عام (1947) ، وبعد ذلك شاع استخدام المفهوم بمستويات مختلفة ، حسب ما تمليه الظروف والمتغيرات المحلية والإقليمية والدولية.

وفي ظل ذلك برز عاملان رئيسيان أخذا يحكمان سلوك قادة بعض الدول الكبرى بعد أن نمت لديهم الغرائز البشرية وحب التملك ، فالحياة بقسوتها وتشعب مصالحها جعلت من هؤلاء القادة يسعون للسيطرة على بقاع واسعة من العالم ، فكان الهدف الأول للدول الاستعمارية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر يكمن في استغلال موارد الشعوب المغلوبة على أمرها ، إلا أن استعمار القرن العشرين أخذ شكلاً امبريالياً جديداً ، وإن ظلت أهدافه كسابق العهد بها .

ثم شهد العالم في العقد الاخير في القرن العشرين تحولات كبيرة كان من ثمرتها ظهور العولمة والتي اقترنت بمفاهيم عديدة كان من ابرزها (النظام العالمي الجديد ، نهاية التاريخ ، صراع الحضارات ، نهاية الدولة القومية ، الشرق اوسطية) . حيث سعت الولايات المتحدة الامريكية لتدبير كافة الشؤون الدولية وإدارتها عن طريق العولمة لغرض التاثير على السياسة العامة في لدول النظام الإقليمي العربي بغية توجيه امكانيات تلك الدول وتوظيفها وفق ما تريد .

وتأتي هذه الدراسة لتتناول تأثير العولمة في مفهوم الأمن القومي للدولة ، من خلال عرض نظري لمفهوم الأمن القومي للدولة بشكل عام ، وما أصاب هذا المفهوم من تغيرات بنوية دخلت ضمن المفهوم التقليدي للأمن القومي ، مع تسليط الضوء على ما أصاب هذا المفهوم من ناحية : السيادة ، والهوية الوطنية ، وحقوق الإنسان ضمن المحددات التي تقوم عليها الدراسة ، مستندة إلى الفرضية التي قامت عليها .

لذا ؛ فإن هذه الدراسة تنم أولاً ، عن كونها تعالج قضية الأمن القومي للدول ذات الأهمية الحيوية والمهمة والتي تعود إلى أقدم العصور ، لكن الجديد فيها يكمن في الحداثة النسبية لمفهوم الأمن القومي التي لم يُعنى به الفكر السياسي إلا حديثاً عندما أخذ بعض المفكرين الغربيين يتناولون هذه الظاهرة بالتحليل في إطار الدراسات السياسية .

مشكلة الدراسة

تكمن مشكلة هذه الدراسة في التساؤل الرئيس المتعلق بكيفية تأثير العولمة في مفهوم الأمن القومي لدول النظام الإقليمي العربي .

أسئلة الدراسة

ستحاول الدراسة الإجابة عن الأسئلة الآتية :-

1. ما الأسس النظرية التي يقوم عليها مفهوم الأمن القومي للدول القومية ؟
2. ما العولمة وأثرها في مفهوم الأمن القومي للدول القومية ومدى تأثير العولمة على مفهوم الأمن القومي لدول النظام الإقليمي العربي ؟

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف تتمثل بالاتي: -

1. الوقوف عند الأسس النظرية التي يقوم عليها مفهوم الأمن القومي للدول القومية ، التعرف عل مفهوم الأمن القومي ، وتوضيح مفهوم الدول القومية .
2. التعرف على مفهوم العولمة وأثرها على مفهوم الأمن القومي للدول القومية .
3. تسليط الضوء على أثر العولمة في الأمن القومي لدول النظام الإقليمي العربي من خلال:

أ. بيان مدى تأثير العولمة في الأوضاع الاقتصادية في دول النظام الإقليمي العربي.

ب. تسليط الضوء على دور العولمة في الأوضاع الاجتماعية والثقافية في دول النظام الإقليمي العربي.

ج . الوقوف عند التحديات السياسية والأمنية والاقتصادية والثقافية للعولمة على دول النظام الإقليمي العربي .

أهمية الدراسة

1. تكمن الأهمية النظرية للدراسة بكونها تسهم في تعميق الفهم لدى الباحثين السياسيين حول التغيرات التي حصلت في مفهوم الأمن القومي للدولة في ظل العولمة .
2. تقدم الدراسة خيارات عدة مبنية على أسس ذات فائدة لصانع القرار والمحلل السياسي في المنطقة ، وللمهتمين والمتابعين للشأن الدولي للاطلاع على التغيرات في مفهوم الأمن القومي وتحديات العولمة وأثرها في هذا المفهوم تجاه الدولة القومية .

فرضية الدراسة

تقوم الدراسة على فرضية رئيسة مفادها : إن العولمة قد أسهمت في تغير مفهوم الأمن القومي للدولة بشكل يحد من سيادة الدولة .

حدود الدراسة

الحدود الزمانية : (1991 – 2014) ، وهي الفترة التي تعرض لها مفهوم الأمن القومي لدول النظام الإقليمي العربي إلى تحديات العولمة وتأثيرها بعد انتهاء مرحلة الحرب الباردة ، وانهيار نظام القطبية الثنائية وانتقال النظام العالمي إلى مرحلة القطبية الاحادية عام (1991) .

الحدود المكانية : عدد محدد من دول النظام الإقليمي العربي وهي (مصر ، والسعودية ، والبحرين ، والعراق ، والأردن والإمارات العربية المتحدة) .

الحدود البشرية : شعوب دول النظام الإقليمي العربي المستهدفة .

الُصطلحات العامة

استكمالا للمنهجية اللازمة لإتمام العملية البحثية لا بد من تحديد المفاهيم والمصطلحات التي قامت عليها هذه الدراسة وهي:

الأمن : هو (الأَمانُ) و (الأَمانةُ) بمعنى (أَمِنَ) من باب فَهِم وسَلِم و(أَمّانا) ، و(الأُمْنُ) ضد الخَوفِ (الرازي ، 2005 : 20) .

وتناول الفقه الإسلامي مفردة الأمن التي تعني الطمأنينة والأمان وزوال الخوف والتهديد المرتبط به ، إذ أرتبط الأمن بالحاجات الأساسية للإنسان من خلال ماجاء بالنص القرآني في قوله تعالى: (فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ ،الَّذِي أَطْعَمَهُم مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُم مِنْ خَوْفٍ) (قريش: 3–4)، وقوله تعالى : (وَكَانُوا يَنْحِتُونَ مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا آمِنِينَ) (الحجر: 82) ، وقوله تعالى : (ادْخُلُوهَا بِسَلَامٍ آمِنِينَ) (الحجر : 46)، وقوله تعالى : (وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُّطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِّن كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللَّهِ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ) (النحل : 112) ، وقال النبي محمد صلى الله عليه وسلم : (المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده والمؤمن من أمنه الناس على دمائهم وأموالهم) (أخرجه الترمذي والنسائي) .

ويدل معنى مفردة الأمن في الفكر السياسي المعاصر التطور والتنمية، سواء منها التنمية الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية في ظل حماية مضمونة، وينبع الأمن الحقيقي للدولة من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها ومواجهتها، لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في كافة المجالات سواء في الحاضر أو المستقبل (مكانمارا ، 1970 : 120) .

ومن خلال هذا المفهوم الشامل للأمن، فإن الأمن يتطلب تهيئة الظروف المناسبة والمناخ المناسب للانطلاق بالإستراتيجية المخططة للتنمية الشاملة، بهدف تأمين الدولة من الداخل والخارج، بما يدفع التهديدات باختلاف أبعادها، بالقدر الذي يكفل لشعبها حياة مستقرة توفر له أقصى طاقة للنهضة والتقدم (نبهان ، 2009 : 16) .

ويعود استخدام مصطلح "الأمن" إلى نهاية الحرب العالمية الثانية؛ حيث ظهر تيار من الأدبيات يبحث في كيفية تحقيق الأمن وتلافي الحرب، وكان من نتائجه بروز نظريات الردع والتوازن، ثم أنشئ مجلس الأمن القومي الأمريكي عام (1974)، ومنذ ذلك التاريخ انتشر استخدام مفهوم "الأمن" بمستوياته المختلفةتطبقًا لطبيعة الظروف المحلية والإقليمية والدولية، وللأمن أربعة مستويات (حسين ، 2012 : 1) :

أولاً : أمن الفرد ضد أية أخطار تهدد حياته أو ممتلكاته أو أسرته.

ثانيًا: أمن الوطن ضد أية أخطار خارجية أو داخلية للدولة وهو ما يُعبَّر عنه "بالأمن الوطني".

ثالثًا: الأمن الإقليمي ، ويعني اتفاق عدة دول في إطار إقليم واحد على التخطيط لمواجهة التهديدات التي تواجهها داخليًّا وخارجيًّا، وهو ما يعبر عنه "بالأمن القومي".

رابعًا: الأمن الدولي ، وهو الذي تتولاه المنظمات الدولية سواء منها الجمعية العامة للأمم المتحدة أو مجلس الأمن الدولي ودورهما في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين.

أما تعريف الباحث الإجرائي للأمن، هو : " حماية أفراد المجتمعات من التهديدات التي تتعرض لها، سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية، بما يكفل التحرر من الخوف والتواصل مع الحياة بضمان كرامة الإنسان ورفاهيته وحريته وحرية معتقداته في المجتمع والدولة " .

الأمن القومي : يمثل مفهوم الأمن القومي البعد الإستراتيجي الذي تتفاعل فيه طبيعة الحدود الجغرافية للدولة التي تتداخل مع طبيعة علاقات الجوار ، فهو نوع من التزاوج بين الفكر السياسي المتعلق بالوظيفة الحضارية للدولة والأوضاع الجيوسياسية للإقليم أي للوعاء المكاني الذي تنشط في داخله الإرادة القومية ، وبهذا يصبح الأمن القومي البعد الدائم الذي لا يجوز للحاكم أن يبتعد عن عناصره ولو للحظة واحدة (ربيع ، 1984 : 31) .

وتضع الدول مسألة حماية وجودها وضمان تطورها في مقدمة تطلعاتها وفوق كل الاعتبارات ، وهذه الحقيقة لا تتغير مهما بلغت قوة أي من الدول ، فتحركها يرمي في جانبه الأهم إلى حماية بقائها بالعمل على ضمان الاستقلال القومي والاحتفاظ بحزام أمن للسلامة الإقليمية والدفاع عن المصالح الحيوية ، ونجاح الدولة في توفير الأمن لنفسها مهما كان نسبياً مؤشر على فاعلية سياستها الخارجية (مكريدس ، 1966 : 35) .

ويترادف مفهوم الأمن القومي مع مفهوم الأمن الإقليمي، كونهما يتعلقان بحالة الأمن في عدد من الدول ضمن منطقة جغرافية معينة ، ورغم تعدد تعريفات مفهوم الأمن القومي وتنوعها ، كغيره من المفاهيم التي تصب في مجال العلاقات الدولية ، إلا أن تلك التعريفات تلتقي في أنه يتناول حالة الأمن التي تقع ما بين الأمن الوطني لدولة واحدة والأمن الدولي الجماعي ، أما الأمن القومي لإقليم معين فهو الذي يمكن قياسه بمؤشرات حدة الصراعات الداخلية والخارجية التي تشهدها وحدات هذا الإقليم ، وحجم الموارد التي يتم تخصيصها للشؤون الدفاعية ، ومدى وجود تحالفات أمنية رسمية وإجراءات جماعية ، ولغرض تطبيق تلك المؤشرات على بلدان إي إقليم ، لا بد من تحقيق عدد من الشروط التي من أبرزها : إدراك وحدات النظام الإقليمي تكلفة الصراعات ؛ واتفاق هذه الوحدات على معايير عدم الاعتداء ؛ وشمول النظام الأمني الإقليمي كافة وحدات

الإقليم ، إذ إن الأمن الإقليمي يرتبط بنظيره الدولي من خلال ما يمثله الأمن الإقليمي من تفاعلات محلية بين أطراف الإقليم التي تعد من المصالح الإستراتيجية للأطراف الدولية ما يجعله دائماً محط أنظار الدول الكبرى (كشك ، 2012 : 16).

أما التعريف الإجرائي للأمن القومي بحسب رؤية الباحث ، فهو : مجموعة النشاطات التي تقوم بها الدول بهدف المحافظة على سيادتها ووحدة أراضيها ، بما يحفظ لها هويتها الوطنية، ورفاهية شعبها والدفاع عن حرياتهم ومعتقداتهم ومواجهة التهديدات أو عدوان داخلي أو خارجي .

الدولة القومية : ظلت الدولة محور الدراسات السياسية منذ زمن بعيد ، واتفق المفكرون السياسيون على أن الفكر السياسي يستند إلى فكرة الدولة ، حتى قيل عند بعضهم أن علم السياسة يكاد يتماشى مع علم الدولة ويُعدّ موضوع الدولة من أهم موضوعات النظم السياسية ، فالدولة تتكون من إقليم يعيش السكان داخل حدوده وتمارس السيادة فيه ، وهي كذلك تمركز جماعة بشرية في إقليم معين معلوم الحدود ، ولا تختلف المدارس الفكرية في تناولها لتاريخ المدن القديمة سواء في بلاد ما بين النهرين أو في بلاد وادي النيل عن هذا المفهوم ، وقد نشأ مصطلح الدولة القومية بعد انعقاد مؤتمر وستفاليا في عام (1648) على أثر الحروب الكاثوليكية – البروتستانتية في أوروبا ، هذا المؤتمر الذي مهد لتوقيع معاهدة بين الممالك الأوروبية تتيح نشوء الدولة القومية (حسين ، 2009 : 23) .

وتباينت التعاريف التي أوردها الفقهاء للدولة القومية وتعددت ، ومرد ذلك اختلاف هؤلاء الفقهاء في المعايير اللازمة لوصف الدولة عندما يراد إطلاق هذا الوصف على جماعة ما (ليلة ، 1969 : 24) ، وتتناول الدراسة في أحد فصولها مفهوم الدولة القومية بشيء من التفصيل .

أما التعريف الإجرائي للدولة القومية فهي : تنظيم عام لكيان له بنية سياسية يشتمل على إقليم يعيش السكان داخل حدوده وتمارس السيادة فيه ، ويأخذ في التعبير الدستوري اسم الدولة .

العولمة : يرتبط مفهوم العولمة بوجود مجموعة معقدة من الظواهر الاجتماعية والإنسانية على مستوى العالم ، إذ لا يمكن الفصل بين النطاقات العولمية المتعددة والمتشابكة في آن واحد ، وهذا جعل منها ظاهرة تعددت تعاريفها بعد أن اختلف فهمها ، وذلك لأن كل نطاق فيها يؤثر في النطاق الآخر ويكشفه ، إلا أن مشتركات العولمة تبرز في شرطين أساسيين هما : التحرر ، والعالمية (الياسمين ، 2006 : 209) .

أما التعريف الإجرائي للعولمة فهي : سعي مجموعة دول الشمال الغربية المتفوقة علمياً وتقنياً ، للسيطرة على دول الجنوب النامية أو المتخلفة ، بدعوى مساعدة هذه الدول في المجالات التربوية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، من أجل وضع برامج التنمية الشاملة وتحقيق العدالة في الاستثمار والرفاه للجميع .

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

أولاً : الإطار النظري

سعى الإنسان منذ الأزل على البحث عن الأمن ، وتجنب كل مايقض مضجعه، فمنذ أن خلق هذا الإنسان في هذه الأرض ظل يستحث خطاه نحو الاستقرار ، والبحث عما يحميه ويدرأ عنه الأخطار(بن جمعة ، 2010 : 15) .

وقد مثل انشغال الجماعات الانسانية منذ انشائها في عصور ما قبل التاريخ وحرصها على المحافظة عن أمنها من خلال استمرار وجودها ، حاجة أساسية من حاجات هذه الجماعات إلى جانب الأكل والشرب والتزاوج وذلك من أجل البقاء والحفاظ على الجنس البشري ، وهذا يعني أن الدراسات في مجال الأمن لا تعالج قضية جديدة ، فظاهرة الأمن تعود إلى أقدم العصور ، لكن الجديد يكمن في دراسات الأمن القومي الذي يُعد من المفاهيم المحددة للأمن والتي باتت واضحة لكثير من الدول سواء في أذهان القيادات السياسية أو الفكرية ، والذي يدل على ذلك الكتابات الخاصة بالأمن القومي الأمريكي ، والأمن القومي السوفييتي ، والأمن القومي الإسرائيلي (زهرة ، 1991 : 10) .

وقد أشارت الدراسات العلمية التي تناولت قضايا الأمن الوطني والإقليمي والدولي، إلى أن الخوض في هذه المفاهيم يعد من المواضيع الحديثةنسبياً التي بحث فيها علم السياسة نتيجة لعدم تناولها من قبل المدارس السياسية إلا بعد الحرب العالمية الثانية ، ويعود السبب الرئيس في تناول هذه الدراسات في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية ، إلى دخول الولايات المتحدة الأمريكيةطرفاً فاعلاً في تفاعلات الأمن في مناطق عديدة من العالم ، ومن أبرزها منطقة الخليج

العربـي ، إذ غـدت القـوة الأكثـر تـأثيراً فـي تحديـد مسـارات ظـاهرة الأمـن واتجاهاتهـا التـي بـدا فيهـا عنصـرا تـأمين الطاقـة والمحافظـة علـى أمـن حلفائهـا فـي المقاربـة المتعلقـة بـالأمن الإقليمـي الخليجـي (المرهون ، 2007 : 11) ، لـذلك يـرى كثيـر مـن البـاحثين بقضـايا الأمـن أن هـذا المفهـوم يشـوبه الغموض كونه من المفاهيم المهمة الحديثة (المشاط ، 1989 : 12) .

وبالنظر لاختلاف المنطلقات الفكرية والتوجهات السياسية للباحثين الذين تناولوا مفهوم الأمن ، فقد جرى التطرق له في ثلاثة اتجاهات، أحدها يستخدم مصطلح الأمن القومي مرادفاً للأمن الوطني ، والثاني يستخدم مصطلح الأمن الإقليمي بديلاً للأمن القومي ، أما الاتجاه الثالث ، فإنه يستخدم مصطلح الأمن القومي من خلال نظرة قومية شاملة (نافع ، 1975 : 53) .

وقد أصبح من الممكن للمتابع تلمس وجود هذه الاتجاهات الثلاثة في الدراسات التي تناولت مفهوم الأمن ، مثلما يبدو ذلك واضحاً في المواقف الآتية :-

1. **الأمن القومي مرادف للأمن الوطني** : يهدف الأمن الوطني للدولة بشكل عام إلى تأمينها من الداخل ، ودفع التهديد الخارجي عنها ، بما يكفل لشعبها حياة مستقرة توفر له استغلال أقصى طاقاته للنهوض والتقدم والازدهار، فاذا ما تشابكت مصالح عدة دول ، أو تماثلت الأخطار التي تحيط بأمة ما وتشابهت آمالها ، فعادة يصبح شغلها الشاغل عندئذ تنسيق ركائز تأمينها من الداخل ، ودفع التهديد المحتمل ضدها من الخارج ، في صيغة أمن قومي تسهم فيه تلك الدول أو الشعوب فرادى لتحظى جميعاً بالاستقرار والتقدم (سعيد ، 1977 : 11) .

وقد تطلبت صيغ الأمن القومي الخاص بالدول القومية مساهمة شعوب تلك الدول في رسم سياسة خارجية يكون هذا الأمن هو أحد مداخلها ، أما لو كان التعامل السياسي بطبيعته حقيقة كلية فأن اقتطاع مفهوم الأمن القومي عن الادراك الكلي للسياسة الخارجية لا بد أن يتم بحذر شديد ، فالمنهجية الأكاديمية تفرض هذا الاقتطاع لامكانية التحليل الأدق والأعمق ، لذا فإن الواقع يفرض إدخال عدد من الأبعاد الأخرى من أجل اكتمال الإطار الفكري للتعامل مع المفهوم، وهذه الحقيقة تصير أكثر ألحاحاً عندما لا يملك المتلقي خلفية تنظيرية واضحة في كل ما له صلة بالسياسة الخارجية على المستوى العلمي المتخصص (ربيع ، 1984 : 29) .

والسياسة الخارجية مصطلح لم يتفق الباحثون والمهتمون في العلوم السياسية والعلاقات الدولية على تعريف له ، فقال عنها (شارلز هيرمان Charles Herman) بأنها:" تلك السلوكيات الرسمية التي يقوم بها صانعو القرار الرسميون في الحكومة أو من يمثلهم، التي يقصدون بها التأثير في سلوك الوحدات الدولية الخارجية " (Herman, 1972: 13) .

ولما كان الأمن القومي هو الهدف الأكثر أهمية والواجب الأول للسياسة الخارجية للدولة فإن حل مشكلات الأمن يمكن أن يتحقق فقط على أساس نظرية الأمن القومي ، هذه النظرية التي هي عبارة عن مجموعة من منظومات المعارف العلمية التي يكتسبها الأفراد حول جوهر قوانين الدولة ومضمون شرائع المجتمع ، من أجل حمايتهم جميعاً من التأثير المركب للتهديدات الداخلية والخارجية (توركماني ، 2004 : 13) .

2. **الأمن الإقليمي بديلاً للأمن القومي** : يعرف الأمن الإقليمي بأنه مفهوم ما بين الأمن الوطني والأمن العالمي ، ويتمثل في " مجموعة من الترتيبات الرسمية أو غير الرسمية بين

مجموعة من الدول تلتزم فيما بينها في المجال الأمني بمجموعة من الأحكام والمعايير ، ويتطلب ذلك توافر حد أدنى من المصالح أو القيم المشتركة التي تدفع الدولة القومية ، في ظل ظروف معينة ، إلى التخلي عن مبدأ الاعتماد على الذات في ظل عالم تسوده الفوضى " (كشك ، 2012 : 16) .

ويلتقي مفهوم الأمن الإقليمي مع مفهوم الأمن الجماعي بمقومات عديدة ، فالأخير يقوم بين دول معينة لمقاومة عدوان دولة ما على إحدى الدول من منتسبي النظام ، وقد جاء هذا النظام الأمني بناءً على جهود (كارل دوتش Karl Deutsch 1912–1992) رئيس جمعية العلوم السياسية الدولية الأسبق وأستاذ العلوم السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية، الذي وجد أن الأمن مفهوم متطور غير جامد يعني بأشياء مختلفة وأماكن مختلفة ، وبذلك فهو مفهوم متجدد يواكب تطورات الأوضاع المحلية والإقليمية ، وأيد جدوى التنظيمات الدولية الجماعية في الحيلولة دون نشوب الحروب ، مثل منظمة الأمم المتحدة ، وحلف شمال الأطلسي (الناتو) (العجمي ، 2011 : 53–54) .

3. **استخدام الأمن القومي من خلال نظرة قومية شاملة :** ترتكز الصياغة الفكرية لمفهوم الأمن القومي على إدراكه كظاهره من أجل دراسته عبر تحليله من مختلف جوانبه والربط بين تلك الجوانب ، وأن غياب الدولة القومية لا يعني غياب مفهوم الأمن القومي ، فالمفهوم يتبلور من خلال جوانب أساسية في الواقع ، تشكل هذه الجوانب الإطار العام له، وأن دراسة هذ الإطار تسمح بالتعرف على الخصوصيات التي لا بد أن يتميز بها مفهوم الأمن القومي فهي تحدد ملامحه من ناحية وتعطي له الشرعية والتبرير من ناحية أخرى، ولكون إنموذج هذه الدراسة يختص في دول النظام الإقليمي العربي ، فإن الأمن القومي العربي لا يزال

بحاجة إلى الصياغة الفكرية رغم أنه قد تم إدراك هذا الأمن كظاهرة منذ وقت مبكر ، فرغم التجزئة التي تمخضت عن السيطرة الأجنبية فقد أدرك النظام الرسمي العربي المخاطر التي تهدد وجودهم ومصيرهم ، هذا الإدراك الذي جاء بصورة تدريجية حيث بدأت ماهية مصادر تهديد الأمن القومي العربي ، التي تقف في مقدمتها الوجود الإسرائيلي وما يتفرع عنه من تهديدات ، فضلاً قضايا أخرى على درجة عالية من الأهمية ، تدخل ضمن الجوانب الاقتصادية والسياسية والأمنية التي تمثل قاعدة للأمن القومي العربي (زهرة،1991 : 86).

وعلى أية حال فإن غالبية دول النظام الإقليمي تنتمي إلى مجموعة الدول النامية ، وبالرغم من التطور المضطرد لبعضها من الناحية الاجتماعية ، وازدهار البعض الآخر اقتصادياً إلا أن المحصلة النهائية للحالة الاجتماعية في هذه الدول تضعها في مرتبة الدول النامية ، وإزاء هذه المحصلة عملت الدول الكبرى لاستغلال الفئات المختلفة داخل دول النظام الإقليمي العربي بعد بروز مظاهر أزمة الهوية داخل مجتمعات دول الجنوب ومنها المجتمعات العربية عموما، بالاعتماد على ظاهرة العولمة، وذلك لبث مبادئها وفرض نظمها وقيمها ، بعد أن تلمست الثغرات الكبيرة في مستوى التعليم المنخفض ونقص الوعي الثقافي بما يجعل من شعوب هذه الدول غير قادرة على تحليل النظم الاجتماعية العالمية لاختيار المناسب منها (سعيد ، 1977 : 30–31) .

وتتناول هذه الدراسة كل ذلك بعد تحديد طبيعة الإدراك العربي لمفهوم الأمن القومي في ظل ظاهرة العولمة ، وتحديد إشكاليات صياغة هذا المفهوم .

ثانيا : الدراسات السابقة

اعتمدت هذه الدراسة على عدد من الدراسات السابقة المنشورة باللغتين العربية والإنجليزية ، وفيما يلي عرض لأهم تلك الدراسات :-

1. الدراسات باللغة العربية

أ. **دراسة سعيد (1977) . الأمن القومي العربي واستراتيجية تحقيقه** : تضمنت أربعة أبواب ، وقد ميز الباحث في مقدمة الدراسة بين الأمن الوطني والأمن القومي وعرف الأمن القومي ، ثم تحدث في الباب الأول عن العوامل المؤثرة في الأمن القومي فقسمها إلى عوامل خارجية وأخرى داخلية ، تتمثل الأولى في : اهتمامات القوى الكبرى بتقسيم الوطن العربي ، والصراع الاقتصادي العالمي وأثره على العرب ، والاتجاهات الايديولوجية والاجتماعية وتأثيرها في المجتمع العربيوأخيراً التهديدات العسكرية وفرض التوتر على المنطقة من خلال إسرائيل ، وإثارة الصراعات بين الدول العربية ، وتتمثل الثانية في : تعدد النظم السياسية العربية واختلاف علاقاتها مع الخارج وتباين أوضاعها الاقتصادية والتأخر الثقافي وضعف الروح القومية وضعف التنسيق العسكري بين الجيوش العربية .

ثم تناول الباب الثاني إسرائيل كعدو للعرب بالأصالة والوكالة ، فتعرض لأوضاعها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية ، وحدد في الباب الثالث الأهداف القومية للأمة العربية التي تتمثل في مقومات عدد من الاستراتيجيات الفرعية التي تشمل الجوانب الاجتماعية الاقتصادية والسياسية والعسكرية ، فيما خصص الباب الرابع لخلاصة الدراسة

.

ب.دراسة زهرة (1991) : في الأمن القومي العربي : احتوت الدراسة ثلاثة أبواب ، جاء في الباب الأول التركيز على مفهوم الأمن القومي العربي من خلال ثلاثة فصول ، هي : تأصيل نظري لمفهوم الأمن القومي ، والإطار العام لمفهوم الأمن القومي العربي ، ومفهوم الأمن القومي العربي ، أما الباب الثاني فتناول تحديات الأمن القومي العربي والتي شملت : الوجود الإسرائيلي ، وصراع القوتين العظميين في المنطقة العربية ، والخلافات العربية ، فيما تطرق الباب الثالث لمتغيرات الأمن القومي العربي من حيث : التماسك القومي، والقوة الذاتية ، والسلام العربي والتوازن .

ج. دراسة توركماني (2004) : الأمن القومي في القرن الحادي والعشرين : تناولت الدراسة موضوعها من خلال مقدمة وسبعة أبواب ، تطرقت المقدمة إلى التحولات الدرامية لمنظومة العلاقات الدولية التي سادت فيها نزعتان ، تجلت النزعة الأولى في التوجه نحو توطيد المواقع السياسية والاقتصادية لعدد كبير من الدول وتمتين اتحاداتها التكاملية ، وتحسين آليات القيادة متعددة الجوانب للمجريات العالمية من خلال بروز كتل وتجمعات وأقطاب دوليةبدلاً من القطب الواحد ، أما النزعة الثانية فتظهر عبر محاولات خلق بنية علاقات دولية مبنية على نظرية سيادة دول العالم المتطورة في المجتمع الدولي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية ، وتعتمد على الطرق الأحادية الجانب ، وبالدرجة الأولى الطرق العسكرية ، والقوة لحل القضايا الهامة للسياسة العالمية ، عن طريق الالتفاف على قواعد القانون الدولي ، فيما حملت أبواب الدراسة العناوين الآتية: جوهر الأمن القومي ومضمونه ، الأمن السياسي للدولة ، الأمن الاقتصادي للدولة ، الأمن العسكري للدولة ، الأمن المعلوماتي للدولة ، الأمن الثقافي (الروحي – الأخلاقي) للدولة ، الأمن البيئي للدولة .

د. دراسة بن جمعة (2010) : الأمن العربي في عالم متغير : تضمنت الدراسة على أثنى عشر فصلاً ، تناول فيها المؤلف العناوين الآتية : الأمن القومي : المفاهيم والروى ومجموعة أبعاد الأمن القومي السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والأمن الثقافي والفكري ؛ والعوامل الداخلية التي تؤثر في الأمن العربي ؛ والولايات المتحدة والأمن العربي ؛ ومصالح القوى الفاعلة في الوطن العربي ؛ وتطورات الصراع العربي – الإسرائيلي ، والأمن العربي في ظل الثورة التكنولوجية ؛ ومشكلات المياه وأثرها على الأمن العربي .

هـ.دراسة كشك (2012) : تطور الأمن الإقليمي الخليجي منذ عام 2003 دراسة في تأثير إستراتيجية حلف الناتو : قسمت هذه الدراسة إلى قسمين رئيسين ، تضمن القسم الأول المعنون الأمن الإقليمي الخليجي وبيئته الإقليمية فصلين ، تناول الأول الأمن الإقليمي الخليجي من خلال التطرق إلى تعريفه ومؤشراته ، وأشكال تحقيقه وشروطه، ومفهوم توازن القوى والعلاقة بين الأمن الإقليمي والأمن العالمي ، إذ أشارت الدراسة إلى وجود مدرستين في العلاقات الدولية تربط العلاقة بين النظام العالمي ونظام الأمن الإقليمي وهما: مدرسة التبعية التي تؤكد على هذه العلاقة وتشير إلى ثلاثة أشكال فيها ، وهي المصالح الاقتصادية ، والتنافس الدولي ، وطلب إحدى دول الإقليم التدخل الخارجي من اجل موازنة قوة ونفوذ دولة أخرى في الإقليم لديها تطلعات إقليمية ، أما المدرسة الثانية وهي التي تبلورت في سبعينيات القرن العشرين وترى أن للنظم الإقليمية تفاعلاتها الذاتية بغض النظر عن النظام الدولي السائد .وتناول الفصل الثاني بيئة الأمن الإقليمي الخليجي من خلال التطرق إلى السياسات الدفاعية لدول مجلس التعاون الخليجي ، والتطورات في العراق وتأثيرها في الأمن الإقليمي الخليجي ، وصعود الدور الإيراني

وتـأثيره فـي الأمـن الخليجـي. وتضـمن القسـم الثـاني مـن الدراسـة والمعنـون مضـمون إستراتيجية حلف الناتو للأمن في الخليج ومعوقاتها ، ثلاثة فصول ، تطرق الأول إلى إستراتيجية حلف الناتو للأمن في الخليج ، وتناول الفصل الثاني تأثير إستراتيجية حلف الناتو في قضايا أمن الخليج ، فيما ركز الثالث على معوقات تطبيق إستراتيجية حلف الناتو في الخليج . فيما تناولت الخاتمة تأثير إستراتيجية الناتو في عدد من النماذج الإقليمية المقترحة للخليج .

و. دراسة بكار (2013) : **العولمة طبيعتها – وسائلها – تحدياتها التعامل معها:** تناولت هذه الدراسة ظاهرة العولمة التي قالت عنها بأنها من الظاهر الكبرى ذات الأبعاد والتجليات المتعددة ، لذلك ركزت وعبر عدد من العناوين الفرعية على العولمة من خلال نشأتها والمحطات البارزة في مسيرتها ، وتطرقت إلى من يقودها ، وحول طبيعتها ، وأدواتها ، التي شملت : الشركات المتعددة الجنسية والمنظمات والاتفاقيات والعقوبات الاقتصادية وشبكة الانترنت ووسائل الإعلام والإعلان .

وانتقلت الدراسة إلى الفرص التي تتيحها العولمة ، وتحديات العولمة التي شملت المجالين الثقافي والاقتصادي ، ففي المجال الثقافي تناولت عدد من تلك التحديات وهي : العدوان على الهوية ، وقواعد الاختراق الثقافي ، ومشاعية المعرفة ، والأمية في عمر تفجر المعرفة .

أما تحديات العولمة في المجال الاقتصادي فقد رصدت الدراسة عدد من المفردات في هذا المجال والتي من أبرزها : اقتصادات تقوم على المعارف المتقدمة ، وتآكل الطبقة الوسطى ، ونشر ثقافة الاستلاك العظيم ، ونشر البطالة ، واتفاقية التجارة التي شملت قطاع الخدمات ، وحقوق الملكية الفكرية ، والاتفاقية الزراعية .

واختتمت الدراسة العناوين الفرعية التي تناولها بموضوع التعامل مع العولمة وذلك من خلال نشر الوعي بالعولمة ، وتوفير إطار مرجعي للتعامل ، ورفض الاستسلام، وتجذير الفروق الثقافية ، والاستقلال والتميز ، والتخفيف من غلواء العولمة ، وتجديد الثقافة ، والتربية الأسرية ، وتشجيع الأعمال الصغيرة ، والمشروع الحضاري الشخصي ، والتقدم التقني ، والعمل الإسلامي المشترك .

2. الدراسات باللغة الأنجليزية

أ. **دراسة (Bensahel,2004) : "The Future Security Environment in the Middle East "** "**بيئة الأمن المستقبلية في الشرق الأوسط**" ، الصادرة باللغة الإنجليزية عن مؤسسة راند لمشاريع القوة الجوية بأشراف سلاح الطيران في الولايات المتحدة بمصادقة إدارة التخطيط الاستراتيجي بمجلس إدارة الخطط ، تناولت الدراسة جملة مفاهيم سياسية تتضمن النزاع ، والاستقرار، والمتغيرات السياسية .

ركزت الدراسة على التهديدات الأمنية التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط في أعقاب حرب الخليج الثانية (1991) ، مما أدى إلى عدم استقرار المنطقة وخلق فوضى سياسية وأزمات اقتصادية وإنسانية الأمر الذي زاد من التهديدات المضادة للولايات المتحدة ، ثم أوصل الحال إلى تعرضها للهجوم الإرهابي في شهر سبتمبر عام 2001 . كما تناولت الدراسة ما شهدته المنطقة من تغييرات في قيادات بعض دولها فبات الزعماء الجدد أضعف وأقل احتمالية للتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية ، خاصة بعد التغييرات التي شهدتها كل من إيران والجزائر والبحرين والأردن والمغرب وسوريا ، كون زعماء هذه البلدان بحاجة

للتركيز على الدعم الشعبي أكثر من حاجاتهم للتعاون مع الولايات المتحدة في الحرب على الإرهاب أو التوجه نحو السلام مع إسرائيل في المستقبل القريب .

وتوصلت الدراسة إلى أن الأزمات التي برزت في الشرق الأوسط تدفع الولايات المتحدة للأخذ بعين الاعتبار الحذر من مختلف السياسات المحتملة وذلك بغية الوصول للأفضل نحو القضية الحاسمة التي تسعى الولايات المتحدة لتحقيقها التي تتعلق بتعزيز الاستقرار السياسي بعد الأخذ بالديمقراطية كونها أحد أبرز أساليب النزاع مع الدول الأخرى في الشرق الأوسط.

ب. **دراسة (Kiesling 2006) : "Realism for an Unloved Super Power" المنشورة في كتاب دروس دبلوماسية Diplomacy Lessons** ، تناولت الدراسة عدد من الدروس المتعلقة بقضية احتلال العراق وكيف أصبحت هذه القضية من أولويات إدارة الرئيس جورج بوش الابن ، والتي كان من أبرزها :

أولا : ممارسة الإدارة الأمريكية عدد من الأخطاء في هذا البلد نتيجة عدم المعرفة بطبيعة التكوين الديموغرافي في هذا البلد ، والاحتقار الموجه للعرب من قبل هذه الإدارة ، إذ أن إدارة الرئيس بوش اعتمدت على عدد من المستشارين الذين كانت توجهاتهم نابعة من أهداف اقتصادية ، ويتمثل ذلك فيما أقدمت عليه شركة Halliburton من أدوار حاسمة ومهمة ساعدت على اتخاذ قرار غزو العراق واحتلاله ، على الرغم من وجود بعض الأصوات من المدافعين الأجانب عن الرئيس العراقي الأسبق صدام حسين ، إلا أن غالبية دول العالم كانت تسعى لرؤيته مطروداً من أجل جعل العراق بلداً متحضراً . غير أن السبب الذي تشدق به الأمريكيين لتبرير

احتلال العراق كان هشاً كونه يتعلق بالشرعية الدولية ، إذ جاء اعتماد إدارة الرئيس بوش على تقارير دبلوماسية أجنبية وحتى صحفية كالتي أوردتها صحيفة الفاينانشيال تايمز قد كلف الكثير ، خاصة أن تلك التقارير كانت تتحدث عن وجود علاقة للنظام العراقي بالإرهابيين الذين قد يستعملوا الأسلحة الكيميائية ضد المصالح الأمريكية إذا سنحت لهم الفرصة .

ثانيا: تعلق الدرس الثاني من الدروس التي تناولتها الدراسة بالتضليل الذي مارسته الإدارة الأمريكية ضد شعبها و قواتها المسلحة في العراق ، حيث وفرت الأدلة الكاذبة عن امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل مع تهيأة بدلات واقية من العوامل الكيميائية لارتدائها في حال التعرض للهجمات العراقية أو الدخول إلى مخازن قذائف المدفعية المحملة بغاز الأعصاب ، في حين أن المخابىء العراقية كانت فارغة لأكثر من عقد من الزمان من تلك المخزونات بعد الأدوار التي أداها مفتشو الأمم المتحدة .

وتعلقت نتائج الدراسة بنجاح الإدارة الأمريكية بتوفير قناعات حققت الإجماع السياسي في الولايات المتحدة للقيام باحتلال العراق تتلخص في :-

(1) استمرار امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل بالرغم من جهود الأمم المتحدة ولجان التفتيش التابعة لها .

(2) أن الرئيس العراقي صدام حسين مدفوع بكراهية شديدة للولايات المتحدة تكفي للمخاطرة باستعمال أسلحة الدمار الشامل ضد المصالح الأمريكية.

(3) وجود بدائل شرعية للنظام العراقي في الخارج .

ثالثا : ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

1. حرصت الدراسة على اختصار الفصول المتعلقة بالأمن القومي إلى أقل عدد ممكن ، والتوسع في الفصول المتعلقة بالعولمة ، وذلك لأن اغلب الدراسات السابقة لم تتطرق لظاهرة العولمة وعلاقتها بمفهوم الأمن القومي .

2. اهتمت الدراسة ببحث قضية ملحة ، وهي مسألة الأمن القومي لدول النظام الإقليمي العربي ، هذه المسألة التي ما زالت تؤرق شعوب دول هذا النظام ، جراء توالي الأحداث المصيرية التي واجهتها الأمة منذ أن أقامت الدوائر الامبريالية الكيان الإسرائيلي في قلب الوطن العربي.

3. حاولت الدراسة ملاحقة التغيرات المستمرة في الأحداث التي تعرضت لها المنطقة خلال الفترة الزمنية التي تتحدد بها هذه الدراسة .

4. عالجت الدراسة موضوعها باهتمام كبير ، لأن أغلب الدراسات السابقة المشار إليها لم تتطرق لتطورات الأحداث التي مرت بها منطقة الشرق الأوسط في أعقاب تفجيرات (11 أيلول 2001) ، إذ يلاحظ وجود نقص واضح في تناول التغيرات التي مرت بالساحة الدولية من جراء تلك الإحداث والتي تم بموجبها اعتماد أولويات جديدة في الإستراتيجات الدولية والإقليمية الناشطة تجاه المنطقة .

الفصل الثالث

منهجية الدراسة (الطريقة والإجراءات)

منهجية الدراسة

أن المنهج المتبع في أنجاز الدراسة هو المنهج النظمي من خلال تناول آليات العولمة على أنها مخرجات للظاهرة من جانب ومدخلات إلى الأنظمة السياسية العربية من جانب آخر ، لذا فهي (العولمة) تؤثر في الأنشطة السياسية للبلدان العربية مما يؤدي لحدوث انعكاسات سياسية متباينة التأثير على الأمن القومي العربي ، وهي هنا تمثل مخرجات للعمليات السياسية في دول النظام الإقليمي العربي ، كما ظهرت الحاجة للأخذ بالمنهج التاريخي وهو المرجعية العلمية للسلوك السياسي للمجتمعات خلال مراحل تطورها المختلفة ،إذ سيتم استخدام هذه المنهج الذي هو سجلاً للإحداث والوقائع الكثيرة والمتشابكة التي مرت بالعرب بفعل شراسة الهجمة ضدهم .

كما اعتمدت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي الذي يهتم بدراسة الظواهر ووصفها وصفا موضوعيا دقيقا من خلال وصف الظاهرة وتوضيح خصائصها كيفيا أو كمياً ، وذلك في وصف الأحداث التي تتابعت على أثر المتغيرات التي حدثت منذ عام (1991) حيث انتهاء مرحلة القطبية الأحادية وشيوع ظاهرة العولمة وما رافقها من تداعيات أثرت على مفهوم الأمن القومي للدول القومية ، ومها دول النظام الإقليمي العربي .

مجتمع الدراسة

تطلبت عملية تحديد مجتمع الدراسة المرور بخطوات عديدة تلاقت فيها هذه الخطوات مع طبيعة الأدوات المستخدمة في مثل هذه الدراسات التي تعتمد على الجانب النظري لا الجانب الميداني الذي يفترض وجود عينة ، إذ إن موضوع الأمن يمثل ظاهرة عالمية تنشط خلالها مجموعة كبيرة

من الأطراف الساعية لضمان تحقيقه أو المحافظة عليه ، إذ تمارسه الأجهزة المختصة في الدول والمنظمات الدولية ووكالاتها ، فضلاً عن شيوع استخدام الشركات الأمنية ، فيما يقابل هذه الأطراف مجموعة أخرى تسعى لتحقيق أهداف أخرى تقف غالبيتها بالضد من المجموعة السابقة ، فقد شهدت العلاقات الدولية خلال العقدين الأخيرين تصاعد في الحروب التي شنت من أجل استتباب الأمن الدولي أو الإقليمي وحتى المحلي ، ثم جاءت ظاهرة الإرهاب وتفشي الجريمة ، وشيوع الفساد والقتل والتزوير والمخدرات وغيرها من النشاطات التخريبة سواء كانت ذات طابع سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي وحتى ثقافي ، لتزيد من محاولات الدول لمكافحة هذه الظواهر السلبية .

لذا فإن مجتمع هذه الدراسة يتمثل في دول النظام الإقليمي العربي التي تعرضت لتداعيات شديدة جراء تهديدات الأمن القومي التي استهدفت بيئة هذا النظام خلال الفترة الزمنية التي نغطيها الدراسة .

وعليه فقد اهتمت الدراسة بمجتمعها وحددته بشكل واضح ودقيق نظراً للسمات المشتركة التي تجمع عينة الدراسة والتي تتمثل بشعوب دول النظام الإقليمي العربي ، والتي تتلائم مع المتغيرات التي تتطلبها الدراسة .

أدوات الدراسة

اعتمدت الدراسة في بناء أدواتها على الآتي:

1. الاطلاع على البحوث والدراسات السابقة ، ذات الصلة الوثيقة بموضوع مفهوم الأمن القومي للدولة القومية في ظل العولمة .
2. فحص العديد من المصادر والمراجع المتعلقة بظاهرتي الأمن القومي والعولمة .
3. الإفادة من خبرات المختصين في مجال الأمن عبر الاستفادة من تجاربهم التي تناولها مؤلفاتهم المنشورة .
4. الدراسات المنشورة في الشبكة العنكبوتية العالمية (الانترنت) من خلال إعادة ترتيب البيانات الواردة فيها بغية توظيفها في العديد من المطالب التي تتناولها الدراسة.

الفصل الرابع

مفهوم الأمن القومي في دول النظام الإقليمي العربي

يقوم مفهوم الأمن على جملة من المبادىء والقيم والأهداف ، والسياسات المتعلقة بتأمين وجود الدولة ، وسلامة أركانها ، ومقومات استمرارها واستقرارها ، وتلبية احتياجاتها ، وضمان قيمها ومصالحها الحيوية ، وحمايتها من الأخطار القائمة والمحتملة ، داخلياًوخارجياً .

ويعتمد كيان الدولة على الأمن في تحقيق استقرارها وتنميتها ومشاركتها السياسية ، وتأمين مصالحها الحيوية ، وتهيئة الأوضاع الملائمة لها للوصول للأهداف القومية ، ويتطلب ذلك وجود مكونات رئيسية ، يتفاعل بعضها مع بعض ، بحيث لم تعد عملية صياغة استراتيجية لأمن الدولة مسؤولية النخب السياسية الحاكمة فقط ، بل أصبحت مهمة تنفيذها تقع أيضاً على الشعوب من خلال مؤسسات المجتمع المدني ومراكز الأبحاث والجامعات والباحثين والمفكرين.

وهكذا أصبح تحقيق الأمن في الدول القومية بمثابة مسؤولية مشتركة بين الحاكم والمحكوم، وعليه فإن الأمن بلا شك هو أمن الوطن والمواطن ، واستخدام المقدرات المتاحة لمواجهة التهديدات القادمة من خارج الحدود ، والتهديدات الداخلية التي تعرف بالتحديات البيئية الموجودة داخل الحدود .

يتناول الفصل الثاني مفهوم الأمن القومي في دول النظام الإقليمي العربي من خلال المبحثين الآتيين :

المبحث الأول : الأسس النظرية لمفهوم الأمن القومي في الدول القومية .

المبحث الثاني : تحديات بيئة الأمن القومي في دول النظام الإقليمي العربي .

المبحث الأول

الأسس النظرية لمفهوم الأمن القومي في الدول القومية

تثار حجج كثيرة لتبرير تقاعس الفكر السياسي عن تقنين مفهوم الأمن القومي، فالربط بين هذا المفهوم والدول القومية لم يكن له موضع يذكر إلا بعد الحرب العالمية الثانية ، التي أفرزت عن تعقد مشكلات الأمن القومي في الدول الضعيفة جراء تدخل الارادات الخارجية في شؤون تلك الدول وفي توجيه قياداتها المحلية بلا وعي . وقد أثبتت الأحداث التي تعيشها الدول القومية الضعيفة ومنها دول النظام الإقليمي العربي، أن المنطق السائد لم يعد يواكب المتغيرات الدولية والإقليمية، إذ بات هذا المنطق يعبر عن سذاجة وبساطة في الطرح رغم الامكانات الكبيرة التي تتوافر لهذه الدول، لكن اختلاف المدركات السياسية قاد إلى فرض هيمنة الدول الكبرى على كثير من الدول القومية التي لم تكن قادرة على مواجهة التهديدات التي يتعرض لها أمنها القومي، في ظل غياب التعاون والنظرة المشتركة فيما بينها .

وقد كان من المفترض أن تشكل التهديدات التي يتعرض لها الأمن القومي في الدول القومية ناقوساً يقرع في الأذهان ليذكر الفكر السياسي بواجبه في هذا الصدد ، بعد أن ساعدت التناقضات من تدعيم وتفجير هذا الواقع المحزن .

يتناول المبحث الأول الأسس النظرية لمفهوم الأمن القومي في الدول القومية من خلال المطلبين الآتيين :

المطلب الأول : التعريف بمفهوم الأمن القومي .

المطلب الثاني :الأمن القومي في دول النظام الإقليمي العربي .

المطلب الأول

التعريف بمفهوم الأمن القومي

يعد الأمريكي (ولتر ليمان Walter Leman) أول من وضع مفهوماً محدداً لمصطلح الأمن القومي في عام (1943) ، والذي مفاده : " أن الدولة تكون آمنة لا تحتاج إلى التضحية بمصالحها المشروعة في سبيل تجنب الحرب ، وأنها في حالة التحدي قادرة على حماية تلك المصالح بشن الحرب " ، وقد جاء استخدام هذا المصطلح بعد أن بدأت مفردة القومية (Nationalism) تأخذ مكانها في القاموس السياسي نتيجة تجاوز الشعوب حالات التخلف والخنوع والتبعية ، وذلك بعد أن انتقل الولاء من السلطة إلى الدولة ، وأصبح احترام القانون يمثل حالة من الرقي والحضارة ، حينذاك تبلور مفهوم الأمن القومي الذي هو بالأصل معرب عن المصطلح الأوروبي (National Security) ، كما ظهر عدد من المصطلحات إلى جانب مفردة القومية اقترب أغلبها من المشاعر القومية ، (الباز ، 1979 : 24) .

لذلك فإن مفهوم الأمن القومي يعد من المفاهيم الحديثة في العلوم السياسية ، وقد استخدم بشكل عملي بعد نهاية الحرب العالمية الثانية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية التي انشأت مجلس الأمن القومي الأمريكي عام (1947) (الطويسي ، 1997 : 5) .

ثم بدأت مفردة الأمن تحتل مكان الصدارة في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، وأخذت تشغل حيزاً كبيراً في تفكير المسؤولين وأوقاتهم في كافة دول العالم ، لأن استتاب الأمن في المجتمع يعني بنائه على الأسس السليمة في النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وباتت مكانة هؤلاء المسؤولين بين أفراد شعوبهم تقترن بمسألة توفير هذا الأمن ، وللاعتبارات نفسها احتل

الأمن ركناً أساسياً في تنظيم أية جماعة دولية ، بعد أن أصبح بقائها يرتبط بتحقيق الأمن بين اعضاء تلك الجماعات وضماناً لديمومة السلام والاطمئنان لديها ، لأن الأمن يمنح المسؤولون القدرة على توفير الرفاهية والسعادة لشعوبهم ، ولهذا جعل واضعو ميثاق الأمم المتحدة مسألة ضمان الأمن الدولي في المقام الأول منذ اجتماعاتهم الأولى أثناء الحرب العالمية الثانية ،وفعلاً جاء الميثاق ليجعل من استقرار الأمن الدولي أحد المسائل المركزية التي يقوم عليها البناء الدولي الجديد (الحسن ، 1983 : 13) .

وأصبح الحديث عن الأمن القومي بعد كل ذلك يأخذ منحى جديد ، ينطبق على الدول القومية التي أنشأت في العصر الحديث ، بما فيها دول النظام الإقليمي العربي التي يشملها هذا المفهوم عندما تكون منفردة مثلما هو مفهوم ينطبق على الدولة العربية الإسلامية التي تأسست بعد وفاة النبي محمد صلى الله عليه وسلم ، لأن مصطلح القومي فقد عملياً مدلوله العرقي (الأثني) وأخذ يطرح نفسه كمرادف لمصطلح وطني ، وبات قصد الحديث عن الأمن القومي يتحدد في أمن الدولة القومية (البلد) ، وهو قصد لا يعني البنى الإدارية والسلطة وجهاز الدولة ، بل يعني الطريقة التي تشكلت فيها الدولة تاريخياً واستمرت تعيش على أرض محددة وتتكلم بلغة واحدة بشكل أساسي ، وتعمل على نشر قيم روحية وثقافية موحدة (توركماني ، 2004 : 15) ،

وتأسيساً على ما سبق ؛ فقد ظل قادة الدول وزعماؤها يثرون الساحة السياسية بمصطلح الأمن القومي الذي يرمون من ورائه زيادة حالة الحماس لدى شعوبهم ، بما يبث فيهم روح الغيرة على الوطن وصون ترابه في نفوسهم ، وانتظام عقد المجتمع في منظومة تجمع الشمل ، وتوحد الكلمة وتنبذ الفرقة والشتات ، وتجمع الشعب لمواجهة الملمات ، ليكونوا يداً واحدة في مواجهة

الأزمات المدنية والعسكرية عبر ضمان التأييد الشعبي لكل ما شأنه الرقي والنماء (بن جمعة ، 2010 : 26) .

وبهذا أصبحت دول العالم بحاجة ملحة إلى صياغة تعريف لمفهوم الأمن القومي لأن تحولات النظام الدولي الذي تعيشه الدول القومية الضعيفة أضحى بين موجتين هما : محاولة مد النفوذ وتوظيف الامكانات لصالح الدول الكبرى ، أو إدراك قيادات الدول القومية الضعيفة لنوع المخاطر وحقيقتها التي يتعين أن تعد نفسها لموجهتها (ربيع ، 1984 : 32) .

وقد عبر عدد من المهتمين في علم الاجتماع عن رؤيتهم لمفهوم الأمن القومي عندما قالوا بأنه " قدرة الدولة على حماية كيانها الداخلي من التهديدات الخارجية ، بغض النظر عن نوعية تلك التهديدات " ، فيما وضع عدد من المختصين بالشؤون السياسية والأمنية تعريفاتهم لهذا المفهوم ، والتي من أبرزها :

- " هو مفهوم جوهره عسكري ينبع من خصائص الأوضاع الدفاعية للإقليم القومي ، يتحول في صياغة تنظيرية بحيث يصير قواعد للسلوك الجماعي والقيادي بدلالة سياسية وبجزاء لا يقتصر على التعامل الداخلي (ربيع ، 1984 : 43) .
- " القدرة على توفير أكبر قدر من الحماية والاستقرار للعمل الوطني والقومي ، في جميع المجالات: السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأيديولوجية والعسكرية والبيئية في الدولة ضد كل أنواع التهديدات الداخلية والخارجية سواء كانت إقليمية أو عالمية " (بن عبد العزيز : 1996 : 66) .

- " مجموعة الإجراءات التي يتعين على الدولة ، أو مجموعة من الدول ، أن تتخذها في حدود طاقاتها ، للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعاة التغيرات الدولية (الباز ، 1979 : 26) .

- " هو جملة المبادئ والقيم النظرية والأهداف الوظيفية والسياسات العملية المتعلقة بتأمين وجود الدولة، وسلامة أركانها ومقومات استمرارها واستقرارها، وتلبية احتياجاتها، وضمان قيمها ومصالحها الحيوية، وحمايتها من الأخطار القائمة والمحتملة داخلياً وخارجياً، مع مراعاة المتغيرات البيئية الداخلية والاقليمية والدولية (مراد ، 2005 : 12) .

وبشكل عام صار الأمن القومي مفهوم كلي متعدد الجوانب والمستويات ، فالأمن هو فكر قبل تطبيقه على أرض الواقع ، لأنه يعد من العلوم الإنسانية التي تشتمل على فلسفة وعقيدة ، وهو كبقية العلوم الإنسانية ليس له صفة الثبات الدائم ، لكنه متغير وفق تطورات الفكر الإنساني، أما الأمن عند التطبيق فهو ضرورة إنسانية تضرب جذورها في أعماق تاريخ الجنس البشري ، فمنذ بدء الخليقة وجدت لكل مخلوق الآلية والوسيلة للدفاع والبقاء (توركماني ، 2004 : 15) .

وتشير هذه التصورات إلى أن الأمن القومي هو مفهوم نظري يؤسس لوظائف وسياسات معينة ، ويحدد طبيعتها وتوجهاتها ، كما أن المبادى النظرية لمفهوم الأمن القومي ، وما ينجم عنها من وظائف وسياسات عملية ، إنما هي أسس تصاغ نظرياً وتنفذ إجرائياً بالاستناد إلى قيم الدولة وظروفها واحتياجاتها ومصالحها وأهدافها وقدراتها ، ومن ثم كانت مبادىء الأمن القومي وثوابته هي جوهر السياسة العليا للدولة ومحورها ، هذه المبادىء التي تعني تأمين كيان الدولة من أجل تحقيق الاستقرار ، وتأمين مصالحها الحيوية ، وتهيئة الأوضاع الملائمة للوصول إلى الأهداف القومية ، وذلك يعتمد على مكونات رئيسية سياسية واقتصادية واجتماعية وعسكرية تتفاعل فيما

بينها ، كما أن مفهوم الأمن القومي في الدول لا يقوم من فراغ ، بل أنه يأتي جراء مواجهة الدول الأخرى ومفاهيمها الأمنية أولاً ، ومواجهة وحدات النظام الدولي الأخرى ومبادئها وأهدافها وسياساتها ثانياً ، أي أن الدولة تواجه مشكلات شتى ، بعض مصادرها من داخل الدولة ، وبعضها مصدره الوحدات الدولية الخارجية (بن جمعة ، 2010 : 27) .

وعلى العموم ؛ فقد تطور مفهوم الأمن القومي نتيجة لوجود الدولة القومية في أوروبا ، إذ مر هذا المفهوم بالمراحل الثلاث الآتية (توركماني ، 2004 : 15) :

1. **الأمن من خلال القوة** : وهي المرحلة التي نظر فيها إلى الأمن القومي على أنه يمثل قدرة الدولة على حماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية ، وكان التهديد الواضح في تلك المرحلة هو التهديد العسكري وبالتالي فقد ساد مفهوم الأمن هو القوة ، وأن امتلاك الدولة للقوة العسكرية هو السبيل لتحقيق أمنها القومي .

2. **الأمن من خلال التنمية** : لم تعد القوة العسكرية تمثل هي التهديد الوحيد للأمن القومي ، فقد أصبحت القوة الاقتصادية والسياسية والدبلوماسية عاملاً فاعلاً في العلاقات الدولية ولها وسائلها وأدواتها وتمثل تهديداً لا يقل تأثيراً عن القوة العسكرية ، وبالتالي ساد مفهوم الأمن هو التنمية ، أي امتلاك الدولة القوة السياسية والاقتصادية وقيام مظاهر التطور الاجتماعي بأبعاده المختلفة السياسية والاقتصادية والعلمية والتكنولوجية عن طريق التنمية هو السبيل لتحقيق أمنها القومي .

3. **الأمن من خلال القوة والتنمية :** يقوم مفهوم الأمن القومي في هذه المرحلة التي شهدت عدد من التحولات في النظام الدولي ، على بعدين هما : القوة والتنمية ، اللذين يجب تحقيقهما بتوازن من أجل ضمان الاستقرار ، وأصبح هذا المفهوم يعني: القدرة على توفير أكب قدر من الحماية والاستقرار للعمل الوطني القومي في كافة النشاطات التي تمارسها الدول ضد كافة أنواع التهديدات ومن مختلف المصادر .

وما انتشر مفهوم الأمن القومي بشكل واسع في أوساط السياسة الدولية بحسب ما تقتضيه التحولات السياسية والمتغيرات المحلية والإقليمية والدولية ، حتى دخل هذا المفهوم إلى الدراسات السياسية العربية في حقبة السبعينيات من القرن العشرين التي شهدت نشاطاً ملموساً في دراسات الأمن القومي العربي بعد أن تناولت عدداً من الابعاد الرئيسية في الشأن العربي ، أهمها : تحديد المفهوم ومصادر لتهديد والقدرة العربية في مواجهة قدرات الآخرين ، ومحاولات تحديد نظام أمني عربي فعال ، وتحديد متطلبات تحقيق الأمن القومي العربي في ضوء المتغيرات المرتبطة في بنية النظام الدولي (الطويسي ، 1997: 5) .

وقد جاء هذا النشاط الملموس في الأبحاث والدراسات العربية التي تناولت مفهوم الأمن القومي نتيجة طبيعية لحاجة المواطن العربي وإلحاحه من أجل الوصول إلى حقيقة الأخطار والتحديات المهددة للأمن القومي العربي والتي تفاقمت بعد حرب (تشرين 1973) التي استخدم فيها العرب سلاح النفط ، بحيث وقع تهديد حقيقي لمصالح الدول الكبرى في المنطقة (زهرة ، 1991 : 19) .

وتنوعت تلك الدراسات وفق المجموعات الأربعة الآتية :

1. دراسات تتعلق بأصول مفهوم الأمن القومي والمفاهيم المرتبطة به وبإشكاليات بناء مفهوم عربي للأمن القومي ، وتتعرض لتحديات الأمن القومي العربي ، ومنها على سبيل المثال دراسة (علي ، 1984 : 97 – 131) .
2. دراسات تطبيقية حول مناطق محددة كأمن الخليج العربي ، وأمن البحر الأحمر ، وأمن البحر الأبيض المتوسط ، ومنها على سبيل المثال دراسات كل من: (هلال ، 1979: 98) ، (عمر ، 1981 : 23) .
3. دراسات تتعلق بالجانب الاقتصادي كالأمن الغذائي والأمن الاقتصادي ، والأمن القومي والتنمية الاقتصادية ، ومنها على سبيل المثال دراسة (معوض ، 1984 : 110) .
4. دراسات تتعلق بالتطور السياسي والامن القومي والعمل العربي المشترك والوحدة العربية ، ومنها على سبيل المثال دراسات كل من: (الأيوبي ، 1985 : 148) ، (هلال ، 1979 : 93) .

ثم ظهرت مدرسة نقدية في الدراسات الاستراتيجية في بدايات عقد التسعينيات من القرن العشرين ، لفتت النظر إلى ضيق مفهوم الأمن القومي التقليدي ، كونه يركز بشكل مفرط في تعريفه للتهديد على الناحية العسكرية البحتة والمصدر الخارجي ، فاهتمت برأي الباحثين الذي تكلموا عن الأمن القومي من خلال النظر إلى قضايا الصراعات المحلية والحروب العرقية ، أو محاولات التخريب التي تبع من الداخل ، وكذلك مصادر التهديد غير العسكرية والمجتمعية ، مثل

مشكلات المرض، وسوء الإدارة المالية ، وتكاثر الديون ، أو سوء التخطيط الناجم عن الإدارة السيئة لشؤون الدول ، بحيث أدى تراكم هذه المشكلات إلى ظهور ما سمي بالدول الفاشلة أو الدول المنهارة ، والتي اصبح بمقتضاها أن أية ممارسة للسيادة غير ذي معنى على الأطلاق ، كما في حالة الصومال منذ عام (1997)، وافغانسان بعد عام (2001) ، والعراق بعد عام (2003) (بن جمعة ، 2004 : 28) .

وقد أفرزت أحداث الحادي عشر من أيلول (2001) ، التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية والحروب التي شنتها ضد أفغانستان عام (2001) ، العراق عام (2003) ، عن مجموعة من الدروس التي دفعت دول العالم لإيلاء مفهوم الأمن القومي الأهمية اللازمة ، وكان من أبرز تلك الدروس ما يلي (مراد ، 2004 : 66) :

1. تأكيد الأهمية المطلقة لقضايا الأمن وأولويتها التي لا تنازع عليها في جداول العمل الإنساني.
2. سقوط نظرية الأمن المطلق، بشكل كامل ونهائي، حتى بالنسبة إلى الدول الكبرى أو العظمى كالولايات المتحدة الأمريكية.
3. ازدياد عدد مصادر التهديدات والمشكلات الأمنية، وتغير نوعيتهالتشمل ايضاً : الجماعات الصغيرة، والأفراد الذين أصبح بمقدورهم خرق جدار الأمن وتهديده.
4. اتساع نطاق التهديدات الأمنية، وازدياد درجة خطورتها، بعد أن أصبحت أسلحة الدمار الشامل الكيميائية والبيولوجية – وربما النووية مستقبلا – في متناول كل الراغبين في استخدامها، إذا كانوا قادرين على دفع أثمانها.

5. إمكانية امتداد الردود الوقائية والانتقامية على أسباب التهديدات أو المشكلات الأمنية ومصادرها إلى ما هو أبعد من المسؤولين الفعليين عنها، لتشمل أيضاً كل المتهمين بايوائهم أو مساعدتهم.
6. قدرة الدول العظمى والكبرى، بل الدول الصغيرة التي تتمتع بدعمها وحمايتها، على استخدام قدراتها المادية والمعنوية لتحقيق أهدافها الأمنية، أو الرد على التهديدات التي تواجهها، وتنفيذ السياسات اللازمة لذلك، بحجج تتراوح بين حماية الأمن القومي، وحماية الأمن والسلام الدوليين، أو باستخدام مفاهيم غير محددة الدلالة كمفهوم الشرعية الدولية أو محاربة الارهاب .

عند ذلك شهد مفهوم الأمن القومي تطوراً جديداً واصبح يعرف بالأمن القومي الشامل الذي يضم عدد من المكونات المختلفة ، والتي جرى تقسيمها وفق الآتي (توركماني : 2004 : 16) :

أ. حسب المستوى : ويقسم إلى أمن قومي شخصي ، وأمن قومي مجتمعي ، وأمن قومي داخلي ، وأمن قومي خارجي .

ب. حسب الشكل : ويقسم إلى أمن قومي أحادي ، وأمن قومي مترابط ، وأمن قومي جماعي ، وأمن قومي دولي .

ج. حسب النوع : ويقسم إلى أمن قومي معلوماتي ، واقتصادي ، وعسكري ، وسياسي، وثقافي ، وبيئي ، واجتماعي ، وإعلامي ، وتكتولوجي .

وعلى هذا الأساس تناولت الأدبيات التقسيم الثالث من مكونات الأمن القومي من خلال تصنيفها حسب الأبعاد القطاعية لها ، ومن أبرزها :

أولا : البعد السياسي : يهدف إلى المحافظة على حرية الإرادة الوطنية ، وحرية القرار السياسي للدولة ، وتأمين خططها السياسية المستقبلية .

ثانيا : البعد الاقتصادي :يهدف إلى حماية الاقتصاد الوطني ضد أية تهديدات خارجية أو داخلية ، مع توفير الحماية للمنشآت الاقتصادية في الدولة ، ومصادر ثرواتها في الداخل والخارج ، والمحافظة على التوازنات الاقتصادية بين كل من : الإنتاج والاستهلاك ، والموارد والإنفاق ، والإدخار والاستثمار ، والاستيراد والتصدير.

ثالثا: البعد الاجتماعي : يهدف إلى تحقيق الاستقرار الداخلي بتحقيق الحريات ، وتلبية الاحتياجات الاساسية للمواطنين (غذاء ، وتعليم ، ورعاية صحية ، وعمل ، وأمن وطمأنينة ، ومسكن ، وبيئة غير ملوثة) ، وتحقيق الوحدة الوطنية ، والسلام الاجتماعي بين قوى الدولة وعناصرها وطبقاتها المختلفة .

رابعا: البعد الأيديولوجي : يهدف إلى حماية المواطنين ضد حملات الغزو الفكري والثقافي ، سواء كانت هذه الحملات هيئة تطرفات عقائدية سياسية ، أو تطرفات دينية محدودة النظرة وضيقة الأفق ، أو غزوات ثقافية تستهدف تقويض منظومة القيم العليا للدولة ، والتي يقوم عليها البناء الاجتماعي ، بهدف إهدارهاتمهيداً لانهيار وتفكك المجتمع .

خامسا: البعد العسكري : وهو الأمن التقليدي لحماية الدولة ضد أية تهديدات عسكرية، سواء داخلية أو خارجية ، وذلك من خلال تأمين تنمية وتطوير القوات المسلحة، والشرطة، وأجهزة الأمن الأخرى، والمحافظة على أسرارها ووطنيتها ومعنوياتها، وإبعاد القوات المسلحة وأجهزة الشرطة والأمن عن جميع التيارات الحزبية أو النشاطات السياسية والعقائدية لتبقى قوة وطنية ، ترعى مصالح الوطن ، وتقيم درعاً للدولة ضد التهديدات الخارجية ودعم الشرعية داخلياً .

سادسا: البعد البيئي : يهدف إلى حماية من التلوث البيئي ، ويوفر بيئة نظيفة ، ويمنع أي تسرب للنفايات النووية إلى داخل الدولة ، ورغم الجهود المبذولة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ، فقد غاب الإجماع على تعريف للأمن البيئي ، وإن ظل تناوله مرتبطاً بوجهات النظر في التصريحات الرسمية والسياسات والاتفاقيات الدولية.

واستناداً لكل ما سبق فإن الباحث يرى ؛ إن جوهر الأمن القومي يتجسد في حفظ الأمن للدولة والمجتمع في ظروف تأثير التهديدات الداخلية والخارجية وهو يستوجب مجموعة من الشروط والإمكانيات والأولويات لضمان وجود الدولة في منظومة العلاقات الدولية ، ويتجسد الأمن بصورة رئيسية بالقدرة على تحييد التهديدات الخارجية الطارئة والقضاء عليها ، وكذلك العمل على تحقيق المصالح القومية والحفاظ على المصالح الحيوية كجوهر لمحتوى الأمن القومي ، وهذه المصالح هي مجمل الاحتياجات التي يضمن وجودها تأمين تطور المواطن والمجتمع والدولة .

المطلب الثاني

الأمن القومي في دول النظام الإقليمي العربي

تعاني دول النظام الإقليمي العربي من تدهور متزايد في بيئة الأمن القومي الخاصة بها، نتيجة لحالة الانقسام والفرقة التي تمزق أوصال دول هذا النظام بين مصالح قطرية متنافرة ، واختراقات خارجية تضرب أمن الدول العربية في القلب ، وتدفعها نحو حالة من التبعية الأمنية للخارج ، بعيداً عن التكاتف الذي يفرضه واقع الانتماء لإقليم توافرت له من عوامل التشابه ومقاومات التماثل ما لم يتوافر لغيره من الأقاليم الأخرى التي حققت مستويات عالية من التعاون الأمني، رغم حداثة نشأتها ، مقارنة بالنظام العربي ، ولكنها المصالح القطرية الضيقة التي دفعت نحو الانكفاء الداخلي، والتركيز على حماية تلك النظم ، حتى في مواجهة شعوبها ومواطنيها ، وأشقائها الدول العربية الأخرى ، دون أن تكرس انكفاءها هذا لتحقيق تنمية حقيقية تكافىء تطلعاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يرتفع سقفها يوماً بعد آخر ، الأمر الذي دفع بالشعوب العربية إلى الانتفاض في ربيع ثوري انطلق من تونس ، ليعبر إلى الجسد العربي في مصر واليمن وليبيا وسوريا ، ويظهر على استحياء في شكل احتجاجات في السودان والعراق وبعض دول الخليج العربي ، ورغم ما قيل عن حقيقة الدوافع التي كانت وراء هذه الثورات إلا أنها كشفت النقاب عن أن معظم الدول العربية تواجه بدرجات متفاوتة تحديات تتعلق بإشكاليات متعددة تتعلق بعلاقة النظم السياسية القائمة وشعوبها (عبد الواحد ، 2013 : 95) .

لقد كشفت هذه الأوضاع عن واقع عربي جديد أوجد تحديات إضافية بدأت تؤثر وسلباً على أمنه القومي وذلك من خلال (أبي صعب ،2011 : 104) :

1. التعاطي المختلف مع القضية الفلسطينية ومع مسار التسوية الذي وصل إلى طريق مسدود.
2. التعاطي مع القوى الإقليمية في المنطقة ، إيران وتركيا ، وفق معادلة جديدة تقوم على التعاون الاستراتيجي التكاملي وليس العداء.
3. التعامل الجدي مع حالة فراغ القوة التي يشهده النظام الإقليمي العربي مع بدء تقهقر مشروع السيطرة الأمريكي على هذا النظام .

لذلك أفرزت الموجة الثورية تناقضاً وتنافراً في المواقف العربية الرسمية ، بل الشعبية أحياناً ، تجاه نتائجها ما بين مؤيد وداعم إلى رافض ومستنكر ، ومحايد لا يتدخل بأي شكل ، الأمر الذي أدى في الوقت القريب إلى مزيد من التراجع الذي تشهده منظومة الأمن القومي العربي انتظاراً لما تسفر عنه تطورات وحصيلة التغيير السياسي على اتساع العالم العربي ، وهو ما يثير في الأذهان مرحلة المد القومي التي التي تقدمتها الشعوب العربية فيما مضى ، مما قد يسهم في إمكانية بلورة منظومة جديدة للأمن القومي العربي ، ومن ثم فإن الموجة الثورية قد اقتضت إعادة تعريف مفردات وعناصر الأمن القومي لكل دولة في النظام الإقليمي العربي ، ومصالحها الوطنية التي تنطلق من مصالح شعوبها ، مثلما أصبح الأمن القومي العربي أمام عناصر جديدة من التحديات جراء ما يسود من توازنات وعلاقات بين دول النظام الساعية لتقوية دعائم ذلك الأمن، من أجل التعاون الإيجابي فيما بينها لدرء الأخطار والتهديدات الداخلية، والإقليمية ، والدولية المتربصة لمشروعات التكامل العربي (عبد الواحد، 2013 : 95) .

ويعد وجود الأقليات في دول النظام الإقليمي العربي أحد التحديات الداخلية لبيئة الأمن القومي ، رغم أن هذا الوجود هو أمراً طبيعياً في ظل وجود مساحة عظيمة مترامية الأطراف دول هذا

النظام ، إضافة إلى تعرض هذه البقعة من الأرض إلى هجرات وافدة من مناطق أخرى خارج حدوده عبر تاريخه الطويل ، لكن الأمر المثير يكمن في تطور المجتمعات العربية واتجاهها نحو مزيد من الحرية والديمقراطية بما سمح لهذه الأقليات إلى أن تجاهر بمطالبها وحقوقها في الاعتراف بوجودها المستقل لغوياً وعرقياً وثقافياً ودينياً ، الأمر الذي أوجد فجوة كبيرة في عناصر الأمن القومي العربي ، جراء تنامي تطلعات بعض هذه الإقليات من أجل إنشاء دول قومية مستقلة ، أو التهديد بهذه التطلعات واستخدامها كورقة ضغط ضد الدول التي تتواجد فيها ، وفقاً لتطورات العلاقة مع الحكومات القائمة ونوع الامتيازات الممنوحة لهذه الإقليات ، فضلاً عن العلاقات الخارجية والامتدادات القومية مع الدول الإقليمية في المنطقة والتي كثيراً ما تستخدمات كورقة ضغط في العلاقات الثنائية (المغازي ، 2012 : 72) .

لذلك فقد تلمس الواقع العربي مخاطر تفكيك الدول القومية في النظام الإقليمي العربي بعد الإعلان عن تأسيس إقليم فيدرالي اتحادي في محافظة برقة شرق ليبيا ، وما قد يسببه ذلك من تفكيك البلاد من خلال تحريك مزيد من المناطق للمطالبة بالمثل ، خاصة وأن هذه الدعوة تأتي في ظل مناخ انقسام يهدد بتفكيك بعض الدول العربيةبدءاً في الصومال مروراً بالعراق بعد الغزو الأمريكي ، وقطاع عزةوصولاً إلى تنامي بعض الأصوات الانفصالية في جنوب اليمن التي حفزها انفصال جنوب السودانرسمياً عن شماله (مسعد ، 2012 : 304).

وفي ظل هذه الأجواء التي غطتها الغيوم الكثيفة والتي تحيط ببيئة الأمن القومي العربي غدت إريتريا بفعل علاقاتها التحالفية مع إسرائيل أكبر قاعدة للوجود العسكري الإسرائيل لتنطق بذلك حقائق ومعطيات حجم الوجود العسكري الإسرائيلي داخل أراضيها التي من بينها (أحمد ، موقع مركز يافا الإلكتروني في 16 تشرين الثاني 2013):

أ. وجود ما بين (500–700) مستشار عسكري من مختلف صنوف الأسلحة لا يتولو تدريب القوات الإريترية وحسب ، وإنما قيادة بعض الوحدات المهمة مثل بعض القطع البحرية التي تشمل: المنظومات الإلكترونية ، ووسائل الدفاع الجوي والبحري ، ومحطات الرادار .

ب. تولي إسرائيل مهمة تطوير القوات الإريترية والارتقاء بها من مستوى الميليشيات إلى مستوى الجيش النظامي الذى يستوعب أحدث أساليب ووسائل القتال ويتمتع بقابلية على الحركة فى البر والجو والبحر لإنجاز أي مهمات خارج حدود الدولة كالمواجهة مع اليمن والسودان .

ج. إمداد إريتريا بمنظومات قتالية متطورة مثل الطائرات ، وقطع البحرية كالزوارق الحاملة للصواريخ (سفر) و(دابورا) وصواريخ مضادة للأهداف البحرية من طراز (جريانيل) وصواريخ مضادة للدروع .

ورغم التباين في التحديات التي تواجه دول النظام الإقليمي العربي ، إلا أنها تتفق في وجود عدد من التحديات الداخلية التي أصبحت تشكل تهديداً حقيقياً للأمن القومي العربي ، فدول المغرب العربي تعاني من التحديات الداخلية أكثر مما تتعرض له من تحديات خارجية بعد أن أصبح العنف والإرهاب مشكلة إقليمية ، وفرض نفسه في هذه الدول كخطر آني ومتوسط المدى ، وإن كان بنسب متفاوتة ، فضلاً عن مشكلة البطالة التي تتراوح معدلاتها ما بين (12% – 14%) في كل من الجزائر والمغرب وتونس، وتزيد عن (30%) في موريتانيا ، إضافة إلى مشكلة الصحراء المغربية التي تتداخل فيها جميع الأطراف الإقليمية والدولية ، فيما تعرض الشعب الليبي إلى خسائر مالية جسيمة وتكاليف باهظة دفعها من دماء أبناءه ومقدراته

الاقتصادية ووحدته الاجتماعية ، خلال الفترة الممتدة من اندلاع الثورة ضد نظام الرئيس معمر القذافي في (17 شباط 2011) وحتى الآن ، جراء غياب التوافق الوطني حول شكل وطبيعة النظام السياسي الذي استشرت به المجاميع المسلحة ذات التوجهات الدينية والأيديولوجية المتعددة ، أما السودان فأنه يعاني من التحديات الداخلية التي لم تمنعها ما انتهت إليه إحدى فصول العامل الخارجي بعد فصل جنوب السودان وظهوره كدولة مستقلة ، وما زال باقي فصول التحديات مفتوح وخاصة في دارفور، إضافة إلى التحديات التقليدية من بطالة وانخفاض لمستوى الدخل الاقتصادي ، وما يترتب عنه من تردى في مستوى الخدمات. وفي الصومال وعلى نفس القدر من تشابك التحديات الخارجية التي تتمثل في التحدي الأثيوبي المستمر، ومشكلات الحدود ، هناك تحديات داخلية طاحنة أدت إلى انهيار الدولة منذ (كانون الثاني 1991) ونشوب الحرب الأهلية ، مما أدى إلى تدخل الأمم المتحدة ، بواسطة قوات متعددة الجنسيات، في الأعوام من (1992 – 1994) ، ولا تزال المساعي العربية والأفريقية تبذل من أجل الحفاظ على وحدة الصومال وسلامة شعبه واستقلاله، وما زالت الصومال تشكل إحدى بؤر الصراع التي يعاني منها النظام الإقليمي العربي وإحدى نقاط الضعف في نظام الأمن القومي العربي (المغازي ، 2012 : 47) .

أما مصر فهي تعاني من تحديات داخلية تمثلت في تبعات ما سمي بثورة (25 يناير 2011) وما نتج عنها اضطراب في المشهد السياسي ، تكشفت عنه تطورات الأحداث في انتظام المظاهرات الشعبية المعارضة تحت لافتة تعلن القطيعة مع نمط وأسلوب حكم تنظيم الأخوان ، الأمر الذي انتج ثورة (30 يونيو2013) ، وباتت التطورات على الساحة المصرية تميل نحو اعطاء التقييم السياسي والإعلامي والاجتماعي القاسي للتجربة الديمقراطية في مصر (رفعت ،

2013 : 2013) . وإلى جانب ذلك هناك التحديات الخارجية المتمثلة في وجود إسرائيل على حدود مصر الشمالية الشرقية وتهديد أمنها القومي في حوض النيل، وربما في المستقبل القريب تأتي التحديات من دولة جنوب السودان ، لأن كل ما يحدث بالسودان يلقى بظلاله على أمن مصر القومي بشكل مباشر (المغازي ، 2012 : 70) .

وثمة مخاوف من بروز تحديات داخلية جديدة في هذه المرحلة التي تشهد تغيراً في نمط التفاعلات والتحالفات داخل النظام الإقليمي العربي ، تتمثل هذه التحديات في أن يحل النظام الذي تهيمن عليه أفكار الإسلام السياسي ، فالثورات العربية التي نجحت حتى الآن في تغيير نظم الحكم في تونس ومصر وليبيا ، وكذلك تلك التي لم تنجح بعد ، قد فتحت الباب واسعاً أمام صعود الإسلام السياسي ، الأمر الذي قد يغري بالحديث عن ربيع إسلامي في الوطن العربي وليس ربيعاً عربياً ، وأن هذا قد يؤسس لمرجعية إسلام سياسي على حساب المرجعية العربية، وهذا قد يؤدي إلى تغيير في حدود النظام الإقليمي العربي من خلال انضمام دول إسلامية غير عربية إليه ، وما يتبعه ذلك من تغيير في طبيعة التفاعلات داخل هذا النظام الجديد (مسعد ، 2013 : 227) .

يرى الباحث ؛ إن موجات التحديات الداخلية التي تعرض لها النظام الإقليمي العربي منذ منتصف خمسينيات القرن العشرين ، قد جرى التعامل معها وكأنها حقائق وبديهيات مُسَلَّم وقوعها ، لكن الموجة الأخيرة من التحديات التي يحلو للبعض تسميتها تحولات قد شهدها الإقليم في مرحلة ثورات الربيع العربي ، ويبدو أن النظام الإقليمي العربي قد يتعرض لموجة جديدة من التحديات التي لها شواهدها وإرهاصاتها المنبثقة من جملة التطورات الإقليمية التي تفجرت أخيراً ، والتي كان في مقدمتها الثورة الشعبية المصرية في (30 يونيو 2013) ، وما تبعها من

تفاعلات ومواقف متباينة ، وكذلك تطورات الأزمة السورية التي دخلت منعطفاً جديداً ، أدى إلى تسارع وتيرتها استخدام الأسلحة الكيميائية في غوطة دمشق الشرقية ، الأمر الذي أسهم في زيادة حدة التفاعلات الإقليمية والدولية ، فضلاً عن تطورات أزمة البرنامج النووي الإيراني التي ألمحت إلى وجود فجوة في العلاقات الأمريكية مع عدد من دول النظام الإقليمي العربي التي لم تحبذ توقيع الاتفاق الغربي – الإيراني بشأن هذه الأزمة ، التي منحت إيران جرعة دواء كانت بأمس الحاجة إليها من أجل التعافي والنظر بجدية لجيرانها الأقرب من الدول العربية ، وإلى جانب كل ذلك تبرز المعطيات الجديدة في مسيرة السلام المتعثرة في مجرى الصراع العربي – الإسرائيلي بعد تنامي الدور الأمريكي في إذابة الجليد الذي يعيق السير بهذا الطريق يقوده وزير الخارجية الأمريكي السيناتور جون كيري ، كل ذلك وغيره كثير يلوح في الأفق الذي ينبىء باحتمالات جمة غير غائبة عن بال صناع القرار في النظام الإقليمي العربي والتي تعد من تحديات الأمن القومي في دول هذا النظام الذي لم يرتق إلى مراحل المواجهة الحقيقية مع جملة التحديات القادمة من دول الجوار الآسيوية والأفريقية .

المبحث الثاني

تحديات بيئة الأمن القومي العربي

يثير مفهوم الأمن القومي في دول النظام الإقليمي العربي العديد من التساؤلات التي تدور حول إمكانية تحقيقه كمفهوم مجرّد يرتبط بالدول القومية ذات النظام السياسي الواحد والسيادة التامة غير المجزأة، ويتحدد مفهوم الأمن القومي العربي من خلال عدد من المسارات التي تتمثّل في قومية الأمن العربي الذي بدأ يأخذ منحى مختلف عما كان سائداً، من لحظة قيام الرئيس المصري الأسبق محمد أنور السادات في نهاية السبعينات من القرن العشرين بقيادة مسيرة السلام التي لم يتم الإجماع عليها عربياً، مما أدى لاستمرار الصراع مع إسرائيل واستمرار احتلال الأراضي العربية بما فيها فلسطين والجزر الإماراتية الثلاثة ، والدخول عربياً في حالة من الالتباس والانقسام والاختلاف .

ومما لا شك فيه فإنّ بيئة الأمن القومي العربي تتعرّض في هذه المرحلة للكثير من التحديات النابعة من المتغيرات في المفاهيم والبنى الفكرية لهذا الأمن، خاصة في بعد اندلاع الثورات العربية ، الأمر الذي يتطلب وضع مسارات جديدة من أجل قراءة حالة الأمن القومي العربي .

يتناول المبحث الثاني تحديات الأمن القومي في دول النظام الإقليمي العربي من خلال المطالب الثلاثة الآتية :

المطلب الأول : تحديات دول الجوار الآسيوية لبيئة الأمن القومي العربي.

المطلب الثاني : تحديات دول الجوار الأفريقية لبيئة الأمن القومي العربي.

المطلب الأول
تحديات دول الجوار الآسيوية لبيئة الأمن القومي العربي

واجه النظام الإقليمي العربي تغيرات جسيمة تركت آثارها ظاهرة في بيئة الأمن القومي العربي التي تعرضت لهزات عنيفة منذ حرب الخليج الثانية عام (1991) ، وانتهاء الحرب الباردة جراء انهيار الاتحاد السوفيتي السابق ، هذه الآثار جعلت النظام الإقليمي العربي يبدو ممزق الأهواء والاتجاهات والآراء حول ماحدث ، إذ أوقعت تلك التغيرات هزيمة عسكرية ونفسية في هذا النظام سمحت للولايات المتحدة الأمريكية فرض هيمنتها على القرار العربي في التصرف، بعد أن استغلت القانون الدولي وشرعة الأمم المتحدة لتحقيق ما تريد ، وأصبح العالم برمته ساحة لعب مفتوحة لها مع التركيز على المنطقة العربية باعتبارهامركزاً مهماًِ لمصالحها وتطلعاتها مع فرض النموذج الأمريكي على العالم بالاستناد على قاعدة النظام الرأسمالي الأمريكي الذي وصفه (فرانسيس فوكوياما) بأنه يشكل نهاية التاريخ ، وإلى جانب ذلك برز خطر تهميش وأضعاف الثوابت القومية الذي أتاح للولايات المتحدة الأمريكية رسم صورة هادئة لملامح المستقبل في ظل ترتيبات إقليمية فرضت على المنطقة العربية وشعوبها، تحديات عديدة باتت تلعب دوراً أساسياً في حاضر الأمة ومستقبلها (السعدون ، 2001 ، 126) .

وتأتي تحديات دول الجوار الآسيوية لبيئة الأمن القومي العربي لتكمل التحديات الخارجية النابعة من تواجد القوات الإمريكية في المنطقة العربية سواء في القواعد المنتشرة في عدد من الدول العربية ، أو تلك القوات المتواجدة في دول الجوار ،فضلاً عن القوات المنتشرة في الخليج العربي ، والبحر الأبيض المتوسط ، والبحر الأحمر، وعليه فإن بيئة الأمن القومي في دول النظام الإقليمي العربي قد تعرضت لتحديات دول الجوار الآسيوية الآتية :

1. **تحديات المشروع الإقليمي الإيراني:** منذ نجاح الثورة الاسلامية في إيران بقيادة الامام الخميني عام (1979) وهي تشكل تحدياً مستمراً لدول المنطقة العربية فهي تسعى لتقديم نفسها برؤية أسلامية معاصرة رغم الاعتبارات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية والثقافية والتاريخية والدينية التي تربط إيران بالعالم العربي، وهي من العوامل التي من المفترض أن تَضْعُف أمامها الأسباب المضادة لتطور العلاقات بين الجانبين في حال توفر نيات طيبة من إيران، إلا أن العلاقات العربية – الإيرانية توصف في الوقت الراهن بالتوتر والحذر بصورة عامة ، بعد أن أخذت بعض القضايا المحورية تلقي بظلالها على تلك العلاقات وتطبع مسارها بشيء من التوتر ،وتُشعر الدول العربية في الخليج بالقلق من جراء السلوك الإيراني إذ إن تمسكها باحتلال الجزر الثلاث العائدة لدولة الإمارات العربية يشكل عقبة في سبيل التقارب العربي– الإيراني، بالإضافة إلى طموحاتها التي تسعى من خلالها لأداء دور إقليمي تصبح بموجبه القوة المهيمنة في الخليج العربي والقوة المؤثرة في الشرق الأوسط ، فيكون لها دور رئيسي في إرساء أي بنية هيكلية في المنطقة ، إلى جانب سعيها الحصول على السلاح النووي من خلال بناء برنامج نووي تتوزع منشآته في عدد من المدن الإيرانية المجاورة للدول العربية ،فضلاً عن رغبة إيران بتطبيع علاقاتها مع جيرانها العرب ، بقدر ما يساعدها هذا التطبيع على تحقيق هيمنتها على المنطقة العربية ،فضلاً عن تفكيرها الاستراتيجي في مزاحمة نفوذ الغرب في المنطقة ،وخصوصاً النفوذ الأمريكي (الزهيري ، 2011 : 56 – 63) .

وقد استند المشروع الإيراني في بعده الأمني على أدوات عربية تتحالف مع إيرانمذهبياً أو فكرياً أو بسبب مقتضيات المصلحة واعتبارات التطورات السياسية في المنطقة ، كما جندت جزءاً رئيسياً من قواتها الأمنية وتحديداً من حرس الثورة للقيام بمهام أمنية أو سياسية أو إعلامية أو

اقتصادية في بلدان المنطقة إلا أن الأدوات المحلية التي قد تكون على هيئة أحزاب مثل حزب الله اللبناني والحركة الحوثية في اليمن وبعض الأحزاب الشيعية في العراق ، أو قوى معارضة أو تنظيمات سرية مثل جمعية الوفاق في البحرين ، أو وسائل إعلام أو مفكرين وكتاب أو جمعيات خيرية أو حتى شركات هي التي تقوم بالمهمات الأكبر ، لذلك فإن البعد الأمني في الإستراتيجية الإقليمية الإيرانية كان يتميز بأنه لا يترك وراءهكثيراً من الآثار ، وهو يتقدم خلف ستار من مزاعم التغيير والحراك الداخلي وعمليات المقاومة والسجال الفكري وحرية اعتناق المذهب ،وأيضاً أعمال الإغاثة والمساعدات المالية وحرية الإعلام ، ولم يكن بالضرورة استخدام كل هذه الأدوات من قبل دوائر إيرانية لتفيذ أجندتها في منطقة الشرق الأوسط ، بل كان يقتصر الأمر على دعم مالي سياسي وإعلامي يقود فيما بعد إلى توسيع دائرة حلفاء إيران بين القطاعات الشعبية في الدول المستهدفة (مكي ، 2012 : 355) .

ثم برزت بوضوح الدور الإيراني المباشر وغير المباشر في إثارة العديد من الأزمات والصراعات وعدم الاستقرار في دول عديدة بالمنطقة ، وازداد عدد القضايا الأمنية الخلافية بين إيران من جانب والأمن الإقليمي من جانب آخر ، وأضحت هناك مخاطر وتهديدات إيرانية تجاه الأمن القومي العربي على المدى المنظور أو القريب ، وكالآتي (فتحي ، 1997 : 103) :

أ. أعطت إيران نفسها حق الفيتو في أي ترتيبات أمنية في منطقة الخليج العربي بما يخدم مصالحها الأمنية فقط .

ب. اعتناق إيران لايديولوجية متطرفة تدعم من خلالها حركات التطرف والعنف التي تلجأ لاستخدام القوة من أجل التخلص من الحكومات القائمة ، وذلك من خلال إقامة العديد من معسكرات التدريب (معسكر الإمام علي شرق طهران ، معسكر نهاوند في همدان جنوب

غربي طهران ، معسكر فاتح غني حسين ويقع في مدينة قم ، ومعسكر ابيسك في منطقة قزوين) .

ج. استمرار إيران في تنفيذ اجراءات ترمي إلى تكريس احتلالها جزر دولة الإمارت العربية المتحدة (طنب الكبرى ، وطنب الصغرى ، وأبو موسى) امعاناً في اتباع سياسة فرض الأمر الواقع بالقوة مما يشكل اصراراً على الاستمرار في المنطقة .

د. القيام بتنفيذ عمليات عنف باستغلال الشيعة المنتشرين في بعض الدول العربية مما يهدد الاستقرار والأمن في هذه الدول ، ومثال ذلك : الاحداث التي شهدتها الجمهورية اليمنية على يد الحركة الحوثية ، فضلاً عن النشاطات التي تجري في البحرين ، وفي الكويت ، وفي المنطقة الشرقية من السعودية .

هـ. تهديد إيران المستمر باغلاق مضيق هرمز .

وسرعان ما بلورت إيران رؤيتها إزاء ثورات الربيع العربي ليتم البناء عليها ، لا سيما أن مشروعها تجاه المنطقة قائم ، وقد جاءت هذه التحولات لتتلاءم مع التوجهات السياسية الخارجية الخاصة بها بما يخدم إستراتيجيتها الكبرى في الشرق الأوسط ، والتي من أبرز ملامحها مهاجمة الفكرة القومية التي أخذت تعاني من تراجعات جراء ظهور تيارات فكرية وسياسية مضادة لها ، خاصة بعد احتلال العراق ، لتعلن عن موت هذه الفكرة معللة ذلك بما ترى أنه فشل النظم الحاكمة التي بنت الإيديولوجية القومية ، سواء كان هذا الفكر مجرد ردة فعل تعبر عن اليأس بفعل صدمة احتلال العراق ، أو أنها كانت مخططاً لها ومدفوعة من قوى معينة ، وهذا ما حقق لإيران فرصة مهمة لإقناع المواطن العربي بقبول الوجود الإيراني بل

حتى الزعامة الإيرانية ، بوصفها قيادة إسلامية وشرق أوسطية ، لا سيما بعد أن جرى تقديمها على أنها آخر قلاع مقاومة إسرائيل وأمريكا ، مما عزز من فرصة إيران في هذا الاتجاه غياب الزعامة العربية التي تمتلك كاريزما تقنع المواطن العربي بالبقاء في محتوى العروبة الذي تعرض لهجوم شديد غير مسبوق منذ انطلاق الفكرة القومية العربية قبل أكثر من قرن (مكي ، 2012 : 352) .

2. **تحديات العمق الإستراتيجي التركي :** أثارت السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط عموماً والمنطقة العربيةخصوصاً كثيراً من الانتباه ، من قبل المتابعين للشؤون الدولية، فقد دخلت هذه السياسة بمرحلة تحول عميق، كان لها تأثير كبير على درجة النشاط التركي ونوعيته في هذه المنطقة بالغة الحيوية للمصالح الدولية ، فقدفَضَّلَتْ الحكومة التركية برئاسة (رجب طيب أردوغان) تجاوز سياسات الحكومات التركية السابقة التي تعاقبت على الحكم خلال عقد التسعينيات التي كانت تفضل الابتعاد عن الشؤون الإقليمية الخاصة بظروف الشرق الأوسط التقليدية التي من أبرزها : تطورات عملية السلام الفلسطينية – الإسرائيلية التي انطلقت في مدريد عام (1991)، والتفرد الأمريكي في التأثير على مجمل الأحداث في شؤون الشرق الأوسط بعد زوال المعسكر الشرقي بزعامة الاتحاد السوفيتي ، وتداعيات حرب الخليج الثانية (1991) التي أدت إلى تغيير ميزان القوة بين دول المنطقة جراء إبعاد العراق بوصفه قوة إقليمية (كرامر ، 2001 : 204) .

وباتت تركيا تمتلك رؤية شاملة حول المجال الحيوي الذي يجب أن تنشط فيه ، وكذلك أفضل اقتراب لبناء قوة إقليمية كبرى بل دولية في المستقبل، وكان لوزير الخارجية الحاليدوراً كبيراً في تشكيل المنظور التركي للذات وللعالم وللدور الخارجي للدولة التركية،عاكساً الأسلوب

الأكاديمي في صياغة السياسة الخارجية في إحدى المرات النادرة داخل العالم الإسلامي ، وإن تلك الحالة من التلازم بين النظرية والتطبيق أو بين الأكاديمي والسياسي أفرزت سياسة خارجية مدروسة ومتطورة؛ فمن خلال نظرية العمق الإستراتيجي استطاعت تركيا المصالحة بين عدة ثنائيات كثيراً ما خلقت استقطاباً في الواقع العربي مثل : ماضيها وحاضرها ، بالحديث عن الميراث العثماني بشكل إيجابي وربطه بالدولة التركية المعاصرة، بين التاريخ والجغرافيا ، من خلال مد المجال الحيوي التركي إلى الجنوب والشرق، بالإضافة إلى الشمال والغرب، بين الكمالية والعثمانية ،بالعمل على احترام الأمن والحرية معا، بين القوة الناعمة والصلدة ، باستخدام السياسي والثقافي والاقتصادي بمهارة حتى يظل العسكري خياراً أخيراً ولكن قوياً وحاضراً (عبد الفتاح ، 2009 ، 56) .

ومما لا شك فيه ؛ فإن تحول الدور التركي في عهد حكومة حزب العدالة والتنمية الذي استلم مقاليد الحكم في تركيا عام (2002) ، كان من أبرز التغيرات التي حدثت في حالة التوازن الإقليمي، فقد شهدت تركيا تحولاً بارزاً وقوياً في إستراتيجيتها ، وتعاملها مع الأحداث التي تمر بدول الجوار الجغرافي لتركيا عموماً ، ومنطقة الشرق الأوسط بشكل خاص، تلك الأحداث المتعلقة بالصراع العربي– الإسرائيلي في ضوء تكرار العدوان الإسرائيلي على غزة أواخر عامي (2008–2012)، أو تلك التحولات السياسية التي شهدها النظام الإقليمي العربي مع مطلع عام (2011) عقب الثورات الشعبية العربية وإسقاط أنظمة الحكم في عدد من الدول العربية ، وما أحدثته سلسلة من التحولات على مستوى العالم ، في ظل صياغة رؤية جديدة للسياسة الخارجية التركية التي باتت واضحة على أرض الواقع لا سيما في الجهود التركية المتعلقة بمعالجة قضايا الدول

المجاورة، أو كما يسميها المراقبين بالتدخلات التركية الفجة بالشأن العربي وتحديداً تجاه الأزمة السورية أو في شمال العراق (آراس ، 2012 : 7) .

ويأتي التحول الكبير في السياسة الخارجية التركية من أجل تنفيذ توجهاتها الجديدة التي صاغها برنامج حزب العدالة والتنمية في محاولة منها لتحقيق عدد من الأهداف ، من أبرزها (السعدون ، 2001 : 148) :

أ. تحاول تركيا تقديم نفسها على أنها صديق العرب التاريخي بالرغم من استمرار سيطرتها على لواء الاسكندرونة وسلخه عن سوريا عام (1939) من خلال مؤامرة دبرتها مع فرنسا .

ب. بالرغم من أنها لم تدخل في نزاع مسلح مع جيرانها العرب ألا في حرب الخليج الثانية حيث اشتركت قطعاتها العسكرية في العدوان على العراق وقدمت الخدمات اللوجستية لقوات التحالف .

ج. عقدها لتحالف استراتيجي مع العدو الإسرائيلي عام (1996) حيث شكل ذلك اختراقاً صهيونياً للمنظومة الأمنية العربية مع دول الجوار .

د. تعتمد في رؤيتها السياسية على أن الترتيبات الأمنية لها تستند على فكرة الشرق الأوسط وليس الوطن العربي وهي بهذا تتفق مع إسرائيل وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية.

هـ. تمارس الضغوط والابتزاز فيما يتعلق بمياه نهري دجلة والفرات واقتراحها ما أسمته بأنابيب السلام المتعلقة بجعل المياه سلعة تتوازى بالنفط والمواد الأولية العربية.

و. لديها طموحات كبيرة للمشاركة في أيجاد صيغة أمن مشتركة في المنطقة.

ز. تشترك تركيا بالتعاون مع إسرائيل في تنفيذ الإستراتيجية الأمريكية في تطويق المداخل الخارجية للوطن العربي وبما يتلاءم ونهج الهيمنة والتسلط الأمريكي في المنطقة .

3. **تحديات الإستراتيجية الإسرائيلية :** جاءت عملية انشاء الكيان الإسرائيلي في الأراضي العربية الفلسطينية ، لتدفع قادة هذا الكيان لتقديم مهمة توفير الأمن على كافة الأولويات الأخرى التي كانت تحظى بالأهمية القصوى لديهم ، فأولت إسرائيل الأمن والدفاع عن وجودها الفعلي عبر التخطيط لسياسة الأمن الذي تركز في يد مجموعة من النخب الإسرائيلية قبل قيام الدولة ، وهؤلاء هم الذين قاموا برسم استراتيجية العمل من مرحلة تحديد الأهداف والمتمثلة في السيطرة على أرض فلسطين والمراكز الاستراتيجية فيها وضرب حركات الثورة العربية وتأمين الهجرة اليهودية غير المشروعة ، ومن ثم تقرير شكل التكتيك للعمل المراد إنجازه في كل مرحلة من مراحل إنشاء القوة العسكرية الضاربة ، الأمر الذي برز فيه إعطاء مركز متقدم للمؤسسة العسكرية وجيش الدفاع من حيث درجة الارتباط بين أفراد المجتمع الإسرائيلي والمؤسسة العسكرية لكون المجتمع بأسره بمثابة جيش في فترة إجازة (الكيلاني ، 268:1981) .

ثم تحددت وظيفة الاستراتيجية الاسرائيلية كأداة نظامية لتحقيق الأهداف التي سبق أن وضعتها الحركة الصهيونية والتي تتلخص في الآتي : –

أ. **وظيفة تنفيذ الهجرة اليهودية :** أصبحت وظيفة إقناع اليهود المنتشرين في أرض الشتات وجلبهم إلى الأراضي الفلسطينية مهمة أساسية للكيان الإسرائيلي تدخل في إطار عملية تجميع هؤلاء فيما يطلق عليه أرض الميعاد من قبل الحركة الصهيونية التي تعمل على تحقيق مثاليتها في ما يسمى الأمة اليهودية ، لهذا فتحت إسرائيل باب الهجرة أمام اليهود

على مصراعيه بعد أن هيأت لذلك بإصدار التشريعات اللازمة مثل قانون العودة وقانون الجنسية (شوفاني ، 1977 : 149) .

ب. **وظيفة التوسع في الأراضي العربية :** مَثّل التوسع إتجاه ثابت في الإستراتيجية الإسرائيلية الموجهة لاختراق بيئة الأمن القومي العربي ، ولم تحكم هذه الوظيفة إلا المتغيرات الدولية من جهة والقدرة الإسرائيلية على الاستيعاب من جهة أخرى، فالنشاطات الإسرائيلية لم تقف عند الحدود التي رسمها مشروع التقسيم وإنما تعدتها لتستولي على أجزاء أخرى من الأراضي العربية، ويرتبط بالتوسع عدم وجود حدود رسمية للدولة الإسرائيلية، فالقيادة الإسرائيلية ترفض الإفصاح عن تلك الحدود التي تستقر عليها الدولة لتضل قضية الحدود من أكثر الجوانب غموضا في الاستراتيجية الإسرائيلية، والتعبيرات التي يطلقها الفكر الإسرائيلي على مفهوم الحدود الآمنة وإن بدت متباينة حينا ومتطابقة حينا آخر تؤكد هذا الاتجاه التوسعي (إسرائيل بلا حدود ، 1978 : 26).

ج. **وظيفة الاستيطان في الأراضي العربية المحتلة** : يعد الاستيطان أحد أهم وظائف الاستراتيجية الاسرائيلية ، وهو صفة ملازمة لطبيعة استعمارها للأراضي العربية في فلسطين ومرتفعات الجولان السورية ، وهو تعبير عن الضم الفعلي لتلك الأراضي لأنه قد تم في المناطق التي لا تنوي إسرائيل التنازل عنها تحت أي ظرف حتى وإن كان إبرام معاهدة سلام مع الدول العربية (العسكرية الصهيونية ، 1974 : 189) .

د. **وظيفة التهديدات المائية** : بدأت المنطقة العربية بدأت تدق ناقوس خطر ندرة الموارد المائية، كما تسْعى جهات غير عربية بالتخطيط للتحكم في هذه الموارد المائية بالقوة، وأحياناً بالتفاهم المتبادل، وما الصراع العربي الإسرائيلي إلا تعبير عن صراع من أجل

الاستيلاء على الماء قبل الأرض، ومنذ احتلالِ إسرائيل للأراضي العربية عام (1967)، وهي تمارس سياسة الاستيلاء والسيطرة على المياه العربية في: الجولان بسوريا، ونهر الأردن بالأردن، ونهر الليطاني بلبنان، ونهبها للمياه الجوفية في الضفة الغربية وقطاع غزة، كما تسعى إلى مد فرع نهر النيلِ إلى صحرائها بالنقب (حمودة ، 2002 : 34) .

يرى الباحث ؛ إن العالم قد شهد منذ انتهاء الحرب الباردة في العقد الأخير من القرن العشرين، مجموعة من التغيرات على المستويات الدولية والإقليمية ، كان لها الأثر الكبير في تغير شكل وطبيعة النظام الدولي عامة ،فضلاً ما أوجدته هذه التغيرات من عوامل دافعة لنمو تحديات جمة تعرض لها النظام الإقليمي العربي بشكل خاص ، والتي انعكست سلباً على واقع الأمن القومي العربي كان من أبرزها :

- انهيار النظام الإقليمي العربي بعد الاجتياح العراقي للكويت عام (1990) .
- انهيار المعسكر الشرقي وتفكك الاتحاد السوفيتي السابق عام (1991) .
- تنامي الطموح الأمريكي في الهيمنة على العالم من خلال فرض النظام الدولي الجديد.
- توقيع اتفاقية الشراكة الأوربية – المتوسطية عام (1996) .
- تبني مفهوم الشرق الأوسط الكبير كمفهوم أمني واقتصادي وسياسي من قبل عدد من الإستراتيجية الغربية وخاصة الأمريكية وإلى جانبها الإسرائيلية عام (2004) .
- عقد مجموعة من التحالفات الأمنية العسكرية وشملت التحالف الأمريكي– الإسرائيلي ، والتحالف الإسرائيلي – الإثيوبي ، والإسرائيلي مع دولة جنوب السودان .
- اندلاع ثورات الربيع العربي نهاية عام (2010) .

المطلب الثاني

تحديات دول الجوار الأفريقية لبيئة الأمن القومي

كان لغياب الإستراتيجية العربية الموحدة وتنامي القوى السياسية لدول النظام الإقليمي العربي بسرعة ، وميل كل منها نحو صناعة عمق استراتيجي لقوتها ، الأثر البالغ في تنامي التحديات لبيئة الأمن القومي العربي ، الأمر الذي سمح لتقسيم العمق العربي إلى وحدات إقليمية أصغر، ففي منطقة المشرق العربي الواقعة في قارة آسيا ، ساعد غياب التعاون الإستراتيجي العربي على توفير المناخ المناسب لإيران لوضع مشروعها الإقليمي الضاغط على الدول العربية في هذه المنطقة ، مثلما قامت تركيا بعد فترة إهمال طويلة الضغط على الشمال الشرقي للمنطقة العربية لصناعة عمق استراتيجي لها، وتقوم إسرائيل بتعقيد خريطة الصراع على العمق الدفاعي والاستراتيجي بتعميق الخلافات والصراعات وتفريغ المنطقة العربية من إمكانات التنمية من ناحية ، ومحاولة تحطيم الآلة العسكرية للقوى المتنامية من ناحية ثانية ، وصناعة عمق أمنى لها بزيادة المناطق شبة الحاجزة وقت السلم ، ونقل ساحة المعارك إلى أراضى الجيران وقت الحرب ، ومراقبة الصراع على العمق العربي من ناحية أخرى (مصيلحى، 1992: 160) .

لذا فإن إسرائيل تدرك جيداً أن دول قارة إفريقيا تشكل إحدى ساحات الصراع العربي الإسرائيلي، وقد عملت من هذا المنطلق على التغلغل في إفريقيا وخلق علاقات مع دولها في مختلف المراحل؛ وذلك لما تمثله إفريقيا من عمق استراتيجي وأمني وثقافي وحضاري للوطن العربي، ومن أجل هذا سعت إسرائيل جادة بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الغربية على الإحاطة بالوطن العربي وتطويقه وعزله عن إفريقيا، وتتركز أهداف السياسة الإسرائيلية في بناء علاقاتها الإفريقية من خلال عدة عناصر رئيسية تمخضت من طبيعة نشأتها

في المنطقة ومحاولتها تقويض أسس ودعائم الأمن القومي العربي، وطبيعي أن هذه الأهداف تتسم بقدر من الثبات والتغير، وبالتالي فإن ترتيبها في سلم أولويات صانع القرار الإسرائيلي قد يتغير من مرحلة إلى أخرى. وإذا ما تم الأخذ بعين الاعتبار بالحقائق الإستراتيجية القائمة على الأبعاد الجيوسياسية والجيواقتصادية التي تميز القارة الإفريقية لأمكن تحديد أهم الأهداف الأساسية للتغلغل والوجود الإسرائيلي في إفريقيا (محمود ، موقع الجزيرة نت الإلكتروني في 29 / 1 / 2012) ، وهي على النحو الآتي :

1. توفير متطلبات الأمن والتقليل من آثار المقاطعة العربية التي فرضتها الدول العربية ضد إسرائيل ، والسعي لكسب أصوات مؤيدة مساندة لإسرائيل من أجل إضفاء الشرعية السياسية عليها في الساحة الدولية. وعليه كان الإدراك الإسرائيلي منذ مرحلة الحرب الباردة وبعدها يتمثل في الحصول على مكاسب دبلوماسية لإسرائيل في إفريقيا يعني بالمقابل القضاء على أو تحييد أي مصدر محتمل لتأييد الدول العربية ، إذ إن إسرائيل تنظر إلى إفريقيا كساحة منافسة بينها وبين العرب وفقاً لقواعد النظرية الصفرية (Zero sum game) (حسن ، 2001 : 151) .

2. تأمين متطلبات الإستراتيجية البحرية الإسرائيلية في البحر الأحمر والمحيط الهندي، وضمان الاتصال بالجاليات اليهودية مع استمرار هجرة اليهود من إفريقيا، وتلبية احتياجات الاقتصاد الإسرائيلي في مجالات التسويق والعمالة والمواد الخام وتصدير الأسلحة .

3. الحصول على الشرعية لإسرائيل بتأمين الاعتراف بها من قبل الدول الإفريقية وتأمين أصوات هذه الدول في الأمم المتحدة وفي المحافل الدولية الأخرى لصالحها ، نظراً لما

يشكله العدد المرتفع للدول الإفريقية من مقدرة تصويتية في الأمم المتحدة ، خاصة في القضايا المتعلقة بالصراع العربي – الإسرائيلي والتي ما تزال من أبرز القضايا التي تطرح للتصويت (محمود ، موقع الجزيرة نت الإلكتروني في 29 / 1 / 2012).

4. تحقيق السيطرة والهيمنة الإفريقية ويعد هذا الهدف بأنه هدف أساسي بالنسبة للسياسة الخارجية والوجود الإسرائيلي وتتركز أساساً في تأمين متطلبات النمو الاقتصادي والتنمية الإقليمية وكذلك تحقيق التفوق العسكري والتوسع الإقليمي (ششتاوي ، 2000 : 38) .

5. العمل على تحقيق أهداف أيديولوجية دينية خاصة بتقديم إسرائيل على أنها دولة نموذج لشعب الله المختار. يفسر ذلك أن إسرائيل اعتمدت دائماً تقديم المساعدات التقنية والتنموية للدول الإفريقية حتى في حالة عدم وجود علاقات دبلوماسية رسمية معها (حسن ، 2001 : 151).

6. بناء قاعدة إستراتيجية لتحقيق الهيمنة الإقليمية لإسرائيل وذلك من خلال ما يمكن تسميته مبدأ شد الأطراف حيث تعتمد إسرائيل على النيل من أطراف نظام الأمن العربي باعتباره المستهدف في الإستراتيجية الإسرائيلية (ربيع ، 1984 : 233) .

لذلك فإن التوجهات الإسرائيلية وأهدافها الأيديولوجية والتوراتية والسياسية والإستراتيجية وخاصة فيما يتعلق بأهمية ومحورية الصراع العربي الإسرائيلي في تحديد مسار هذه العلاقات وانعكاس ذلك على الأمن القومي العربي، وكان لها في هذا المجال علاقات متميزة مع عدد من الأطراف الأفريقية التي باتت تشكل تحديات حقيقية لبيئة الأمن القومي في دول النظام الإقليمي العربي ، ومن أبرز تلك التحديات :

أ. **التحدي الأثيوبي لبيئة الأمن القومي العربي**

تشكل أثيوبيا أحد أبرز التحديات الخارجية لبيئة الأمن القومي العربية من الدول الأفريقية وذلك من خلال ما تمثله من تهديدات كونها ، أسهمت بتقديم الدعم اللوجستي والمساعدة والإيواء لبعض المتمردين في جنوب السودان الأمر الذي نتج عنه اعلإن قيام دولة جنوب السودان ، إذ إن ذلك مثل تحدياً كبيراً لمسيرة السودان ووحدته ، كما أن أثيوبيا تسيطر على منبع نهر النيل الأمر الذي يتيح لها التحكم بتدفق مياه النهر إلى السودان ومصر ، لذلك برز هذا التحدي جراء ما يمثله من مخاطر كبيرة بعد قيام أثيوبيا بدعم ومساندة إسرائيلية بتنفيذ مشاريع أروائية كبيرة على نهر بهدف خلق مأزق للسودان ومصر ، وبما يؤثر على مشاريع الاستصلاح في مصر ، ويعد الوجود اليهودي في إفريقيا عاملا آخر لإلصاق العلاقة بين إثيوبيا وإسرائيل، إذ توجد أقلية يهودية تدعى "يهود الفلاشا" والتي تعني بالعبرية الهائم على وجهه أو المهاجر، مركزهم الرئيسي في إثيوبيا في إقليم (أمهرا) وتحديداً في مدينة (غوندار) في شمال شرق أثيوبيا حيث تم اكتشافهم في القرن التاسع عشر ولكنهم لا يتكلمون العبرية، وتطلق هذه المجموعة على نفسها أبناء ابراهيم وبيت إسرائيل (أحمد ، د . ت : 76) .

ويعود ارتباط أثيوبيا بعلاقات استراتيجية مع الكيان الإسرائيلي ، إلى فترات سابقة ، حتى أن أثيوبيا كانت أخر الدول الإفريقية التى قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل تفيذاً لقرارات منظمة الوحدة الأفريقية في أعقاب حرب تشرين عام (1973)، وأنها ظلت بعد ذلك تحتفظ بعلاقات متنوعة معها برغم عدم وجود تمثيل دبلوماسي بين البلدين، ويشمل هذا التعاون المجالات الآتية:

أولا: التعاون العسكري والأمني: تلقى عدد من ضباط الجيش الأثيوبي تدريباته العسكرية في إسرائيل، وشغل هؤلاء الضباط مراكز قيادية فى الجيش الأثيوبي، كما أوفدت إسرائيل عدد من الخبراء لتدريب القوات الأثيوبية، ومنها قوات الحرس الخاص للرئيس الأثيوبي، كما انشئوا فرقة للعمليات الخاصة وأشارت مصادر صحفية عديدة لقيام إسرائيل بتزويد أثيوبيا بشحنات من القنابل العنقودية الأمريكية الصنع، وبمعدات وأسلحة أخرى تتنوع من المدافع الرشاشة إلى تزويد أثيوبيا (15) طائرة من طراز "كفير" الإسرائيلية الصنع ، وحصلت إسرائيل في مقابل ذلك على تسهيلات عسكرية في بعض الجزر الواقعة فى مدخل البحر الأحمر ، كما تتعاون مخابرات البلدين في تبادل المعلومات كجزء من العلاقات الأمنية والعسكرية بينهما (الحريري ، 2004 : 16) .

وطبقاً لذلك فإن إسرائيل بدأت ومنذ عام 1996 ، تضخ كميات كبيرة من الأسلحة إلى أثيوبيا، ومنها الأنواع الآتية (أحمد ، موقع مركز يافا الإلكتروني في 16 تشرين الثاني 2013) :

(1)طائرات نقل واستطلاع من نوع " عرابا " المنتجة فى إسرائيل .

(2)دبابات من طراز (مركفاه) و(T-24) السوفيتية والتى جرى تحسينها وكانت إسرائيل قد استولت عليها أثناء حرب (1967) .

(3)منظومات رادار وصواريخ بحرية، ومنظومات صواريخ (باراك) و(جبريائيل) وصواريخ ومدافع مضادة للطائرات .

ثانيا: التعاون الفني والاقتصادي : تلقى عدد كبير من موظفي الوزارات الأثيوبية من الكوادر الوسطى والعليا تدريبهم الإداري في إسرائيل فى فترات سابقة، كما يوجد خبراء إسرائيليون يساعدون أثيوبيا في إتمام بعض المشروعات الزراعية(شكري ، 1990 : 68).

ثالثا: العلاقات الدينية: ترتبط الكنيسة الأثيوبية الأرثوذكسية بعلاقات وثيقة مع السلطات الدينية الإسرائيلية وذلك منذ عهد الإمبراطور (هيلاسيلاسي) حيث قامت إسرائيل بتسليم مفاتيح دير السلطات الخاضع آنذاك لأشراف الكنيسة القبطية المصرية إلى الكنيسة الأرثوذكسية الأثيوبية ، وقد زار إسرائيل وفد من الكنيسة الأثيوبية التقى مع وزير الأديان الإسرائيلي وصرح عقب المقابلة بأنه يأمل فى تطوير علاقات التعاون بين الجانبين (العاصي ، مجلة الباحث للدراسات عدد شباط ، شتاء 2001).

رابعا: التعاون السياسي: كان هدف أثيوبيا من إعادة علاقاتها مع إسرائيل في (3 تشرين الثاني 1989) من أجل تحفيزها على القيام بدور الوسيط بين أثيوبيا والولايات المتحدة وذلك لتحقيق هدفين (شكري ، 1990 :70) :

(1) تسهيل عقد اللقاءات والاتصالات بين المسئولين الأثيوبيين والأمريكيين وذلك بهدف تحسين العلاقات بين الدولتين خاصة بعد انهيارالاتحاد السوفيتي الذي كان يؤديأدواراً متعددة في أثيوبيا .

(2) تأييد جماعات المصالح اليهودية للمطالب الأثيوبية الخاصة بالحصول على معونات اقتصادية أمريكية ، وعلى مساندة الولايات المتحدة الأمريكية في

المنظمات الاقتصادية الدولية لمطالب أثيوبيا، وخاصة بعد التحولات في السياسة الاقتصادية للتوجه نحو اقتصاديات السوق والاندماج في نظام التجارة الدولي .

يرى الباحث أن العلاقة التي تربط إسرائيل بأثيوبيا رغم أنها طبيعية في بعض جوانبها، إلا أنها حيوية وإستراتيجية من وجهة النظر الإسرائيلية ، وإن تعرض هذه العلاقة الثنائية إلى جدل كبير حول طبيعتها يدور منذ أكثر من نصف قرن ، فهي علاقات تراوحت بين الصعود والهبوط، وتشهد أجواء من الهدوء والفتور مؤخراً، إلا أن زيارات المسؤولين الإسرائيليين المتتالية إلى إثيوبيا منح هذه العلاقات زخماً وأبعاداً جديدة سمح بعودتها إلى عهدها الطبيعي، إذ لم يكن الاهتمام الإسرائيلي بهذا البلد وبقية الدول في القارة الإفريقية نابعاً من العدم، بل أنه جاء نتيجة دوافع إستراتيجية، واقتصادية، وسياسية وجيوستراتيجية فضلاً عن الاهتمام بالأقليات اليهودية في إفريقيا، كما أن الاهتمام الإسرائيلي بهذا البلد قد جاء نتيجة إجماع النخبة صناع القرار الإسرائيلي على أن أثيوبيا تمتاز بميزات سياسية وجغرافية وعسكرية/أمنية فريدة في نوعها؛ إضافة إلى أنها تعد قلعة في محيط إسلامي لا زال يموج بالصراعات، والأزمات، ويواجه أنماطاً عديدة من العنف مما يجعلها المفتاح للتغلغل في إفريقيا ويهدد الأمن القومي العربي .

وقد أدى ذلك إلى جعل مفهوم الأمن القومي العربي يتراوح بين الأماني القومية صعبة التحقيق ، والأحداث التي أثبتت عدم وجود هذا المفهوم ، وخاصة في 2 أغسطس عام 1990 حين أقدمت إحدى الدول العربية باحتلال دولة عربية أخرى لينهار احد أعمدة نظرية الأمن القومي العربي ، وهو افتراض أن التهديدات تأتى من الخارج، ثم جاءت الحرب الأمريكية على العراق في عام 2003 لتكشف عجز الدول العربية عن بلورة تصور أمني وإقليمي متكامل، وتؤكد أنه لا يوجد

نظام أمني حقيقي يجمع بين دول المنطقة، وأن ما هو قائم في واقع الأمر، نظرية تحمل اسم الأمن القومي العربي تعبر فقط عما يجب أن يكون.

الفصل الخامس

العولمة وأثرها في مفهوم الأمن القومي للدول القومية

يعد القرن الحادي والعشرين أول قرن كوني Global Century تنساب فيه الحدود للمال، والتجارة، والاستثمار، والمعلومات، والتقنيات، والثقافة، والقيم، والأفكار، والناس، والأمن والجريمة ، وشكل هذا الوضع تحديات ومخاطر وتهديدات أمنية جديدة ، إذ أن القرارات والأحداث في أي مكان في العالم يمكن أن تؤثر في الأمن القومي للدول القومية ، وفي التقدم والتنمية والسياسات القومية للدول ، وأن تحديات هذا القرن تتطلب من الحكومات والمواطنين في كل مكان أن يتصرفوا بطريقة كونية بعد أن زاد الترابط الافتراضي والاعتمادية المتبادلة بين المجتمعات في زمن العولمة، وأصبحت الأحداث كونية، والتحديات كونية، والحلول كذلك .

ويتطلب الأمن القومي في عصر العولمة مؤسسات أمنية مصممة للتعامل مع التغير السريع ، تركز على الإبداع والشفافية وإرضاء المجتمع ، ومؤسسات ذات سرعة عالية في نشر المعلومات وإعلام الجمهور ، مؤسسات قادرة على إعادة تصميم ذاتها والاستفادة من الثقافة الأمنية في إعادة بناء نظم المجتمع وتحصينها لمواجهة المستجدات السريعة ، لا سيما وأن سمة العمل الأمني القائمة على السرية المطلقة لم تعد تتلاءم مع توافر وسائل الاتصالات ونشر المعلومات ، إذ لم يعد هناك استبداد معلوماتي بيد قلة من رجال الأمن التقليدين .

يتناول الفصل الثالث العولمة وأثرها في مفهوم الأمن القومي للدول القومية من خلال المبحثين الآتيين :

المبحث الأول : مفهوم العولمة وأشكالها في الدول القومية .

المبحث الثاني : أثر ظاهرة العولمة في الأمن القومي للدول القومية .

المبحث الأول

مفهوم العولمة وأشكالها في الدول القومية

شهدت حقبة التسعينيات من القرن العشرين متغيرات عالمية أفرزتها عدد من القضايا المحلية والإقليمية، وكان دور العوامل الخارجية فيها أكبر من دورالعوامل الداخلية ، الأمر الذي زاد من الاهتمام بتلك القضايا بعد أن أصبحت ذات صبغة عالمية ، فقد شهد النظام الدولي تحولات كبرى في مجرى العلاقات الدولية تمثلت في وقوع أحداث يندر تزامنها في التاريخ السياسي، أدت إلى تحول جذري في هيكل النسق العالمي من القطبية الثنائية إلى القطبية الأحادية بعد انتهاء الحرب الباردة في أعقاب انهيار الاتحاد السوفييتي السابق، وإلى ظهور دول جديدة في في مسرح السياسة الدولية، كما اتجهت دول أوروبا الغربية نحو الوحدة بتوقيع اتفاقيتي ماستريخت، وإن المفارقة التاريخية في هذين الحدثين تكمن في تزامنهما وتناقضهما معاً، فبينما تفككت دولة عظمى إلى عدة دول، فإن مجموعة الدول القومية في أوروبا اتجهت نحو الوحدة .

وشهد عام (1991) انتهاء الأزمة الدولية الناجمة عن اندلاع حرب الخليج الثانية، هذه الأزمة التي دفعت بالنظام الإقليمي العربي نحو الهاوية بعد أن كان يعاني من تدهور خطير في طبيعة العلاقات القائمة بين أركانه، إلى جانب ذلك اتسمت العلاقات الدولية ببروز عملية الاعتماد المتبادل بين الدول القومية في العالم، هذه العملية التي مهدت لظاهرة العولمة .

ويتناول المبحث الأول مفهوم العولمة وأشكالها التي تستهدف الدول القومية من خلال المطلبين الآتيين :

المطلب الأول : التعريف بمفهوم العولمة .

المطلب الثاني : أشكال العولمة في الدول القومية .

المطلب الأول

التعريف بمفهوم العولمة

جرى اشتقاق مصطلح العولمة في اللغة ، على وزن (الفوعلة) ، ترجمة للمصطلح الإنجليزي Globalization أو المصطلح الفرنسي Mondialisation ، وأيا كانت الدقة في اختيار اللفظ المقابل للعالم Monde أو الكرة الأرضية Global فقد تم اختيار صيغة (فوعل) بدلالتها على التشكيل المفروض من خارج المادة والذي يحمل معنى الفوقية وأحادية الاتجاه في مقابل صيغة (تفاعل) التي توحي بالحوارية وثنائية الاتجاه ، وقد تنبهت اللغة إلى ما لم ينتبه إليه كثيرون منذ أكثر من ثلاثة قرون عندما فاجأتها البذرة الأولى لظاهرة العولمة ممثلة في الإمبريالية الأوروبية Imperialism التي تمت ترجمتها إلى مصطلح (الاستعمار) مع أن الدلالة الأولى لهذا المصطلح هي السعي إلى إعمار الأرض كما جاء في القرآن الكريم : {هُو أَنشَأَكُم مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا } (هود : 61) ، ولعل هذا يفسر ميل اللغة إلى استخدام مصطلح الإمبريالية بدلاً من الاستعمار في كثير من الأحيان (درويش ، 2000 : 20) .

وارتبط مفهوم العولمةتاريخياً مع الامبراطوريات القديمة التي هيمنت على دول عديدة من النواحي السياسية والاقتصادية والثقافية، إذ برز هذا المفهوم بالحضارات القديمة : الاغريقية، والفارسية ، والرومانية) كتيار ثقافي وتوسع ليشمل مختلف المجالات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية ، وتوسع مع امتداد الفتوحات الاسلامية وظهور الدولة الاسلامية في عهد الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم والدولة الاموية والعباسية ، اذ امتد مع امتداد الامبراطورية الاسلامية في شرق اسيا الى المحيط الاطلسي واوروبا وفي اسيا الوسطى الى المحيط الهندي والقارة الافريقية ، حيث ضمت هذه الدول قوميات وشعوب مختلفة تستخدم لغة رسمية واحدة وديانة واحدة وتحكمها

حكومة مركزية واحدة وتشريعات وقوانين موحدة في مختلف المجالات السياسية والثقافية ، اذ عدت تلك كلبنات اولى لظهور العولمة على المستوى العالمي(المشيخي ، 2000 : 12 – 13).

وبدأت العولمة في العصر الحديث في الولايات المتحدة الامريكية ، إذ جاءت الدعوات من هناك لاتباع النموذج الامريكي في الاقتصاد والسياسة والثقافة والعلوم باعتباره نمط حياة متطور عزز ذلك كله مخرجات الثورة العلمية ، والتقنية التي مثلت نقلة نوعية في تطور الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الثورة الصناعية في اوروبا منتصف القرن الثامن عشر وتوسعت لتصل الى الولايات المتحدة ، وبهذا فإن العولمة مصطلح حديث الاستخدام نسبياً ، إلا أن الظاهرة نفسها ليست كذلك، وإذا كان فهم العولمة بمعنى التضاؤل السريع في المسافات الفاصلة بين المجتمعات الانسانية سواء فيما يتعلق بانتقال السلع أو الأشخاص أو رؤوس الأموال أو المعلومات أو الأفكار أو القيم، فإن العولمة تبدو وكأنها تعادل في القدم نشأة الحضارة الإنسانية وقد أثارت منذ وقت طويل وجهات النظر المتضاربة من الحماسة والتأييد لها من البعض، والخوف والمعارضة من البعض الآخر، فالمعارضون للعولمة وللانفتاح الشديد على العالم يخشون ما ينطوي عليه هذا الانفتاح من تهديد لثقافتهم وقيمهم وأفكارهم إلى الحد الذي يرون فيه بأنها قد تلغي هذه الأفكار والقيم (الخزرجي ، 2004 : 15) .

ويبدي المؤيدون للعولمة انبهاراً شديداً وإعجاباً لمدى كفاءة الوسائل التقنية الحديثة وقوتها وقدرتها على رفع مستوى الرفاه والتقدم للبشرية ، وبالمقابل يميلون إلى الاستهانة بالآثار السلبية للعولمة وخاصة جوانبها السياسية والثقافية ، بل يعتبرون هذه السلبيات إيجابيات تحملها هذه الظاهرة (أمين ، 1999 : 8) .

ثم فرضت العولمة نفسها وبقوة في الساحة الدولية ، وباتت من القضايا العالمية المعاصرة، بعد أن كثر الحديث عنها ، وأصبحت الشغل الشاغل للعديد من المفكرين والمحللين والباحثين والدارسين في مختلف المجالات والميادين ، كما أصبحت مثار اهتمام أجهزة الأعلام والرأي العام والمشتغلين بالشؤون السياسية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية والثقافية ، وغيرها من المجالات ، ولا غرابة في ذلك ، إذ إن لظاهرة العولمة من الزوايا والأبعاد ، والآثار والتداعيات ما يثير اهتمام جميع هذه الأطراف (كلوغ ، 1997 : 54) .

ويذهب كثير من هؤلاء المفكرين والدارسين إلى أن العولمة كظاهرة معاصرة تعود لما بعد الحرب العالمية الثانية عام (1945)، إذ تم انشاء مشروع مارشال الامريكي الذي نتج عن اتفاقية بريتون والتي تم بموجبها تاسيس صندوق النقد والبنك الدوليين وذلك لتحقيق الاستقرار المالي ، اضافة لانشاء الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة عام (1947) أو ما سميت باتفاقية (الغات) ، لحق ذلك في مرحلة ثانية تزايد التكتلات الاقتصادية والمناطق الحرة و الاتحادات الجمركية وتحرير التجارة العالمية ، ومن ثم في مرحلة ثالثة بدات مع انهيار المعسكر الشرقي وتحول دوله وجمهورياته إلى اقتصاد السوق ، كما شهدت هذه المرحلة انشاء منظمة التجارة العالمية في عام (1994) اذ وصل عدد المنظمة الى (137) دولة في عام (2001) (الخزرجي ، 2004 :17).

وهكذا ؛ فإن خطاب العولمة لم يقتصر على الجانب السياسي ، وإنما امتد ليشمل إنشاء مؤسسات عالمية جديدة للإسراع في تحويل العولمة إلى واقع (سليم ، 2004 : 676) ، أي أن العولمة شهد تطوراً في الجانب الاقتصادي مع تطور وسائل الانتاج وظهور اقتصاديات قوية وشركات عابرة للقارات، وقوى دولية داعمة لها ، وتطورت معها وسائل الاتصال لتغطي اغلب الكوكب الارضي او لتشيع على مستوى العالم كله (المشيخي ، 2000 : 13) .

وقد أثار شيوع العولمة انتباه صناع السياسات الاقتصادية والاجتماعية في دول العالم إلى أن وصول عدد السكان في العالم إلى نحو ستة مليارات مع بداية الالفية الثالثة ، وارتفاع فترة الحياة للمواطنين في بعض المجتمعات المتقدمة التي بلغت في السويد مثلاً (81.8) سنة للنساء و (76.7) سنة للرجال ، قد شكل ضغطاً على اقتصاديات الدول المتقدمة التي حددت سن التقاعد في عمر (58) عاماً، فعمدت هذه الدول لاستخدام علم الاقتصاد ومفرداته في السعي للسيطرة على موارد الطبيعة وزيادة الانتاج وطرق توزيعه وضمان استمرار النمو والتقدم من أجل حياة أفضل ، فكان لزاما عليها ايجاد بدائل وطرق اقتصادية متنوعة ، وهنا برزت أفكار الكاتبين المعروفين صموئيل هانتنغتون في كتابه الشهير (صراع الحضارات) وفرنسيس فوكوياما في كتابه (نهاية التاريخ) اذ حاولا الايماء بان الصراع المستقبلي خاصة بعد تفكك الاتحد السوفييتي سيتحول من صراع ذا صفة اقتصادية وطبقية الى صراع بين الحضارات المختلفة كما حدث ويحدث في حرب الانفصال في روسيا (الشيشان)، وحرب الانفصال في اندونيسيا وحرب الانفصال في السودان وحرب الخليج الاولى والثانية وحروب انفصالية اخرى (يونس ، 2000، 21 – 27).

وسرعان ما تزايدت الحوارات العالمية حول مفهوم العولمة وأبعادها ، بعد أن حفزتها تلك الأفكار ، الأمر الذي أسفر عن ثلاث رؤى تتباين في تشخيص مفهوم العولمة ، والتي يمكن حصرها فيما يأتي :

1. **الرؤية الاندماجية للعولمة** : تتمثل هذه الرؤية فيما تطرحه المدرسة الليبرالية الجديدة من أفكار بخصوص التحولات في النسق العالمي بعد نهاية الحرب الباردة ، وجوهر هذه الرؤية يقول بأنها ظاهرة إيجابية ينبغي على الجميع التكامل معها واللحاق بها لأنها عملية حتمية ،

جاءت نتيجة ظهور اقتصاد عالمي مفتوح ومتكامل ، ونشأة نسق عالمي جديد يتخطى نسق الدولة القومية ، ويفوض السلطة إلى الشركات متعددة الجنسية وغيرها من المؤسسات عابرة القوميات ، فالقرارات في ظل العولمة تتخذها الأسواق لا الحكومات ، وتفترض هذه الرؤية أن المتغيرات الاقتصادية في ظل العولمة قد أصبحت لها الأولوية على المتغيرات السياسية ، وأن هذه المتغيرات الاقتصادية قد أنشأت شبكة من المصالح الاقتصادية العالمية المتكاملة جعلت بدورها من المتغيرات الأخرى أقل شأناً من ذي قبل (Kim,1999: 5) .

ويعد توماس فريدمان من أبرز المدافعين عن هذه الرؤية التي تقول أن العولمة هي نظام دولي جديد يعتمد على التكامل بين رأس المال ، والتكنولوجيا ، والمعلومات التي تتخطى الحدود القومية للدول بطريقة تنشأ عنها سوق عالمية واحدة ، وكذلك بأنها ظاهرة إيجابية تؤدي إلى الارتقاء بالدول التي ترتبط بها ، وانحطاط الدول التي قد تحاول الانفصال عنها ، وأنها أمر واقع وحتمي سواء أعجبتنا أم لم تعجبنا فهذا لن يغير من الأمر شيئاً (فريدمان ، جريدة الأخبار المصرية العدد 13099 في 7 شباط 2000) .

2. **الرؤية النقدية للعولمة** : تنتمي إلى هذه الرؤية عدد من التيارات السياسية الشعبية والمدارس الفكرية التي تستمد أصولها من فلسفات متباينة ، ولكنها تشترك في قاسم مشترك أعظم هو انتقاد العولمة ، والتركيز على آثارها السلبية ، وإن كان هذا التركيز يتم بدرجات متفاوتة، ومن بين تلك المدارس الفكرية تبرز كل من : مدرسة الواقعية الجديدة ، ومدرسة التبعية ، والمدرسة الماركسية التقليدية ، ويمثل كينيث والتز مدرسة الواقعية الجديدة، فهو يرى أن العولمة هي بدعة التسعينيات وأنها مصنوعة في الولايات المتحدة الأمريكية التي تستخدم القوة العسكرية

بشكل منفرد لفرض العولمة ، ومن ثم فهي مقصودة ، لأنها بالشكل الذي يطرحه أنصارها لن تتحقق لأن الاقتصاد يظل محلي الطابع بالأساس ، فاقتصاد الدول الدافعة للعولمة موجه في معظمه لخدمة الاستهلاك المحلي ، كما أن الصادرات لا تشكل في تلك الدول أكثر من (12%) من الناتج المحلي ، لذلك فالعولمة لم تحقق اندماج اقتصادات مختلف الدول في اقتصاد عالمي متكامل ، بل أن مستوى الاندماج الاقتصادي العالمي مع نهاية القرن العشرين يعادل أو يقل عن هذا المستوى عند مطلع القرن نفسه ، وذلك عند حساب التدفق التجاري والرأسمالي والنقدي كنسبة من الناتج المحلي ، وفي ظل هذا النظام فإن هناك أشكالاً عديدة من عدم التكافؤ الاقتصادي بين الدول ، كما ازداد في ظل العولمة دور الدولة في إدارة الاقتصاد والسياسة (Waltz,2000:59) .

ووفق تقدير محاضير محمد رئيس وزراء ماليزيا السابق الذي يعد من أبرز المعبرين عن الرؤية الانتقادية للعولمة ، بأنها تمثل الآتي (Mohamed , 1999):

أ. إن العولمة واجهة لإعادة استعمار الدول النامية ، وذلك لأن الدول الرأسمالية تسعى في إطار العولمة إلى إنشاء نظام سياسي واقتصادي واحد هو الرأسمالية مهما كانت النتائج .

ب. إن الحديث في ظل العولمة عن الاقتصاد العالمي المتكامل والقرية العالمية ، وعصر المعلوماتية وسهولة الانتقال لا بد أن لا يخفي بأن الشركاء متساويين .

ج. أصبح في ظل العولمة إزالة الحدود أمام حركة رؤوس الأموال لتنتقل دون قيود أمر ميسور ، يقابله عدم السماح لفقراء العالم الثالث بعبور تلك الحدود إلى الدول الغنية ، وهكذا تظل الحدود مغلقة كما هي .

د. إن سباق التسلح في ظل العولمة يبقى مستمراً ، والضغط على الدول الفقيرة لشراء المزيد من الأسلحة لكي تعوض الدول المتقدمة ما أنفقته على البحث والتطوير العسكري .

هـ. وجود ضغوط لرفض أي نقد للعولمة .

3. **الرؤية التركيبية (التفاعلية) للعولمة :** تقوم هذه الرؤية على فكرة أن العولمة هى أمر واقع ينبغي التعامل معه وليس قبوله بكافة عناصره ، وذلك عبر الدخول فى حوار مع قوى العولمة بهدف التقليل من الخسائر الجانبية التي ترافق العولمة وتعظيم المكاسب، وتفترض هذه الرؤية أن رفض العولمة أو الدخول في مواجهة مع القوى الدافعة لها إنما ينطوى على مخاطر جسيمة ، أي لابد من التعامل المتوازن مع القضايا التى تطرحها العولمة وذلك لأهميتها ، ويكون التعامل مبنياً على استراتيجية التعامل التدريجي والربط بين مختلف القضايا المطروحة ، وهذه الرؤية تحبذ فهم العولمة على أنها ظاهرة مركبة تتضمن أبعاداً ايجابية يجب الاستفادة منها وأخرى سلبية ينبغي تفاديها ، فيتم الاستفادة من الفرص الايجابية التى أتاحتها العولمة ومنها : التطور الهائل فى التكنولوجيا وخاصة تكنولوجيا المعلومات، وزيادة تدفقات رؤوس الأموال وانفتاح الأسواق، أما الجوانب السلبية التي تبعث كثير من القلق تتمثل في : استمرار مشاكل الفقر والجهل، والديون وانتشار الأوبئة التي تهدد أمما بأكملها ، وتفشي ظاهرة

تهميش المجتمعات النامية وحرمانها من جنى ثمار العولمة، مع ما يقترن بذلك من اتساع الفجوة التي تفصلها عن الفئات الأوفر حظاً وهاتان الصورتان الإيجابية والسلبية هما وجهان متلازمان للعولمة ويتعين قبولهما والتعامل معهما (Scholte, 2000, 32) .

وتأسيساً على ما سبق ، ورغم كل ما قيل عن العولمة إلا أنه في الحقيقة هناك صعوبة في وضع تعريف معين للعولمة لسبب بسيط ، هو أنها ليست نتاج نظرية علمية ، أو حركة فكرية معينة كتلك النظريات والحركات الكبرى التي عرفها التاريخ ، وإنما وجدت دون أن يسبقها تصور كامل أو نظرية فكرية عميقة الأبعاد ، وليس لها افتراضات ومفاهيم ومصطلحات تساعد الباحث على وضع تعريف محدد ، وإنما هي نتاج ظروف وتغيرات وتطورات ، تجاوزت نطاق هذه النظريات والحركات الفكرية ، بل قد لا تعترف بها أصلاً ، وتعدها من مخلفات الماضي ، إنها نتاج مفردات أخرى كالسوق والكمبيوتر والأنترنت والقنوات الفضائية ، ومن ثم فإن غاية ما يمكن ملاحظته يوجد عند عدد من المختصين الذين تناولوا هذا المصطلح، والتي يمكن تصنيفها كالآتي:

أولا : مفهوم العولمة لدى المفكرين الغربيين

تناول عدد من المفكرين الغربيين مفهوم العولمة ، إذ يعد الكتاب الغربيون من أولئك الذين تتعاملوا مع المفهوم ، وذلك لكون هذه الظاهرة قد انبعثت عن النظام الرأسمالي الغربي ، وبرزت تعريفات عديدة حولها ، لعل من بينها الآتي :

-عرض فرانسيس فوكوياما في كتابه نهاية التاريخ تفسيراً لمفهوم العولمة، والتي تناولها دانييل دريزنر بالنقد ، إذ ينطبق هذا المفهوم على " الظاهرة التي يتسم بها عالم اليوم من

التداخل الواضح المتزايد في أمور الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة والسلوك دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول القومية ذات السيادة ، أو انتماء لوطن محدد، أو لدولة معينة، ودون حاجة لإجراء حكومي معين" (دريزنر، 1997 : 39) .

-يرى هارس مان مارشال Hares Man Marshal وروبرت ريتشRobert Retch ، بأن العولمة " هي اندماج أسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة ، وانتقال الأموال والقوى العاملة والثقافات ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق كذلك خضوع العالم لقوى السوق العالمية مما يؤدي بالتالي إلى اختراق الحدود القومية وانحسار سيادة الدول عن طريق الاستعمار غير المباشر للشركات الرأسمالية الضخمة متخطية أو عابرة القوميات التي تعد العنصر الأساس لهذه الظاهرة "(الخزرجي ، 2004 : 21) .

-ويعرف غان يونغ لي Gun Young Lee وينغ وونغ كيم Young Woong Kim العولمة على أنها " سلسلة من الإجراءات أو التغيرات الحاصلة في المجالات والفعاليات الاقتصادية في مناطق جغرافية متفرقة ، من أجل توحيد وظائف نظام الاقتصاد العالمي نحو التكامل والاعتماد المتبادل " (Young, 1994 : 4-5) .

يرى الباحث أن هذه التعريفات تلتقي في ابرازها للجانب الاقتصادي على حساب الجوانب الأخرى ، كما يلاحظ تغييب الجانب الثقافي والاجتماعي عند تناول العولمة ، وهي جوانب على قدر كبير من الأهمية ولها صلة مباشرة بظاهرة العولمة ، مع تأكيد المفهوم على تجاوز الحدود الجغرافية للدول القومية ، من خلال اضطلاع الشركات الكبيرة التي تكون عابرة للقارات بمهام تتجاوز مفهوم سيادة الدولة .

ثانيا: مفهوم العولمة لدى المفكرين العرب

قدم عدد من الباحثين العرب تصواتهم الخاصة عن مفهوم العولمة وحاولوا تحديد أبعاد هذه الظاهرة التي أخذت تغزوا دول النظام الإقليمي العربي بعد أن شاع ذكرها في الغرب ، وقد تعددت التعريفات واختلفتوفقاً للتوجهات التي يحملها واضع كل تعريف ، ومن أبرزها الآتي :

- " تعني العولمة وصول نمط الانتاج الرأسمالي إلى نقطة الانتقال من عالمية دائرة التبادل والتوزيع والسوق والتجارة إلى عالمية دائرة الإنتاج " (العظم ، 1997: 26) .
- " نشوء شبكات اتصال عالمية تعمل على ربط جميع الاقتصاديات والمجتمعات والبلدان ، وتخضعها لحركة واحدة أو نظام واحد " (غليون ، 1990 : 16) .
- " ظاهرة شمولية ذات أبعاد معقدة ومركبة ومتداخلة ومتشابكة تعكس الواقع الذي نعيشه على مختلف أوجه الحياة بأبعادها الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية" (رشيد ، جريدة الرأي الأردنية العدد 11840 في 7/6/ 1999) .
- " ظاهرة تحتوي على مؤشرات واتجاهات ومؤسسات اقتصادية عالمية جديدة غير معهودة في السابق ، وذلك إذا ما نظر إليها في الإطار الاقتصادي" ، وهي في الإطار السياسي " ظاهرة تحتوي على عدة قضايا سياسية عالمية جديدة مرتبطة أشد الارتباط بالحالة الأحادية السائدة في العالم حالياً " ، وهي في الإطار الثقافي " ظاهرة تشير إلى بروز الثقافة بوصفها سلعة عالمية تسوق كأية سلعة تجارية أخرى مما يؤدي إلى بروز وعي وإدراك ومفاهيم وقناعات ورموز ووسائط ووسائل ثقافية عالمية الطابع " ، وفي الإطار الاجتماعي تعني

العولمة " بروز مجتمع مدني عالمي فيه كثير من القضايا الإنسانية المشتركة " (عتريس، 1999 : 44) .

- " نظام عالمي أو يراد به أن يكون كذلك ، يشمل المال والتسويق والمبادلات والاتصالات ، كما ويشمل أيضاً مجال السياسة والفكر والايديولوجيا ، وهي أيضاً إرادة للهيمنة وبالتالي هي قمع وإقصاء للخصوصية " (الجابري ، 2000 : 301) .
- " ازدياد العلاقات المتبادلة بين الأمم سواء المتمثلة في تبادل السلع والخدمات أو في انتقال الأموال أو في انتشار المعلومات والأفكار أو في تأثر أمة بقيم وعادات غيرها من الأمم (أمين ، 2000 : 153) .

يرى الباحث أن هذه التعريفات اقتربت كثيراً من مثيلاتها التي أوردها المفكرين الغربيين لهذه الظاهرة ، وبالتالي لم تعبر عن المعنى الحقيقي الذي أفرزته هذه الظاهرة على الصعيد العربي ، غير أن العولمة بحد ذاتها عملية نشأت في بيئة استعمارية غربية سارت في طريق الغزو المتطور مستندة على مرتكزات الدوائر الاستعمارية ، معتمدة على عدد من الأدوات التي تشتمل على مناحي الحياة كافة ، إذ جرى التخطيط لها بدقة متناهية لتخلق عالماً أكثر استعبلداً كهدف بعيد ، تحت مظلة النظام العالمي الجديد الذي قال صانعوه بأنه يجلب مزيداً من العدالة لسكان الأرض ، فكانت ظاهرة العولمة هي الثوب الغربي الجديد لهذا النظام ، فجرى التعبير عنها عبر فكرة تلبس ثياب جديدة تدلل على وجود نمط عالمي جديد هو امتداد طبيعي لنمو المركز الغربي وانتشاره في الأرض ، وكانت للعولمة أشكالاً متعددة استهدف واضعوها اقتلاع ثقافات الآخرين وممارساتهم وإحلال ثقافة الغرب في جميع تلك الاشكال التي يسعون لتغييرها ، وهذه الأشكال هي ما يتناوله المطلب التالي .

المطلب الثاني

أشكال العولمة في الدول القومية

أدت المتغيرات الدولية التي شهدها العالم في مرحلة ما بعد الحرب الباردة إلى تفرد الولايات المتحدة الأمريكية بالهيمنة على العالم ، بعد أن أصبحت القطب الوحيد الذي يمتلك قدرات سياسية واقتصادية وعسكرية ومعلوماتية ذات مستوى عالي مقارنة بالدول الأخرى ، ولما كانت العولمة تعني أكساب الشيء طابع عالمي ، أي نقله من المحدود المراقب إلى اللامحدود الذي ينأى عن كل مراقبة (الجابري ، 1997 : 136) ، فأن فهم هذه الظاهرة في ظل الوضع الدولي الجديد وتجلياته ، يعكس بشكل كبير رغبة الولايات المتحدة في نشر قيمها وأفكارها ونمط حياتها الذي اعتادت عليه إلى أنحاء العالم ، مستندة في ذلك إلى مقومات قوتها التي تتميز بها وعلى أساسها الرأسمالي تشترك فيه مع عدد من الدول الغربية (الخزرجي ، 2004 : 43) .

وقد ظهرت العولمة بأشكال متنوعة ومتعددة تنسجم مع مصالح القوى الداعمة والمؤيدة لظهورها ، بما يتناغم مع الأهداف الاستراتيجية البعيدة المدى للقوى العظمى في مختلف الميادين والحقول التي تشمل كافة نواحي النشاطات الانسانية ، ولعل من أبرز أشكال العولمة :

1. العولمة السياسية

برزت ظاهرة الاعتماد المتبادل في الواقع المعاصر بصورة واضحة عن المراحل السابقة في تاريخ العالم ، ويعني الاعتماد المتبادل أن كل دول العالم تعتمد على بعضها ، وتؤثر في بعضها الآخر ، وتتأثر بها ومن ثم فما يحدث في أي دولة يؤثر بدرجات متفاوتة على الآخرين بأشكال مختلفة (أبو عامود ، 2007 : 102) .

وقد شهد العالم المعاصر أوضاعاً سياسية وخصوصاً متباينة التأثير ، فالولايات المتحدة الأمريكية راعية العولمة اعتمدت سياسة التحالفات بعد الحرب العالمية الثانية، كان كثير منها مع أعداء سابقين لتلك الحرب ، مثل اليابان وألمانيا ، وذلك بهدف منع قيام أي قوة من تهديد المصالح الأمريكية ، ثم بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تبحث عن خصوم القوة التي تتوقع منها تهديداً في المستقبل ، وتدعم أولئك الخصوم ؛ على نحو ما فعلت حين دعمت حلف شمال الأطلسي (الناتو) ضد الاتحاد السوفييتي السابق أبان الحرب الباردة ، كما دعمت اليابان وتايوان وكوريا الجنوبية ضد القوتين السوفييتية والصينية ، وزرعت اليهود في فلسطين المحتلة، ليكونوا في مواجهة العرب والمسلمين ، واستخدمت مواردها المالية الضخمة في إيجاد حلفاء لها ، يعتمد عليهم ، وما مشروع مارشال والاستثمارات الضخمة في جنوب شرق آسيا ، والمساعدات الخارجية للدول الحليفة والصديقة إلا نماذج على ذلك (بكار ، 2013 : 22) .

لكن الأوضاع السياسية التي شهدها العالم في العقد الأخير من القرن العشرين والتي كان من أهمها تحول النظام العالمي من نظام القطبية الثنائية إلى نظام القطبية الأحادية الذي تهيمن عليه قوة واحدة ، وانهيار الاتحاد السوفييتي وانتهاء الحرب الباردة ، والرغبة في الهيمنة والسيطرة وتأمين الأهداف الاستراتيجية البعيدة المدى من قبل الدول العظمى في أنحاء العالم المختلفة ، كل ذلك وغيره من أحداث سياسية متسارعة ومتوالية ، منح الولايات المتحدة الأمريكية الضوء الأخضر لتمريرالشكل السياسي من ظاهرة العولمة وبأسلوب جديد ونظرة مختلفة (طشطوش ، 2014 :2).

ونمت في هذا الشكل السياسي للعولمة ظاهرة الاعتماد المتبادل التي أقترنت فيها تأثيرات حدوث اظطرابات داخلية في أي من الدول القومية على الدول الأخرى بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة ، فالدول المجاورة تواجه مشكلات نزوح أعداد كبيرة من مواطني هذه الدول التي تشهد وقوع اضطرابات فيها ، الأمر الذي يهدد الأمن والاستقرار ويخلق مشكلات للدول المستقبلة لهؤلاء النازحين في مجال إيوائهم وتوفير الخدمات الإنسانية لهم ، كما تخشى الدول الأخرى من انتقال هذه الاضطرابات إليها في ظل التطور الكبير في تكنولوجيا الاتصال والإعلام ، ومن خلال التأمل في هذا يتضح بجلاء أن ما تم من انفجار سياسي نحو التغيير قد عبر اللغة وحدودها والحواجز القومية والعقبات السياسية ، وحدث بواسطة تكنولوجيا المعلومات الحديثة (كليفلاند ، 2000 : 43) .

وهنا قامت الولايات المتحدة الأمريكية بالسعي لنشر أفكارها وقيمها على صعيد الشكل السياسي للعولمة ، معتمدة في ذلك على مبادىء الديمقراطية الغربية ، وحقوق الإنسان ، ونظام الأمن الجماعي ، وهي مبادىء تقوم على الآتي :

أ. **الديمقراطية الغربية :** يعد المذهب الفردي هو الأساس الفلسفي الذي تقوم عليه الديمقراطية التقليدية وما بني عليه من نظرية للحقوق والحريات الفردية الطبيعية ، وعلى هذا المذهب قامت الديمقراطية الغربية ، لكن الأمر المهم الذي غاب عن بال كثير من الدارسين والمهتمين بالشأن السياسي يكمن في عدم التفريق بين الليبرالية والديمقراطية، فالمذهب الليبرالي الذي ينادي بحرية الفرد والإصلاح الاجتماعيّ، لا يطابق الديمقراطية بمعنى حكم الأغلبية والتصويت المباشر والمساواة أمام القانون، لكن التيار الليبرالي ساند الديمقراطية عندما دفعته

مصالحه المادية ، فهو يرى فيها الشكل المناسب للحكومات الإنسانية، ، لكن هذا التيار لم يمانع وضع ضوابط وقيود ثقيلة على التطبيق الديمقراطي متستراً بمفهوم غامض مثل المصلحة العامة، فالديمقراطية الحقيقية توفر حتماً درجة من التوازن تكفي لإقناع الفئات والطبقات الاجتماعية والتيارات الفكرية والسياسية الرئيسية بأهمية التعايش معاً ، وبضرورة القول بقواعد الممارسات الديمقراطية التي تقتضي الإنصياع لرأي الأغلبية ومنع الأقلية من محاولة فرض رأيها ومصالحها بالقوة على الآخرين ، وهو الأمر الذي عادة ما يمر عبر عملية تاريخية طويلة معقدة تختلف في طبيعتها وفي الفترة الزمنية التي تتطلب إنجازها كما أنها قد تتفاوت من مجتمع لآخر ولتحقيق الديمقراطية الحقيقية لا بد من توافر الحد الأدنى من الاستقرار الإقليمي اللازم لإنجاح التوازنات الداخلية المختلفة كون معظمها في العادة تكون امتداداً لمؤثرات خارجية (حيدر ، 2005 : 49) .

وعلى العكس من هذه المفاهيم التي تقوم عليها الديمقراطية المثلى تتصرف الولايات المتحدة ، فهي تدعي أنها راعية الديمقراطية الحديثة في العالم وحاملة الرسالة الإلهية في نشر العدالة والخير ، لكنها تنتهك حرمة الفرد في مشاهد كثيرة لها نقائضها في القوانين الأمريكية وفي دستور المؤسسين، ابتداًء بالضرب والاعتقال أثناء المسيرات السلمية والتظاهرات المطلبية مروراً بتفتيش المنازل والإضطهاد والحبس القهري لفترات طويلة دون تحقيق أو محاكمة تحت مسمى مكافحة الإرهاب، وانتهاًءبعدم الاكتراث بالمطالب الجماهيرية بعدم التدخل في شؤون الدول الأخرى ، إنها سلوكية الدولة العظمى في عالم اليوم ، عالم ما بعد انتهاء أحد النقيضين الجاذبين لأمم في قطبين (حوات، 2006 : 108).

ومع ما تقدم ؛ فإن الديمقراطية الغربية – الأمريكية – لها ثلاث عناصر رئيسية هي (الخزرجي ، 2004 : 48 – 49) :

أولا: التعددية (تعددية التكتلات) : وتشمل تعددية الأحزاب وجماعات المصالح من أجل تلبية مصالحها .

ثانيا: الليبرالية (التحريرية) : وتقوم على حرية افرد وحماية الحريات السياسية والمدنية.

ثالثا: البراغماتية (الذرائعية) : وتتخذ من النتائج العملية مقياساً لتحديد قيمة الأفكار الفلسفية ومدى صدقها .

ويتضح مما تقدم ؛ إن نمط الديمقراطية التي تحاول الولايات المتحدة الأمريكية تسويقه وعولمته على العالم ، هو نمط مفرغ من محتواه ، يقوم على شكلية المؤسسات وإضعاف دور الجماهير (الأكثرية) لحساب دفع وتفعيل الأقلية ، وأصحاب الأموال (تشومسكي ، 1998 : 391) .

ب. **حقوق الإنسان** : يقوم المفهوم الأمريكي لحقوق الإنسان على رؤية ليبرالية تؤكد على قيم الحرية وتجعلها في مرتبة أعلى من قيمتي العدل والمساواة ، ألا أن النصوص الدستورية للولايات المتحدة الأمريكية والتي تتعلق بحقوق الإنسان تشير إلى التمييز بين الإنسان الغربي والآخرين ، وفي الحقوق بين المواطنين والأجانب والمهاجرين بالإضافة إلى التمييز بين البيض والسود ، كما تعطي الرؤية الأمريكية الأولوية إلى الحقوق الفرديةوتحديداً منها الحقوق المدنية السياسية ثم تليها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، حيث أنها لم تصادق لحد ألان على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في حين أنها صادقت في عام (1992) على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (الخطيب ، 2005 : 84).

وفي هذا الصدد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بفرض العقوبات الاقتصادية على عدد من شعوب دول العالم ، إذ حاصرت كوبا منذ عام (1959) على الرغم من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي صدقت عليه (137) دولة تشجب حصار كوبا ومعارضة الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل فقط ، ثم جاءت عقوبات مجلس الأمن الدولي ضد العراق التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (1990– 2013) ، وكانت انتهاكاً لحقوق شعب بأكمله فحصدت أرواح (1.5) مليون ونصف مواطن كان من بينهم الأطفال الرضع وذوي الإمراض المزمنة وكبار السن ، كما ألحقت الأذى بالملايين الآخرين الذين عانوا الجوع والمرض والحزن، وأن العقوبات التي فرضت على العراق دمرت كرامة وحقوق أفراد الشعب فيه وكانت ذات أشكال قبيحة من جراء المعاملات القاسية والوحشية والتي تحط من كرامة الإنسان(شبلي ، 2013 : 82) .

إن سياسة فرض العقوبات كانت تمارس من خلال مقاربة القوة التي تتمتع بها الولايات المتحدة الأمريكية وفرض الإرادة المنفردة التي تعتزم السير في خططها التي تخدم مصالحها الذاتية فطبقتها تجاه : العراق ، كوبا ، ليبيا ، إيران ، السودان ودول كثير غيرها، مهما كانت العواقب المترتبة على الحريات والحقوق لشعوب هذه الدول ، وادعائها بأنها مسئولة عن الأوضاع السياسية في المنطقة ، لاسيما ما يتعلق بالحريات العامة ومستوى ما يتحقق من مسائل المشاركة السياسية (الحارثي ، 2004 : 102).

وتحمل العولمة مضموماً ترك نوعين من الآثار على قضية حقوق الإنسان ، هما :

أولا: الآثار الإيجابية : تبرز هذه الآثار فيما تتركه من تطورات وتحديات تقنية واتصالية سهلت الإطلاع على الانتهاكات التي تتعرض لها شعوب العالم في مناطق مختلفة ،

مما أتاح للمنظمات والهيئات الدولية المعنية بمجال حقوق الإنسان بناء شبكة عالمية تربط بين هذه المنظمات والهيئات ، بما يمكنها الوقوف ضد هذه الانتهاكات ، والضغط على الحكومات من أجل حماية الحقوق والحريات الأساسية لشعوبها (الخزرجي ، 2004 : 51) .

ثانيا: الآثار السلبية : تكمن خطورة الدعوات الأمريكية والغربية في ميدان التدخل الإنساني في كونها أخذت تجرد مبادىء حقوق الإنسان من طبيعتها العالمية لتجعلها أداة من أدوات العولمة التي باتت تستخدم لخرق أركان السيادة الوطنية لكثير من دول الجنوب، لا سيما تلك التي تعاني من هشاشة أوضاعها الاجتماعية بحكم الظاهرة الاستعمارية التي قسمت حدودها بشكل اعتباطي وفقاً لمصالح القوى الاستعمارية ، وبحكم الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان من قبل بعض حكومات دول العالم الثالث ضد بعض فئاتها وجماعاتها المحلية ، وهو ما دفع إلى دخول كثير من تلك الدول في دوامة الحروب والصراعات الداخلية التي استنفذت كثير من طاقاتها البشرية وقدراتها الاقتصادية وتعرضها لخطر التمزق والانحلال (العزاوي ، 2014 : 9) .

ج. نظام الأمن الجماعي : تقوم فكرة الأمن الجماعي على ضرورة قيام المجتمع الدولي بإحباط أي عدوان أو ردعه أياً كان مصدره ، وذلك من أجل ضمان السلام الدولي، وأن ذلك يتم بمواجهة العدوان بقوى متفوقه عليه، وليس من خلال اللجوء إلى المنطق أو الأخلاقيات الدولية، على أن يتحقق هذا التفوق عبر إيجاد الآثار الرادعة التي تضمن استقرارالوضع الدولي القائم، ومفهوم السلام الدولي، في ظل نظام الأمن الجماعي، هو مجموعة القيم التي لا تقبل التجزئة أو المساومة؛ لأن تجزئتها تقود إلى

أوضاع من التمييز أو المحاباة لا تخلو من الثغرات مما يسهل للعدوان تحقيق أهدافه من دون مقاومة فعالة، بمعنى آخر فإن العدوان على أي دولة بعيدة كانت أو قريبة، كبيرة أو صغيرة، ضعيفة أو قوية، لا بد من أن يقابل بالقوة الجماعية للمجتمع الدولي كله (كلو ، 1964 : 91) .

ويشتمل مفهوم الأمن الجماعي على جانبين ، الأول وقائي سلبي ، ويتمثل في الإجراءات الوقائية التي تحول دون وقوع العدوان أو التهديد للأمن الدولي ، والثاني علاجي إيجابي ، ويتمثل في الإجراءات اللاحقة على وقوع العدوان (شهاب ، 197:).

وقد تم اعتماد نظام الأمن الجماعي في الأمم المتحدة بعد أن بدأ تطبيقه في العلاقات الدولية مع قيام عصبة الأمم بعد الحرب العالمية الأولى (1914 – 1918)، إذ إنه يهدف إلى الحيلولة دون تغيير الواقع الدولي أو الإخلال بعلاقاته أو أوضاعه على نحو غير مشروع، وذلك بتنفيذ تدابير دولية جماعية تكون قوة ضاغطة ومضادة لمحاولات ذلك التغيير، ونظام الأمن الجماعي لا يلغي التناقضات القائمة بين مصالح الدول أو سياساتها وإنما يستنكر العنف المسلح أداة لحلها ويركز بدلاً من ذلك على الوسائل السلمية ، ويمر في عصر القطبية الأحادية باختبارات شتى: في الكيفية، وفي التطبيق، وازدواجية المعيار وغلبة المصالح الوطنية للدول الكبرى، وهي اختبارات عسيرة يمكن أن تطيح بفكرة الأمن الجماعي برمتها لمصلحة فكرة الأمن القومي للدولة العظمى، وهذا خطر كبير على النظرية كلها ، بعد أن أمكن للولايات المتحدة الأمريكية، من خلال قرارات استصدرتها ضد عدد من دول العالم الثالث من مجلس الأمن باسم

الأمن الجماعي مخالفة أحكام ميثاق الأمم المتحدة، الذي ينبغي أن يمثل عمل المجلس، لأنه دستور العلاقات الدولية (شكري ، 1998 ، 628) .

2. العولمة الاقتصادية

أمكن تلمس هذا الشكل من أشكال العولمة في العديد من الدول المستهدفة من القوى العظمى التي وجدت أن ارتفاع أو انخفاض في سعر سلعة استراتيجية كالنفط أو القمح ، من شأنه أن يؤثر في اقتصادات جميع الدول المنتجة والمستهلكة لهذه السلعة على السواء إيجاباً أو سلباً تبعاً لظروغ كل منها ، وإذا ما حدثت أزمة مالية أو اقتصادية في أي أقليم في العالم امتدت آثار هذه الأزمة إلى باقي دول العالم ، وهذا ما حدث بالفعل في أزمة النمور الآسيوية عامي (1997 – 1998) ، التي تمثلت في انهيار قيمة العملة في عدد من دول جنوب شرق آسيا ، الأمر الذي أدى إلى انهيار اقتصادات هذه الدول امتدت آثارها إلى جميع دول العالم بما في ذلك الدول القوية اقتصادياً كالولايات المتحدة الأمريكية واليابان ودول الاتحاد الأوروبي ، كما واجهت الدول المنتجة للنفط العديد من المشكلات نتيجة هذه الأزمة (أبو عامود ، 2007 : 103) .

وتعرضت الاقتصادات المختلفة في أغلب دول العالم المتقدمة منها والنامية إلى أزمة مالية عالمية حادة، عُدت هي الأسوأ من نوعها منذ زمن الكساد الكبير الذي حدث عام (1929)، إذ بدأت هذه الأزمة أولاً في الولايات المتحدة الأمريكية في (أيلول 2008)، ثم امتدت إلى دول العالم لتشمل: الدول الأوروبية، والدول الآسيوية، والدول الخليجية، والدول النامية التي يرتبط اقتصادها مباشرة بالاقتصاد الأمريكي، وقد وصل عدد البنوك التي انهارت في الولايات المتحدة الأمريكية

http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D9%88%D9%84%D8%A7%D9%8A%D8%A7%D8%AA_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D8%A9خلال

عام(2008) إلى (19) بنكاً، كما توقع آنذاك المزيد من الانهيارات الجديدة بين البنوك الأمريكية البالغ عددها (8400)بنكاً ، ولم تكن هذه الأزمة جديدة ولم تكن مفاجئة ، وإنما سبقتها تداعيات وكانت لها بوادر بدأت في (7 شباط 2007) جراء عدم تسديد تسليفات الرهن العقاري الممنوحة لمدينين لا يتمتعون بقدرة كافية على التسديد، تكثفت جراءها عمليات الأفلاس في مؤسسات مصرفية متخصصة في الولايات المتحدة الأمريكية ، ثم امتدت تسري في جسد الاقتصادات العالمية وعلى رأسها الاقتصاد الأمريكي باعتباره الاقتصاد الأضخم أو المتعدي التأثير عالمياً (عبد الخالق ، 2009 : 3) .

لذلك يسعى مؤيدو العولمة إلى فرض نموذجهم الاقتصادي الذي يتطلب تحقيق الاندماج العالمي في حقول انتقال السلع والخدمات والرساميل والقوى العاملة ضمن إطار يقوم على رأسمالية الأسواق وحريتها كي تصبح سوقاً واحدة ، تخضع لقواعد قانونية واحدة مشابهة للسوق في الدول العظمى ، بما يحقق المصلحة الغربية في نظام الاقتصاد والغاية الرئيسة في حقل التجارة الخارجية وانتقال الرساميل ، إذ أن غاية هذا النظام تعظيم الأرباح الخاصة ، ومنها الأرباح الناجمة عن الاحتكارات ، مما يتطلب إزالة القيود الخارجية أمام صادراته من سلع وخدمات ورساميل ، وذلك تجنباً لتعرض نظام الاقتصاد الغربي للركود والفساد ، أو تعرضع لتغيرات داخلية فد تؤثر في سماته الأساسية (الأطرش ، 2000 :).

وقد استفادت الدول العظمى وعلى وجه الخصوص الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الدول الغربية ، من وجود المؤسسات المالية كالبنك الدولي (1944)، وصندوق

النقد الدولي(1945) ، ومنظمة التجارة العالمية (1994) ، في تعزيز شيوع العولمة الاقتصادية ، وذلك لما كان لها من دور في خدمة السياسات الاقتصادية في تلك الدول التي سعت إلى تحول العالم إلى قرية صغيرة بالقرب من حدودها ، بعد أن أذاب ما بين دول العالم من حواجز مانعة للتبادل التجاري والاقتصادي ، وأزال العوائق الجغرافية والجمركية ، وحرر التجارة ، وسهل من انتقال رؤوس الأموال وجعلها حرة طليقة تحركها الشركات المتعددة الجنسية كيفما تشاء بما يخدم المصالح والاهداف الاستراتيجية للقوى العظمى (طشطوش ، 2014 : 21) .

3. العولمة الثقافية

كثرت تعريفات الثقافة وتعددت ، إلى الحد الذي يجعل من الصعوبة الوقوف على معنى دقيق ومحدد ، أو مجال وميدان معين لهذه الكلمة ، فهي مفهوم نسبي متغير في مجرى الزمان ، ويجب إعطاؤه محتوى ومنظور بالنسبة إلى الوضع العصري ، دون إهمال للماضي (عيسى ، 1999 : 55) .

ويؤدي التنوع الثقافي للبشرية دوراً في معادلة التوازن الضرورية لديمومة البعد الحضاري الإنساني الذي قام منذ فجر تاريخها ، لكن الهيمنة السريعة للعولمة الثقافية المعتمدة على لغة الصورة ومعطيات التكنولوجيا المتقدمة تعد من الظواهر التي تهدد هذا التنوع الثقافي ، إذ هناك جزءاً كبيراً من مخاطر التكنولوجيا التي يسعى الإنسان إلى إبتكارها أملاً منه في أن تساعده على حياة أفضل ، فإذا بها تفرض منطقها عليه وتوجه حياته في مسارات ربما لم تكن في حسابه ، وذلك لأن التكنولوجيا الحديثة حولت الإنسان تدريجياً من حالة التميز التي تتوفر لدى الأفراد إلى حالة التوحد النمطي التي يعيشها

الأفراد سواء في ميدان الإنتاج الذي يحل فيه خط الإنتاج محل ابتكارات الأفراد، أو في مجال الاستهلاك الذي تسيطر فيه الوجبات السريعة والمعلبات والملابس النمطية، وفي مجال التفكير من خلال ما تطرحه القوى المسيطرة على إمبراطوريات الإعلام في عصر العولمة من قضايا نمطية يراد من خلالها اخفاء الثقافات الخاصة في طرق التفكير ، بما يؤدي إلى طمس الهويات الثقافية للأمم ، وهذا الأثر لا يختلف في طبيعته عن أثر الاعتداء على هوية الإنسان داخل الأمة الواحدة (أمين ، 1998 : 64).

وعليه ؛ فقد باتت العولمة الثقافية أمر واضح في نطاق إنتشار العديد من الأفكار والقيم والسلوكيات بين دول العالم ، ويكون انتقال هذه الأفكار من الدول الأكثر قدرة على التأثير في هذا المجال إلى الدول الأخرى الأقل قدرة ، فالولايات المتحدة الأمريكية لديها من الأمكانات التي تجعل منها قادرة على أن تلعب دوراً مهماً في هذا المجال عبر امتداد تأثيرها الثقافي إلى باقي دول العالم ، فضلاً عن الدور التي تؤديه دولاً أخرى على المستويات الإقليمية (أبو عامود ، 2007 : 105) .

وترى الدراسة ووفقاً لمتتطلبات النظرة الموضوعية عند الحديث عن العولمة الثقافية ، التطرق للإيجابيات التي لا يستطيع أحد إنكارها للوسائل الثقافية والتكنولوجية المتطورة التي أفرزتها ظاهرة العولمة ، لكن هذه الوسائل تحتاج إلى شعوب وأمم قوية الإيمان بتراثها وحضارتها وعمق تاريخها وأمجادها ، لا تتنصل من ثوبها الثقافي وهويتها القومية ، تحسن استخدام هذه الوسائل لأنها سيف ذو حدين ، فإذا لم يحسن استخدامه كان كله سلبيات ، وأذا أحسن هذا الاستخدام تحول إلى إيجابيات وعناصر قوة ترفد

الحضارة والمسيرة الثقافية ، ومن أبرز هذه الإيجابيات التي لا بد من مراعاتها والانتباه إليها بدقة من قبل المجتمعات النامية الآتي (طشطوش ، 2014 : 49) :

أ. الوسائل التقنية الحديثة كالحواسيب وما يرافقها من وسائل اتصال ، فهي بحد ذاتها وسائل معرفة ومعلومات هائلة، تساعد الأفراد والمؤسسات سواء العلمية أو البحثية أو التعليمية بسهولة للحصول على المعلومات التي تريدها بسرعة ، مما يزيد فرص التثقيف والتعليم لدى الشعوب .

ب. تقدم هذه الوسائل آفاقاً جديدة من المعرفة للإنسان ، وتسهل عليه الطريق من خلالها لمعرفة الخالق وتعميق الإيمان به وآلائه وبتعاليم الديانات السماوية .

ج. تساعد تقنيات الاتصال المختلفة في زيادة الاتصال الجماهيري وتقريب المسافات بين نقاط مختلفة ومتباعدة في العالم ، بما يتيح المجال للإنسان إنجاز الأعمال الخاصة بنشاطاته وأعماله دون عناء مادي أو معنوي ، وتحقيق المكاسب التي تعود بالنفع والفائدة عليه وعلى المجتمعات .

4. العولمة الاجتماعية

وجدت الدول الراعية لظاهرة العولمة أن ظروف الاعتماد المتبادل تستوجب التأثير في كافة جوانب النشاط الإنساني ، فبرزت العديد من القضايا ضمن المجال الاجتماعي للعولمة وكانت أكثر تأثيراً من بقية الجوانب ، بعد أن شمل ذلك التأثير كافة الأبعاد الاجتماعية التي تتعلق بحياة الأفراد اليومية وطرق حياتهم ومعيشتهم ، بعد أن تهيأت

الظروف الملائمة للعولمة من خلال وسائل الإعلام التي اخترقت الحواجز الأرضية ودخلت البيوت دون استئذان ، فضلاً عن مساهمتها في تنامي كثير من الظواهر الاجتماعية السلبية كازدياد معدلات البطالة في العديد من دول العالم ، وارتفاع نسب الجريمة والفساد ، إلى جانب انتشار المخدرات (طشطوش ، 2014 : 60) .

يرى الباحث ؛ إن الدوائر الراعية لأشكال العولمة التي أخذت تغزو دول العالم كافة المتقدمة والنامية والفقيرة ، تسعى إلى دمج العالم كله في سوق عالمية واحدة على الصعيدين السلعي والخدمي بأوسع مفهوم لهما ، وفق نظام نواته الولايات المتحدة الأمريكية ، ومحيطه القوى الرأسمالية الكبرى في العالم ، وتكون العلاقة بين النواة والمحيط من جهة وبين بقية العالم علاقة تهميش وتحكم صارم ، وذلك بالاعتماد على :

1. مظاهر الهيمنة الأمريكية الناجمة عن :

أ. التقدم التقني .

ب. سيطرة الشركات الأمريكية الكبرى على السوق العالمية .

ج. الهيمنة الأمريكية على المؤسسات المالية العالمية ، وفي مقدمتها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية .

د. الانتشار الثقافي المتزايد لأسلوب الحياة الأمريكية بحيث تتجه إلى تشكيل ثقافة كونية.

2. قدرات الدول الرأسمالية الكبرى المتمثلة في :

أ. مراكز التكنولوجيا العالمية .

ب. حركة رؤوس الأموال من خلال التحكم في الأسواق المالية الهامة وفي المؤسسات المالية الدولية .

ج. الموارد الطبيعية المتوافرة لديها .

د. وسائل الاتصالات والاعلام الجماهيري .

هـ. امتلاك أسلحة الدمار الشامل .

المبحث الثاني

أثر ظاهرة العولمة في الأمن القومي للدول القومية

تعد حماية الأمن القومي من أبرز مهام الدولة القومية التي تحرص على المحافظة على بقائها ضمن نطاقها الجغرافي ومجالها الوطني ، بعيداً عن التدخلات الخارجية التي تقف بالضد تجاه مفهوم السيادة وممارسة الدولة لصلاحياتها وسلطاتها على شعبها وأرضها وثرواتها الطبيعية، والدولة القومية هي نَقيض العولمة، كما أن الأمن القومي ونتيجة لطبيعته يكون من أكثر الأبعاد مقاومة للعولمة التي تتضمن انكماش العالم وإلغاء الحدود الجغرافية وربط الاقتصادات والثقافات والمجتمعات والأفراد بروابط تتخطى الدول وتتجاوز سيطرتها التقليدية على مجالها الوطني والمحلي.

إن الدول القومية كانت دائماً تمثل الوحدة الارتكازية لكل النشاطات والقرارات والتشريعات، لكنها أصبحت في ظل العولمة مجرد وحدة ضمن شبكة من العلاقات والوحدات الكثيرة في عالم يزداد انكماشاً وترابطاً ، فالقرارات التي تتخذ في دولة سرعان ما تنتشر انتشاراً سريعاً إلى كل الدول، والتشريعات التي تخص دولة من الدول تستحوذ مباشرة على اهتمام العالم بأسره، والسياسات التي تستهدف قطاعات اجتماعية في مجتمع من المجتمعات تؤثر تأثيراً حاسماً في السياسات الداخلية والخارجية لكل المجتمعات القريبة والبعيدة .

يتناول المبحث الثاني أثر العولمة في الأمن القومي للدول القومية من خلال المطلبين الآتيين :

المطلب الأول : المجالات المستهدفة من ظاهرة العولمة في الدول القومية .

المطلب الثاني : أثر العولمة على صناعة القرار في الدول القومية .

المطلب الأول

المجالات المستهدفة من ظاهرة العولمة في الدول القومية

تسعى الدول الداعمة للعولمة لفرض أشكال العولمة على كافة الدول في العالم عن طريق استهداف بيئة الأمن القومي في الدول القومية ، كون هذه البيئة هي المجال الأرحب الذي أرادت الولايات المتحدة الأمريكية والأطراف الغربية السائرة معها في نهج العولمة التغلغل فيها، بعد أن استفادت الأطراف الدولية الداعمة للعولمة من التقدم الحاصل في وسائل الاتصال والمواصلات، وتزايد الدعوة إلى التعاون الاقتصادي ، ونمو فكرة القرية الكونية الواحدة في ظل العولمة ، فيما تبذل الدول القومية جهوداً حثيثة لتوفير بيئة أمن قومي ملائمة فيها ، ويعد أمر تحقيق الأمن القومي من الوظائف التقليدية للدول القومية كونه يتطلب توفير الأمن الداخلي والحفاظ على الأمن الخارجي من التهديدات التي قد يتعرض لها ، وقد جاء عصر العولمة ليوجد وظائف غير تقليدية تتمثل في عدد من القضايا والإشكاليات الأمنية الجديدة التي باتت تواجه الدولة القومية ، الأمر الذي يفرض تطوير مفهوم الوظيفة الأمنية للدولة، وتحديث أساليب أدوات هذه الوظيفة (أبو عامود ، 2001 : 43) .

وتقسم بيئة الأمن هذه إلى قسمين رئيسيين هما:

1. البيئة الداخلية : تتمثل هذه البيئة في النظم والأوضاع السياسية ، والاقتصادية ، والثقافية والاجتماعية السائدة داخل المجتمعات ، وهي التي تحكم التفاعلات التي تتم في الدول القومية ، وبالتالي فهي محددات أساسية لصنع سياسات الدول ونشاطاتها (عبد الحفيظ ، 2013 : 21) .

2. البيئة الخارجية : ويمكن تقسيم البيئة الخارجية من الناحية الجغرافية إلى :

أ. البيئة الإقليمية : تسعى الأطراف الداعمة للعولمة لفرض قيمها في الأقاليم كافة، لأنها تعرف جيداً أن الدول لم تعد بمعزل عن المتغيرات التي تحدث في الإقليم التي تتواجد فيه ، إذ باتت المشكلات الإقليمية مشتركة ، وأصبحت سريعة الانتقال من دولة لأخرى ، ولا يمكن لأي دولة أن تواجه تهديداً خارجياً دون أن يتوافر لها قاعدة داخلية قوية وثابتة ، وبدون توافر ذلك فإن الدولة ستنهار من أساسها أمام أي ضغط خارجي ، لذلك سعت أطراف العولمة لاستهداف الأمن القومي في محاولة لفرض السيطرة السياسية والاقتصادية والثقافية والعلمية أو السيطرة على التكنولوجيا ، والحد من رفع مستواها، أو التدخل بالقوة العسكرية أو ضم الأراضي واختراق الحدود (أبو عامود ، 2008 : 288).

ب. البيئة العالمية : توافرت قناعات عالمية بأن السياسات العامة المتبعة من قبل دولة ما لا يقتصر تأثيرها عليها ، وإنما تمتد أضرارها أو منافعها إلى العديد من الدول الأخرى، وذلك بفعل ثورة الاتصالات والمعلومات، والتحول نحو اقتصاد عالمي أكثر تكاملاً في ظل عولمة القوانين ، والقواعد الاقتصادية، والقيم والمعايير السياسية، والثقافية، والاجتماعية، خاصة بعد نمو مشكلات عالمية كالبيئة واستخدام الموارد، والارهاب ، والهجرة (عبد الحفيظ ، 2013 : 21).

وهنا سعت الدول الداعمة للعولمة من أجل التأثير في الأمن القومي في الدول القومية من خلال استهدافها للمجالات الآتية :

1. **المجال العسكري** : تبنت الدول الداعمة للعولمة أساليب متعددة من أجل شيوع ظاهرة العولمة في المجالات العسكرية ، بعد أن وجدت أن النظرة المعاصرة لمفهوم الأمن القومي لم تعد مقتصرة على الأمن العسكري ، بل غدا مفهوماً مجتمعياً بما هو ذي صلة بالجميع من كافة جوانبه ، وهو ظاهرة حركية متطورة ، وليس حالة سكونية جامدة ، يتفاعل مع المرحلة الزمنية ، ومع أمن الوحدات السياسية والإقليمية الأخرى، والوضع الدولي وتوازن القوى فيه (أبو عامود ، 2008 : 289).

ومما لا شك فيه فإن القوة العسكرية تمثل العنصر الحاسم والهام في تقرير قوة أية الدولة ، وهي الأساس الذي يرتكز عليه الأمن لأي مجموعة بشرية ، لذلك أولت الأمم اهتماماً كبيراً وعلى مدار التاريخ بتنمية قوتها العسكرية ، ومنحت ذلك عناية فائقة أكثر من غيرها من العناصر والمقومات ، وفي التاريخ شواهد كثيرة تثبت صحة هذه الفرضية ، إذ قامت الإمبراطوريات والممالك ببناء الجيوش العظيمة ، واحتلت الأرض وسيطرت على الموارد من خلال هذه القوة العسكرية الفائقة ، فكانت القوة العسكرية بالنسبة للمجموعات البشرية هي العنصر الذي يجلب بقية عناصر القوة كالموارد الغذائية أو الهيبة السياسية أو الراحة النفسية، وأصبحت من العناصر الهامة والمؤثرة في قوة الدولة ، والعنصر الأول الذي من خلاله تحقق الدول القومية أمنها القومي ، خاصة أن هذه الدول وعلى مدار التاريخ الإنساني لم تكن تعيش في مأمن من المخاطر والاعتداءات ، لذلك شكلت القوة

العسكرية العنصر الأبرز والأهم لضمان حماية الدولة لمقدراتها الاقتصادية والبشرية وحماية حدودها الجغرافية (طشطوش ، 2012 : 77) .

ولجأ بعض قادة الدول القومية لإستخدام القوة العسكرية مع القوى الأخرى التي تقوم عليه دولهم ، في تعزيز مكانتهم أو تحقيق التماسك الإجتماعي من خلال صرف الأنظار عن الأزمات الداخلية التي تعاني منها مجتمعاتهم (دورتي ، 1985 : 198) .

وما أن استبشر العالم خيراً بانتهاء الحرب الباردة على أساس أن ذلك سينهي حالة الصراع الذي شهده العالم في مجال بناء القوة العسكرية ، حتى جاءت ولادة النظام العالمي الجديد الذي أحدث أزمة قوية هزت المجتمع العالمي بأسره وعرضت الأمن الدولي والإقليمي في الشرق الأوسط للخطر وهي حرب الخليج الثانية عام (1991) ، الأمر الذي أعاد القوة العسكرية إلى المقدمة في تقرير مصير الأمن والسلم الدوليين ، وأحدث خللاً كبيراً في ميزان القوى الدولي وعرض الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط ، والأمن القومي لدول المنطقة إلى تهديدات حقيقية ، فكان ميدان الحرب ساحة لاختبار أحدث ما توصلت له التكنولوجيا العسكرية في مجال الأسلحة التقليدية والأسلحة التكتيكية أو حتى الأسلحة الاستراتيجية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وقوات الدول المتحالفة معها (توفيق ، 2006: 173) .

وبرزت ملامح العولمة العسكرية بعد ولادة النظام العالمي الجديد عام (1991)، إذ دعا عضو مجلس الشيوخ الأميركي ريتشارد لوغار Richard Lugar حلف الأطلسي الناتو إلى التدخل ودعم أي من أعضائه كالولايات المتحدة الأمريكية ، في حال تعرض مصالحها الحيوية للتهديد وخاصة مصادرها النفطية، وهذا التدخل يكون مبرراً بالبند الوارد

في الفصل الخامس المتعلق بالدفاع المشترك، بعد أن لاقت هذه الفكرة تأييد أعضاء الحلف من أوروبا الشرقية والاتحاد الأوروبي الذين يتعلق تزودهم بالطاقة بالاتحاد الروسي. وقال لوغار حرفياً : " على الأطلسي أن يدرك أنه لا فرق عملياً بين عضو يتعرض لوقف تزوده بالطاقة، وآخر يتعرض لحصار عسكري وغير ذلك من العمليات العسكرية على حدوده" (Dempsey, 2006) .

ويشكل الفصل الخامس سبب وجود حلف الأطلسي، كونه ينظر إلى أن الاعتداء على أي عضو من أعضاء الحلف كأنه اعتداء على جميع الأعضاء ، ويرتبط تفسير هذا الفصل بأمن الطاقة عند وقف تزويد أي عضو بالطاقة، الأمر الذي يسمح لذلك العضو بالحصول على دعم باقي أعضاء الحلف، وبالتالي يمكن تأويل البند الخامس كأنه يعني أن وقف تزويد أي عضو بالطاقة يشكل عدواناً أو عملاً عسكرياً، علماً أن معظم دول حلف الأطلسي لا تملك مصادر للطاقة خاصة بها، وبهذا فقد جاء تحول حلف الأطلسي، منذ انتهاء الحرب الباردة إلى منظمة أطلسية تقوم بمهمات عالمية، ليتخطى نهائياً النقاش الذي استمر طيلة عقد التسعينيات من القرن الماضي بشأن بقاء نشاطه داخل مجال دول الحلف أو خارج ذلك المجال، الأمر الذي جعل كافة مناطق العالم مرشحة لتكون داخل مجال حلف الأطلسي بموجب ذلك التحول ، أي أن نطاقها أصبح عالمياً، ومع شركاء عالميين، لكن ذلك لا يعني أنه أصبح منظمة عالمية. فهو منظمة أطلسية، ولكن تفسير مادته الخامسة يحمل مفاعيل عالمية. وأصبح الحلف يسير في سياق تطوير قدرات وآفاق سياسية تؤكد على مواجهة المشاكل والاحتمالات التي قد تطرأ في العالم أجمع، وهذا ما

شكل تغييراً هائلاً صب في صالح العولمة العسكرية الذي نمت بوادره بعد تدخل الحلف في أفغانستان عام (2001) ، لتشمل العراق عام

(2003) (Nazemroaya,2007 :http://www.globalresearch.ca/1575)

ثم برزت ملامح أخرى تتعلق بالسيطرة على طرق الملاحة البحرية الإستراتيجية ، وذلك من قبل البحرية العسكرية المعولمة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، إذ أخذ التحكم بالبحار والتجارة يشكل جبهة إضافية غرضها تطويق القوى الكبرى في أوراسيا الصين وروسيا، وهذه هي بالتحديد أهداف مبادرة الأمن للحد من انتشار الأسلحة النووية (ISP) ، وأهداف تشكيل القوات البحرية المعولمة، ثم بدأت الشبكة البحرية التي خلقها حلف الأطلسي وحلفاؤه بالتشكل بعد مشاركة أكثر من أربعين دولة في المناورات البحرية التي جرت بحر عُمان والمحيط الهندي عام (2007) (Chief ,2007: 25). وهذا ما يهدد تزود الصين بالطاقة، كما يهدد التجارة الدولية بين إفريقيا وأوراسيا عبر المحيط الهندي.

2. **المجال الاقتصادي** : أدرك العالم الغربي في أعقاب الحرب العالمية الثانية (1945) أن الاستعمار العسكري قد فات أوانه ، بعد أن نشأت في العالم مفاهيم جديدة لاستثمار القوة ، فاتجه نظر العالم الغربي نحو الحقل الجديد القائم على المال والأعمال والاستثمار والتنمية الاقتصادية ، وتمثل ذلك بظهور صندوق النقد والبنك الدوليين، فكانت حجر الأساس لعولمة أطلسية سعت إلى تسييد أصحاب الأعمال وإضعاف التكتلات العمالية ، لذا بدأت القوى السياسية في العالم الغربي تنظر إلى دول العالم النامي على أنها مادة خام يمكن تشكيلها وتوظيفها بحسب رؤى القوى الغربية النافذة ومصالحها ، ثم برزت حركة العولمة في أعقاب

الحرب الباردة (1991) لتعبر عن قوة لاقتصاد والثقافة المتوفرة لدى الدول الصناعية (بكار، 2013 : 17) .

وفي المجال الاقتصادي بات على المجتمعات المستهدفة من العولمة أن تذعن لمقررات المؤسسات المالية الدولية وعلى رأسها منظمة التجارة العالمية المكرسة لتحرير التجارة الدولية، وإجبار كافة الدول على التحول الفوري إلى النظم الرأسمالية من خلال ما يعرف بعملية الخصخصة دونما مناقشة أو اعتبار لظروف تلك الدول، وما تؤدي إليه هذه المقررات من عواقب وخيمة اقتصادية واجتماعية على مواطنيها (وهبان، 2007 : 82).

ويكاد الباحثون والخبراء المتخصصون في شؤون العولمة يتفقون على أن منظمة التجارة العالمية أحد أهم أجهزة العولمة وأخطرها ، بل أنها تمثل حكومة العالم الجديدة بكامل أجهزتها، بما فيها الأجهزة التنفيذية والتشريعية والقضائية ، فلو اختلفت أي دولتين فيما يخص الاتفاقية ، فالحكم للجهاز القضائي للمنظمة ذاتها ، ولا يجوز اللجوء إلى أية جهة خارجية ، وتمثل هذه المنظمة إلى جانب صندوق النقد والدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير أخطر ثالوث عولمي عرفته البشرية، وتقوم الأهداف المعلنة التي تسعى إليها منظمة التجارة الحرة على الآتي (كمال ، 1996 : 332) :

1. رفع المستوى المعاشي للدول الأعضاء .
2. الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية .
3. تشجيع حركة الإنتاج ورؤوس الأموال والاستثمارات .
4. تسهيل الوصول للأسواق ومصادر المواد الأولية .

5. خفض الحواجز الكمية والجمركية لزيادة حجم التجارة الدولية .

6. إقرار المفاوضات أساً لحل المنازعات المتعلقة بالتجارة العالمية .

وبشكل عام فإن منظمة التجارة العالمية التي ظهرت عام (1995) في أعقاب ما يطلق عليه جولة الأورغواي عام (1994)، تهدف إلى وضع إطار قانوني ينظم التبادل التجاري العالمي بما يضمن استقرار الأسواق الخارجية بعيداً عن التيارات السياسية ، والتحرير الكامل للتجارة بما لا يتعارض مع التنمية الاقتصادية (راشد، 1996 : 150). (أنظر ملحق رقم 1 اتفاقية الجات ومنظمة التجارة العالمية) .

ثم أصبح الواقع الاقتصادي العالمي الجديد في ظل العولمة الاقتصادية لا يسمح للدول الصغيرة والمتوسطة أن تجني ثمرة ذات قيمة وسط المنافسة الشرسة التي نشأت بين الكيانات الاقتصادية الكبرى، وقد وعت الدول الأوروبية هذه الحقيقة، فسارعت إلى تحقيق وحدتها الاقتصادية التي جعلت منها كياناً كبيراً أصبح يمكنه التعامل مع الولايات المتحدة الأمريكية من جانب، والنمور الآسيوية من جانب آخر (طاهر ، 2008 : 267) .

ومن جراء هذه الحقيقة فقد باتت العولمة تمثل حالة سلبية للدول الفقيرة ، بعد أن إزداد الفقراء فقراً ، الأمر الذي سبب لهم عدم الأخذ بوسائل العولمة التي تتعلق بتكنولوجيا المعلومات وانتشار وسائل الاتصالات الحديثة ،فضلاً عن عدم قدرة الدول الفقيرة من الانضمام لمنظمة التجارة العالمية ، وعدم فتح الأسواق والحدود للشركات العابرة للقارات وعدم الاشتراك في حلبة العولمة الاقتصادية ، حتى بات عدم الالتحاق بالعولمة يمثل أحد الأسباب الرئيسة للفقر (الجوهري ، 2005 : 87) .

ومعنى هذا أن الجانب الاقتصادي يمثل الأصل في ظاهرة العولمة وبامتياز ، ليس فقط في طبيعتها وطبيعة الفاعلين فيها أو المبشرين بها ، بل في آلياتها وأدوات اشتغالها ومنظومة القيم الجديدة الدافعة بها على مستوى الاقتصاد أولا ، لانها تلامس حياة الأفراد في المجتمعات، ثم تنتقل إلى مستويات السياسة والثقافة والفكر وما سواها ، أي المستويات المتعلقة بنشاطات الأفراد والجماعات التي هي روافد لذلك المستوى الاقتصادي ، إذ يراد لهذه المستويات أن تساير فلسفة العولمة الاقتصادية ، وأن تتكيف مع معطياتها ، وأن تتأقلم وتقلباتها ، وأن تنصهر في صلبها ، وألا تبدي أي تمنع ، أو ممانعة لسياساتها في الزمن والمكان . ومعناه أيضاً أنه ما دام رأس المال عصب الاقتصاد وروحه وهو الأصل ونقطة الانطلاق في عملية إنتاج الثروات المادية وغير المادية، فإن السياسة والعلم والتكنولوجيا والثقافة والفكر، إنما هي روافده التي تفتح له سبل التوسع، وتفسح له مجال تسريع دورته الطبيعية في الانتاج هذه دونما حواجز حدودية، أو ممانعة سياسية، أو عصيان بالثقافة، أو تمنع على خلفية من الدفاع على الخصوصية، أو حماية للهوية، أو دفع بمنطوق الذاتية أو الاختلاف (اليحياوي ، 2008 : 19).

يرى الباحث أن الاقتصاد ورأس المال واستناداً لما تقدم ، يضيقان بالحدود الوطنية والتشريعات المحلية في الدول القومية ، ويناهضان الممانعة الناتجة من طبيعة النظم السياسية في تلك الدول، والخصوصيات الثقافية ، أو المميزات الكامنة في منظمة القيم والمثل ، فإن تكريس العولمة وإشاعة منظومتها وترويج أفكارها الدافعة بمداها ، هو الأمر الذي عملت عليه الدول الداعمة للعولمة من أجل تجاوز كل ذلك ، من أجل خلق فضاء اقتصادي يتماشى بصلبه مع الاقتصادات والسياسات والثقافات ومنظومات القيم الاجتماعية وسواها .

3. **المجال الجغرافي :** تؤدي الجغرافيا دوراً في مدى توافر الموارد الطبيعية وأماكن وجودها في الدول القومية ، إلى جانب العوامل البيئية والاجتماعية والسياسية والتاريخية ، الأمر الذي أثر في توزيع الأنشطة الاقتصادية في عالم اليوم بعد شيوع ظاهرة العولمة التي أخذت بدورها تؤثر في توزيع هذه الأنشطة الاقتصادية وطبيعتها إلى درجة كبيرة ، بعد تضاءل الدور الذي كانت تلعبه الحدود بين الدول في طبيعة الأنشطة الاقتصادية، فالعديد من الدول سعت إلى تقليل تأثيرات الحدود عبر تقوية التعاون المشترك في المناطق الحدودية التي كانت في الماضي تعاني من التهميش والتأخر الاقتصادي، وأصدق مثال على هذا تكون الاتحاد الأوروبي (Mackinnon, 2007: 376) .

ويشير الواقع الجغرافي بأن الدول القومية تسعى منذ نشوئها على تكريس ثقافة الوطنية، والعمل على نشر الوعي المكاني تجاه الوطن، ورسم الفواصل الحدودية التي تمكن المواطن من الإحساس بقيمة بقعته الجغرافية التي لم تدرك وحش العولمة إلا بعد صار أكثر توحشاً وسعى لجعل العالم أكثر تجانساً بغير حدود أو تخوم ، وهو ما يطلق عليه بالعولمة الاستعمارية ، وهي رفض القطبية المتزايدة بين الأقاليم ، وجعل العولمة الاقتصادية ثقباً في الخريطة الجغرافية لأجل تهميشها وإقصائها (اسماعيل ، **جريدة الشعب الجديد** ، العدد 114 في 27 كانون الأول 2013) .

لكن ظهورمفهوم العولمة الجغرافية جاء ليعلن عن إعادة تنظيم الحيز أو المساحة في كوكب الأرض بين القوى الغربية المهيمنة، عبر تقاسم مناطق النفوذ والأسواق في العالم، بدعوى الشراكة تارة والتكاملية والاعتمادية تارة أخرى، ولعل خير مثال على تلك العولمة الجغرافية المزعومة لاقتسام النفوذ، الاهتمام الأمريكي والصيني المتزايد بالقارة الأفريقية التي

تعد منطقة نفوذ للقوى الأوروبية التقليدية، لاسيما فرنسا، التي باتت تشعر بقلق كبير إزاء الاستراتيجية الأمريكية والصينية الجديدة في أفريقيا (حسن،2009، 174)، وقد دفع هذا الأمر الذي الرئيس الفرنسي السابق نيكولا ساركوزي للهجوم على بعض الأصوات التي تعالت بشأن قيام الفرنسيين بالتطلع من أجل إلى إعادة استنزاف ثروات القارة الأفريقية ومواردها الأولية (مرعي ، 2010 ، 434) .

وبهذا فإن قوى العولمة تحاول إبقاء الدور المركزي لدى الدول القومية في الشؤون الدولية على مستوى الجانب الجغرافي، لأن الدول القومية تصبح أقل قوة وهي تنتشر بسبب الانحلال التي تحدثه العولمة، وتتجاوز حدودها من قبل المنظمات غير الحكومية العابرة للمجتمعات، والمنظمات الاجتماعية الجديدة التي تناشد القيم الكونية، وفي الوقت نفسه ترى العولمة أن الدول تحتاج المؤسسات الدولية في عمليات الإصلاح والتقوية بطرق ملائمة، كونها تتعامل مع التدفقات العابرة للقوميات في العالم المعاصر بطريقة فعالة ومنصفة، لذلك؛ فإنّ إعادة إنعاش الأمم المتحدة ضروري للغاية لأجل تحقيق الاستقرار العالمي، وبتغير السياسة تحت تأثير العولمة، تتحول طبيعة الدولة القومية، ويتطور المجتمع المدني فيها بسرعة، وتزدهر السيطرة التي تمارس على المستويات الإقليمية والعالمية، وهنا تصبح الحاجة أكبر إلى تطوير الجغرافيا السياسية لمواكبة هذه التغيرات، وهذا النوع من الجغرافيا تطور فعلًيا منذ الحرب العالمية الثانية، ليسمح بالانتقال عبر أنظمة عالمية مختلفة تركزت حولها السياسة الدولية : فالنظام العالمي الديمقراطي الليبرالي الجديد قد عوض الحرب الباردة، وفي الآونة الأخيرة، تم النظر إلى الحرب على الإرهاب جزءاً من نظام متحول يؤكد بزوغ الولايات المتحدة الأمريكية قوة مهيمنة عالمية (موراي ، 2013 : 223) .

وقد وجد الاستثمار الخارجي من قبل الشركات الكبرى أن الجغرافيا تشكل عائقاً أمام استثماراتها بعد أن وجدت ترحيباً من الدول النامية التي سهلت دخولها ، لكن تلك الشركات استغلت وجودها في الدول النامية لتدخل أفكارها الرأسمالية في مجال التصنيع والإدارة والتسويق والأنماط السلوكية ، ولا يخفى صلة هذه الشركات بالمؤسسات المالية الكبرى في العالم التي تسيطر عليها الولايات المتحدة الأمريكية على قراراتها ، الراعي الأول للعولمة والتي عملت من خلال هذه الشركات في تحرير النظام الرأسمالي العالمي ، كما أحكمت سيطرتها على جزء كبير من مقدرات الشعوب الفقيرة ، ومجالات التصنيع فيها، بعد أن عززت التكنولوجيا وثورة الاتصالات عمل أدوات العولمة التي لم تمنعها حالة نشوء أحوال قد تربك عملها أو تعيقها ، ليأتي دور التدخل العسكري واستخدام القوى العسكرية كوسيلة فاعلة لها ، متذرعة بحجج واهية : كالحرب على الإرهاب ، والحرية ، والديمقراطية ، وحقوق الإنسان ، وحماية الإقليات (المومني ، 2008 : 360) .

4. **المجال الاجتماعي** : يتعلق جزء كبير من هذا المجال بالهوية التي هي الرابطة الروحية الضميرية بين الفرد وأمته ، والتي بمقتضاها يتم إعلاء شأن الأمة ورفع مكانتها بين بقية الأمم ، مثلما تحتم هذه الرابطة على الفرد أن يعيش مدركاً لمقومات ذاتية أمته زخصوصيتها التي هي في ذات الوقت تعبر عن عوامل تمايزها إزاء غيرها من الأمم ، والتي تفرض على الأفراد العمل دوماً من أجل الحفاظ على تلك المقومات في مواجهة أسباب التحلل والانهيار إلى جانب اعتزاز الفرد برموز أمته وإجلالها واحترامها والولاء لها ، وتتمثل أبرز مقومات هوية الأمة في الدين، واللغة، والسلالة، والتاريخ، في حين يشكل العلم (البيرق) أحد أهم رموز تلك الهوية الجامعة للمجتمعات (وهبان ، 2007 : 82) .

ويأتي طرح مسألة الهوية ، سواء على مستوى الأفراد أو على مستوى الشعوب والأمم، كلما كان هناك تحدٍّ أو تهديد خارجي أو شعور بالتهميش والإحباط، وهذا شيء طبيعي جداً، فهو أسلوب من أساليب تأكيد الذات، الفردية أو الجماعية، وإعادة ترتيب علاقاتها بمحيطها من أجل إثبات الوجود وتحقيق الاستقرار والطمأنينية ، وقد تطرح الدول مسألة الهوية من منظور الحفاظ على الخصوصية الفردية(العرق) أو الخصوصية الجماعية (الهوية الوطنية) (الجابري ، 2011 : 7) .

وأوجدت تطورات ظاهرة العولمة عدد من الضغوط الاجتماعية في بيئة الأمن القومي في الدول القومية، كان من أهمها :

أ. **ازدياد معدلات الجريمة في مجتمعات الدول النامية** : ساهمت سياسات العولمة المتتابعة بازدياد معدلات الجريمة بأنواعها المختلفة في مجتمعات الدول النامية، وذلك بسبب سهولة التنقل بين دول العالم، وتوفر وسائل الاتصال ومرونتها، إضافة إلى استخدام التقنيات الحديثة في هذا المجال، وقد كشفت الاحصائيات الدولية بأن نسبة الجرائم قد ازدادت وتطورت أنواعها مع التطور الحضاري والتقني الذي يشهده العالم (منشورات معهد بحوث الأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية، 1997 :115).

وهناك أنواع من الجرائم تطورت أكثر من غيرها بهدف تحقيق المنافع الشخصية والمكاسب المادية ، ومن هذه الجرائم :

أولا: **تجارة المخدرات** : تشير التقارير إلى أن بيع المخدرات والمتاجرة بها قد ازداد على مستوى العالم وذلك لسهولة انتقال هذه المواد من بلد وآخر بسبب ازدهار التجارة

العالمية وقلة مراقبة الحدود إضافة لتوفر وسائل النقل السريعة وسهولة تحويل الأموال عبر الأجهزة الحديثة والمتطورة، وتعد الدول النامية هي مسرح زراعة وانتاج وتصدير المواد المخدرة إلى إنحاء العالم المختلفة، ومن أكثر الدول المنتجة التي تتاجر بهذه المواد هي : أفغانستان، وبوليفيا، كمبوديا، وإيران، وباكستان، وبيرو، وتايلند، وتعد الدول الصناعية هي أكبر مستهلك للمخدرات وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وكندا (طشطوش ، 2014 :65).

ثانيا: **جرائم غسيل الأموال** : وهي تلك العمليات التي يسعى من خلالها مرتكبوها إلى إخفاء حقيقة هذه الأموال ومصادرها والناتجة عن مصادر غير مشروعة ، وطمس هويتها بحيث يصعب التعرف عليها ما إذا كانت هذه الأموال ناتجة عن أعمال مشروعة أم لا، وتشير بعض التقديرات إلى أن حجم غسيل الأموال يصل إلى (1.5) تريليون دولار سنوياً ، أي حوالي (8%) من إجمالي التجارة العالمية (منصور ، 2003 : 104) .

ثالثا: **جرائم الدعارة والاتجار بالرقيق من النساء والأطفال** : تواجه الدول الفقيرة التي تعاني من أزمات مالية وتفشي البطالة من هذه الجرائم ، في ظل انتشار ما يعرف بظاهرة أطفال الشوارع ، إذ يصبح هؤلاء الأطفال فريسة سهلة لممارسة الجريمة بأنواعها المختلفة مثل : الدعارة ، والاتجار غير المشروع بالأطفال (البداينة، 2004 : 104) .

ب. **تنمية الولاءات والانتماءات العرقية والطائفية والقبلية** : أفرزت العولمة آثار سلبية سيئة عديدة ، رغم أن هدفها المعلن هو تحويل العالم إلى مجتمع واحد مترابط متآخي متكامل ،

فقد برزت دعوات تنادي بالتقوقع القومي والعرقي والاثني والطائفي والمذهبي والفئوي الضيق ، وذلك نتيجة تخوف هذه الجماعات والطوائف والأعراق من أن تذوب هويتها ، وتنطمس شخصيتها فعمدت إلى التشبث بالقومية والطائفية ، وذلك من أجل الحفاظ على أصالتها وثقافتها وبالتالي هويتها المميزة لها عن غيرها وخاصة أن العولمة قد قلصت من دور الدولة القومية وأضعفت من سلطتها (طشطوش، 2014:70) .

يرى الباحث ؛ إن الآثار السلبية اتي تركتها العولمة في المجالات المستهدفة في الدول القومية كانت أكثر من أن تحصى وتعد ، لكن بعضها قد يأخذ أولوية على البعض الآخر ، لذلك فإن تلك الآثار أخذت تؤرق حكومات الدول النامية والفقيرة ، نتيجة تزايد الخلافات السياسية والمشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي أوجدت حالة من الصراع المجتمعي والتي أفضى بعضها إلى حروب أهلية طاحنة ناتجة عن الاحتماء خلف متاريس الفقر والعوز والهويات الثقافية التي تدافع عنها كل جماعة عرقية أو اثنية أو دينية أو طائفية ، وذلك لشعور هذه الجماعات بالغبن أو الظلم الواقع عليها بعد هضم حقوقها أو الانتقاص منها ، مما أشغل مجتمعات هذه الدول بقضايا جانبية ضيقة وأبعدها عن مشروعها الحضاري والإنساني .

لذلك ؛ بات أمر التعامل مع العولمة يفرض على الدول النامية والفقيرة كواقع لا يمكن انكاره ، خاصة بعد تراجع النظريات الكثيرة في مجال الدولة وسيادتها ودورها في فرض سلطانها وبسط هيمنتها على إقليمها ، لصالح ظاهرة العولمة والتغيرات الجذرية التي شهدها العالم والتي حولته إلى قرية صغيرة ، وما رافقها من ثورة هائلة في وسائل الاتصال ووسائل الإعلام والمواصلات ، الأمر الذي أوجدواقعاً جديداً من التفاعلات بين وحدات المجتمع الدولي.

المطلب الثاني

أثر العولمة على صناعة القرار في الدول القومية

تعد عملية صنع القرار من مخرجات النظام السياسي في الدول القومية التي تتوزع السلطة فيها على اساس القيم داخل المجتمع كما يقول ديفيد استون (دورتي ، 1985 : 305)، ويتداخل هذا المفهوم مع عملية صنع السياسة العامة التي هي " المرحلة المحورية في العملية السياسية التي تتخذها الحكومة بقصد الوصول الى اتفاق على تعريف المشكلة والتعرف على بدائل حلها واسس المفاضلة بينها ، تمهيدا لاختيار البديل الذي يقترح اقراره في شكل سياسة عامة ملزمة تنطوي على حل مقبول للمشكلة " (عبد القوي ، 1989 : 45) .

ومن أهم الجهات الرسمية في عملية صنع القرار يمكن الوقوف عند الآتي :

1. **روساء الدول القومية :** يعد رؤساء الدول من ابرز الفاعلين في عملية صنع السياسات العامة في الدول القومية، وغالبا ما لا توجد حدود مكتوبة لصلاحيات هؤلاء ، وإن وجدت فلا يجري الإلتزام بها، وهم بذلك قد اصبحوا هدفاً رئيسياً للعولمة المدعومة من الولايات المتحدة الامريكية التي عملت في ظل مشروعها الداعي إلى العولمة ، إلى التأثير سياسياً في الدول النامية ومنها دول النظام الإقليمي العربي ، وذلك عبر آلياتها الاقتصادية والعسكرية والسياسية والاتصالية التي سبق ذكرها، ويمتد تأثير العولمة على صانعي القرارات في تلك الدول، وأخذت الولايات المتحدة الأمريكية تستخدم عدة وسائل من أجل الضغط على صناع القرار في الدول القومية ، وذلك وفق طريقين هما: تقديم الدعم المالي والعسكري والامني لصناع القرار المؤيدين للعولمة والولايات المتحدة الأمريكية

كونهم يحملون أفكاراً قريبة من توجهاتها ولا يخالفون او يعارضون سياساتها ومشاريعها التي تخص مصالحها الحيوية، وإجبار هؤلاء الرؤساء ودولهم لتسهيل فرص تنفيذ هذه السياسات مقابل محافظتها على ديمومة بقائهم في السلطة، وإيجاد مختلف المبررات لاستمرارهم ودعمهم ، أما صناع القرار المعارضين للعولمة والولايات المتحدة الأمريكية ، فتقف بالضد منهم وتعمل على اضعاف دورهم على الصعيد الداخلي والخارجي ، كما تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بالتعاون مع حلفائها بالضغط عليهم عبر وسائل الاعلام المختلفة عبر ممارسات التضليل الاعلامي ، كما تقوم باستخدام الوسيلة الاقتصادية عن طريق المقاطعة والحصار ، وان تطلب الامر فانها تستخدم الوسيلة العسكرية (الخزرجي ، 2004 : 90).

2. **السلطة التشريعية** : وهناك القرار السياسي الذي يتم اتخاذه من قبل هيئات معينة في الدول القومية، وان هذه الهيئات تكون مرتبطة ومشكلة طبقا لاوضاع دستورية او ما يمكن تسميته البيئة الداخلية لصناعة القرار (دورتي ، 1985 : 315).

وتعد السلطة التشريعية من أهم هذه الهيئات التي تعمل اليات العولمة على استهدافها والتحرك عليها بغية التاثير من خلالها على السياسة العامة في الدول القومية ، إذ تمثل هذه السلطة العامل الرئيسي في عملية صنع السياسة العامة غير انها ما زالت مقيدة حسب ظروف الواقع الذي تعيشه كثير من الدول القومية ، وخاصة النامية منها، فأدى ذلك للتقليل من فاعليتها في صنع السياسات العامة ، لذا فان العولمة وعرابتها الولايات المتحدة الأمريكية وعبر شركاتها متعددة الجنسيات عمدت للتحرك الجاد نحو العديد من مرشحي هذه السلطة من اجل توظيف سياساتها عبر اليات العولمةوخصوصاً الاقتصادية

والمالية . غير ان دور السلطة التشريعية في الدول النامية قد تراجع بفعل عدم الاعتمادية من قبل دعاة العولمة وخاصة الولايات المتحدة الامريكية ، اذ انها قد فرضت على الدول اتباع سياساتها في مختلف المجالات خاصة تلك التي لها ابعاد سياسية وتخدم التوجهات والمصالح الغربية ، لكن يبقى دور السلطة التشريعية في المصادقة على مثل هذه السياسات ،من خلال عرضها امام البرلمانات كمشاريع قرارات او اتفاقيات ثنائية وغيرها (الخزرجي ، 2004 : 91).

3. **السلطة التنفيذية** : لقد كانت السلطة التنفيذية –تاريخياً – هي التي تحتكر صناعة القرار لتتمكن من السيطرة على الادارات التي تستخدمها سواء الدبلوماسية او العسكرية، لذا كانت تلك السلطة تتسم بالوحدة والسرية في عملها بالاعتماد على جمع المعلومات الاستراتيجية ، والعمل بسرعة للرد على اي طارئ دون الحاجة لطرح المشكلة للنقاش في اوساط الراي العام (دورتي ، 1985 : 315) .

وتتحمل السلطة التنفيذية مسؤوليات كبيرة ومؤثرة في عملية تنفيذ القرارات والسياسات التي يرسمها النظام السياسي في الدول القومية، هذه الأنظمة التي تعرضت لهجمة قوية من النموذج الأمريكي المراد عولمته ، وذلك عبر وسائل شتى تستخدمها من أجل التأثير والضغط على السلطات التنفيذية وموظفيها ، يأتي التهديد بكشف فضائحها المالية في مقدمة تلك الوسائل تجاه موظفين تنفيذين في دول نامية عديدةوخصوصاً في دول أمريكا اللاتينية على أعلى المستويات تورطوا بتلقي الرشاوى من أطراف خارجية (مينو ، 1983 : 52) .

ولم تكشف التجارب بوضوح تورط موظفيين تنفيذيين في الدول العربية على اعلى المستويات بالرشاوي التي تقدمها اطراف خارجية وداخلية تابعة لها ، غير أنه لا يمكن إنكار ذلك في عصرالعولمة التي زادت في حدة وخطورة هذا الامر الذيدائماً ما يغلف بالسرية والكتمان الذي يحيط بهذه الارتباطات، كما يلاحظ محاولات أدوات العولمة في سعيها للتاثير على الحكومات من اجل تجزئة السياسة بالاستناد على الشركات متعددة الجنسية التي تحاول ان تحل محل الحكومات الوطنية في ممارسة سلطاتها الشرعية ، اذ أن لهذه الشركات استثمارات عديدة في مجالات اقتصادية مهمة في العديد من الدول العربية ومنها (دول الخليج العربي، مصر ، المغرب، الاردن، لبنان، تونس) (ثابت ، 1998 : 87) .

4. **القوى غيرالرسمية المؤثرة في صنع السياسات العامة :** وهي القوى المادية وغير المادية التي يستمد منها النظام السياسي قوته في صناعة القرار واتخاذه ، والتي تشكل جزءاً اساسياً في بيئة القرار ذلك أن النظام الذي يعمل في إطاره صناع القرار ويستمد توجهاته الرئيسية من الأعلى أو من الأسفل، إذ ان النظام يستمده من الأعلى عندما يأتي عن طريق قائد أو زعيم بارز أو ايدولوجية مهيمنة أو حزب ، ويستمده من الأسفل عندما يأتي من : الراي العام ، وجماعات المصالح والضغط ، منظمات المجتمع المدني (دورتي، 1985 : 314)، وكالآتي :

أ. **الرأي العام :** يعد الرأي العام أحد أبرز تلك القوى غير المادية في صنع السياسات العامة ، وإن نشر العولمة يرتبط بشكل وثيق بالسيطرة على وسائل الاعلام العالمية والوطنية لبعض الدول التي تؤديدوراً مباشراً في التأثير على الرأي العام السائد

العالمي والوطني عن طريق وسائل الإعلام المرئية والمقروئة والمسموعة ، وذلك من اجل كسب التاييد للاطراف التي تؤيد تقليد القيم الغربية والامريكية ، فضلا على أن هذه الوسائل تعمل على تشكيل القيم والعادات والتقاليد والافكار التي تبني هوية الفرد (الخزرجي ، 2004 ، 94) .

لذا فإنه بعد تشكيل الرأي العام المناصر للعولمة تبدا القيادات السياسية المرتبطة بالغرب باتخاذ مواقف تمهد الطريق للعولمة، إذ يظهر تأثير الرأي العام على القيادات المسؤولة عن صنع السياسات العامة عن طريق ما يمكن أن يضعه من حدود على القرارات الحكومية وعى صنع السياسات العامة، كما تتمثل في إحجام المسؤولين عادة عن إتخاذ موقف، أو قرار يمكن له أن يواجه بمعارضة شعبية قوية (إبراهيم ، 1993 : 109) .

ب. **جماعات المصالح والضغط** : تحاول العولمة من خلال تأثيراتها المتعددة ربط جماعات المصالح بين جميع الدول مع بعضها ، وتنطوي مفردة المصالح على الفوائد المادية ، كما تتضمن أيضاً الأفكار والمبادىء والقيم المعنوية ، وهي بحكم طبيعتها وأهدافها تماثل جماعات الضغط ، غير أنها تختلف عنها بكونها لا تمارس السياسة بالضرورة ، فإذا ما سعت إلى تحقيق مصالحها عن طريق الضغط على السلطة، والتأثير عليها بشكل أو بآخر لغرض دفعها إلى إتخاذ قرارات ملائمة لها عندئذ تتحول إلى جماعات ضغط، وعليه فإن جماعات الضغط هي قطاع من جماعات المصالح، وبوسع كل جماعة مصلحة أن تصبح جماعة ضغط ، متى اتخرطت في الحياة السياسية على نحو مباشر أو غير مباشر من أجل تحقيق رغباتها ومطالبها ، وهما تسعى العولمة

إلى خلف حلقات وصل بين تلك الجماعات التي تتكون من: أصحاب الأموال والبنوك ، وأصحاب الشركات الكبرى، والجماعات الدينية، من أجل تأكيد علاقاتها الواسعة مع مختلف مستويات الحكومات، ومن ثم توظيفها للتأثير في صناعة القرارات (الخزرجي ، 2004: 96) .

ج. **منظمات المجتمع المدني** : تعرف منظمات المجتمع المدني " بأنها مجموعة الأبنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تنظم في إطار شبكة معقدة من العلاقات والممارسات بين القوى والتكوينات الاجتماعية في المجتمع والتي تحدث بصوره ديناميكية ومستمرة من خلال مجموعة من المؤسسات التي تنشأ وتعمل باستقلالية عن الدولة " (الصبيحي ، 2000: 32) .

وتعد هذه المنظمات بمثابة مدارس لتعليم الممارسة الديمقراطية، وذلك لأنها تمارس العمل الديمقراطي داخل أروقتها، من خلال أعضاءها وحوارهم مع الآخرين والتنافس على القيادة بالترشيح والتصويت قي الانتخابات التي تجري فيها، وبذلك يتعلم فيها الفرد أصول هذا السلوك الديمقراطي على مستوى الجماعة الصغيرة التي ينتمي إليها ليمارسه بنفس الحماس والايجابية بعد ذلك على مستوى المجتمع كله، فاعتياد الفرد على التصويت في انتخابات المؤسسة أو الجمعية أو المنظمة يؤدي إلى تصويته في الانتخابات التي تجري لاختيار النواب الذين يمثلونه في البرلمان أو لاختيار الحكومة التي تحكمه،إذ أنهـا تُقَوّم العملية السياسيةوتَقوم بجميع المصالح وتنميتها وتدريب القيادات وتعزيز القيم الديمقراطية، فهي تملك تأثيرا كبيرا في المشاركة السياسية (الصاوي ، 1993 : 108) .

ومن ناحية أخرى فإن هذه المنظمات تحد من سلطة الدولة من خلال قيامها بدور الرقيب على سياسات الدولة وعلاقتها بمواطنيها، وبدور الوسيط ، وإذا ما تمكنت منظمات المجتمع المدني في المحافظة على الطابع الاستقلالي لها، فإنها سوف تؤدي دور الوسيط الذي ينظم العلاقة بين الفرد والدولة، ويضبط آلياتها على وفق نسق معين يقدم متى تطلبت المصلحة الوطنية ذلك. فهي تتحول بهذا الشكل إلى وسائل وطنية جماهيرية لتنشيط الفعاليات السياسية الحرة داخل المجتمع، وقنوات يتم من خلالها تحريك مطالب المواطنين وعرضها على الحكومة ، وأداة بين المواطنين والدولة إذ تعاملهم الدولة ليس بوصفهم أفراد عزل بل مواطنين ينتمون إلى جماعات أو مؤسسات أكبر توفر لهم قدرا من الحماية ، ويمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تقوم بعملية التنشئة الاجتماعية السياسية من خلال غرس مجموعة من القيم والمبادئ في نفوس أعضائها تقوم على المساواة والأنصاف وتقبل الرأي الأخر، والاستعداد للمشاركة، والتعاون والتضامن ولتحمل المسؤولية، والمبادرة للعمل الايجابي والاهتمام والتحمس للشؤون العامة للمجتمع بما يتجاوز الاهتمامات الخاصة والمصالح الشخصية الضيقة (حافظ ، 2007 : 254).

ومن أهم الوظائف التي تقوم بها هذه المؤسسات هي إشاعة ثقافة مدنية ترسخ في المجتمع احترام قيم النزوع للعمل الطوعي ، والعمل الجماعي ، وقبول الاختلاف والتنوع بين الذات والأخر ، وإدارة الخلاف بوسائل سلمية في ضوء قيم الاحترام والتسامح والتعاون والتنافس والصراع السلمي مع الالتزام بالمحاسبة العامة والشفافية، مما يترتب على هذا كله تأكيد قيم المبادرة الذاتية وثقافة بناء المؤسسات ، وهذه القيم هي في

مجملها قيم الديمقراطية . ومن هنا فان إشاعة الثقافة المدنية التي تمكن لهذه القيم في المجتمع هي خطوة مهمة على طريق التطور الديمقراطي للمجتمع ، إذ يستحيل بناء مجتمع مدني دون توافر صيغة سلمية لإدارة الاختلاف والتنافس والصراعطبقاً لقواعد متفق عليها بين جميع الأطراف ، ويستحيل بناء مجتمع مدني دون الاعتراف بالحقوق الأساسية للإنسان حرية الاعتقاد والرأي والتعبير والتجمع والتنظيم ومن ثم فأن دور المجتمع في إشاعة الثقافة المدنية بهذا المفهوم هو تطوير ودعم للتحول الديمقراطي في الوقت نفسه (البيج ، 2000 : 163)

وعليه ، يتمثل التهديد تجاه هذه المنظمات في تعرضها إلى استهداف من قبل قوى خارجية ، من أجل السيطرة على الفئات الناشطة فيها من الداخل ، وقد برزت جهود العولمة تجاه هذه المنظمات من خلال الحجيث المستمر عن الديمقراطية وحقوق الإنسان ، فعمدت قوى العولمة على الضغط من أجل تعميق ارتباط منظمات المجتمع المدني المحلي بالخارج ، عبر تقديم المساعدات المادية والعينية لها من أجل التحكم بها (غليون ، 1992 : 748) .

يرى الباحث ؛ إن الآثار المباشرة للعولمة على صنع القرارات والسياسات العامة ، لم تعد مقصورة على مستوى الدولة القومية فقط، وإنما أخذت تشمل العلاقات بين جميع الدول من ناحية، والعلاقات في بنية النظام الدولي من ناحية أخرى، وكان لذلك مقدمات تعتبر هي الأساس لانطلاق ثورة المعلومات، تلك هي ظاهرة الاعتماد المتبادل التي بدأت في الربع الأخير من القرن العشرين، وظاهرة العولمة التي إنتشرت في بداية الألفية الثالثة ، ثم أوضح تطور العلاقات الدولية بأنها لم تعد علاقات دول فقط، وإنما هنالك فاعلون جدد، وعوامل جديدة، أصبحت فيها درجة اعتماد دولة

على دولة ما في أمر من الأمور هي أساس قوة هذه الدولة وليست القوة العسكرية، ثم ظهرت منظمات دولية رسمية أو شبة رسمية أو شعبية تشارك الدول في صناعة القرار.

الفصل السادس

أثر العولمة في الأمن القومي لدول النظام الإقليمي العربي

يعد الأمن هو الهدف الذي تسعى إليه جميع الأمم والشعوب والدول ، لأنه يمثل القاعدة التي تستند عليها هذه الشعوب والأمم في الإنطلاق نحو آفاق التقدم ، ومواكبة التطورات التي يشهدها العالم في جميع نواحي الحياة من أجل اللحاق بركب الحضارة الإنسانية ، فيما يمثل انعدام الأمن حالة التخلف عن هذا الركب وتوقف المسيرة والإنكفاء في وادي النسيان، وأن الموقف العملي في الدول القومية والإلتزام الفكري بمبادىء العلم يفرضان على شعوب هذه الدول دراسة التجارب المختلفة للأشكال المطبقة في الفكر السياسي والأيديولوجي المعاصر ، الأمر الذي يتطلب اللحاق بقطار الحياة السائر بسرعة لا تسمح للمتأخرين في محطات الماكثين باللحاق بمن سبقوهم .

وقد تنبهت بعض الدول إلى النمو السريع الذي تسببه المنافسه الكبيرة التي أوجدتها ظاهرة العولمة بين عدد من الدول الكبرى الراعية لشركات الأفراد الذي أوحت به ورسخته الشركات عابرة للقارات، الأمر الذي تطلب من الدول النامية الاسراع من أجل تصحيح الهياكل السياسية والاقتصادية لتناسب حلبة التنافس في هذا المجال الذي أخذ يهدد حالة الأمن القومي في الدول النامية ومنها دول النظام الإقليمي العربي بسبب التحديات الكثيرة التي بدأت تواجهه .

يتناول الفصل السادس أثر العولمة في الأمن القومي لدول النظام الإقليمي العربي من خلال المبحثين الآتيين :

المبحث الأول : أثر العولمة في الأوضاع العامة لدول النظام الإقليمي العربي.

المبحث الثاني : تحديات العولمة تجاه دول النظام الإقليمي العربي .

المبحث الأول

أثر العولمة في الأوضاع العامة لدول النظام الإقليمي العربي

فرضت ظاهرة العولمة نفسها بقوة على الساحة الدولية بعد أن أصبح عالم اليوم يمثل متغيراً تابعاً لمتغير مستقل هو الرأسمالية التي تحاول سحب العالم الى ساحتها عبر وسائل عديدة ، بعد أن تحول العالم من القطبية الثنائية إلى القطبية الأحادية ؛ بإعلان الولايات المتحدة الأمريكية نشوء نظام دولي جديد فرضت سيطرتها من خلاله على العالم سياسياً ،واقتصادياً ،وعسكرياً ،وثقافياً ؛ لذلك نظرت الشعوب الأخرى ومنها الشعوب العربية إلى العولمة على أنها رديف السيطرة والهيمنة بمفهومها الواسع المتعدد الاتجاهات ، وقد شغلت هذه القضية المفكرين والمحللين والباحثين والدارسين في مختلف المجالات والميادين ، وأصبحت مثار اهتمام وسائل الاعلام والراي العام والمعنيين بالشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها .

وبهذا الشكل اتسعت ظاهرة العولمة لتصبح تهديداً وخطراً تخشى منه الأمم والشعوب النامية على كياناتها الوطنية ، وهويتها الثقافية ، لا سيما دول النظام الإقليمي العربي التي تأثرت كثيراً بعدوى العولمة ، وباتت رهينة تداعياها ، وتعاني من آثارها السلبية .

يتناول المبحث الأول أثر العولمة في الأوضاع العامة لدول النظام الإقليمي العربي من خلال المطالب الآتية :

المطلب الأول : أثر العولمة في الأوضاع الاقتصادية في دول النظام الإقليمي العربي .

المطلب الثاني : أثر العولمة في الأوضاع الاجتماعية والثقافية في دول النظام الإقليمي العربي

المطلب الثالث : أثر العولمة في الأوضاع السياسية في دول النظام الإقليمي العربي .

المطلب الأول

أثر العولمة في الأوضاع الاقتصادية في دول النظام الإقليمي العربي

توضح نظريات الاقتصاد الحديث أنه يستحيل على المجتمعات الصناعية تحقيق فاعلية اقتصادية متقدمة مالم تكن قادرة على تحقيق الانتاج المكثف ، وهذا الانتاج يعتمد بدوره على قدرة السوق الاستهلاكية على استيعاب السلع التي تنتجها الآله الحديثة في اليوم الواحد (يونس ، 2000: 137) .

لذا فقد وجدت الدول الكبرى الداعمة للعولمة بأنها بحاجة ماسة إلى الأسواق الاستهلاكية لتصريف السلع المنتجة في مصانعها ، الأمر الذي جعلها تعتمد على العولمة من أجل إيجاد تأثيرات لها في السياسة الاقتصادية لدول النظام الإقليمي العربي التي تعد سوقاً إستهلاكياً ملائماً لتصريف السلع والبضائع المنتجة في الدول الغربية ، وذلك من خلال عولمة السلع التي جاءت نتيجة بروز التكتلات التجارية الكبرى في العالم والتغيرات الهائلة المتسارعة في سوق العمل واساليب الانتاج (فضل الله ، 2001 : 207) .

وقامت العولمة الاقتصادية التي ولدت مع بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي والتي تعود جذورها إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية (1945) ، وعودة المدرسة الاقتصادية الليبرالية مع بداية عقد الثمانينيات من القرن الماضي ، وبعد أن أخذت العولمة الاقتصادية تعكس مرحلة متقدمة من مراحل تطور الرأسمالية التي تهدف إلى تحقيق وحدة العالم الاقتصادية وفق المنظور الرأسمالي بوصفها نظاماً اقتصادياً من أهم أركانه الحرية الاقتصادية وآليات السوق التي تعد الوسيلة الرئيسة لمواجهة مشكلات العالم الاقتصادية (المومني ، 2008 : 355) ، فقامت بفرض عدد من إجراءات العولمة التي كانت لها بعض المظاهرالإيجابية إلى جانب بعض المظاهر السلبية ، التي

ظهرت تأثيراتها على الأوضاع الإقتصادية في دول النظام الإقليمي العربي ، وكان من أهم تلك التأثيرات :

1. أثر مؤسسات العولمة المالية والاقتصادية على الأسواق العربية

عملت العولمة على استغلال الشركات متعددة الجنسيات ، وصندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي ، ومنظمة التجارة العالمية ، للقيام بالضغط المستمر على العديد من دول النظام الإقليمي العربي من أجل الاخذ بسياساتها التي تقوم على حرية تدفق رؤوس الاموال ، وحرية التجارة الخارجية، مع سعي العولمة لفرض شروط على دول النظام الاقليمي العربي تتلخص في: العمل على خصخصة القطاع العام ، وإصدار التعليمات للقيام بحرية الاسواق الداخلية، وتعميق ثقافة اقتصاد السوق (الخزرجي ، 2004 : 97) .

لذلك عملت قوى العولمة على التوحيد التدريجي للأسواق بحيث ازداد حجم التجارة العالمية من دون انقطاع وبصورة متسارعة خلال عقد التسعينات من القرن الماضي، ومنذ عام (2000) تجاوز حجم التجارة العالمية التصورات المحتملة حينذاك بعد أن تغيرت البنية الهيكيلة للتجارة العالمية ، إذ بدأت الشركات متعددة الجنسيات تحتل مركزاً متزايد الأهمية ، ومن أمثلة تلك الشركات : فيليبس (Philips) ، وأكسون (Exxon)، ونستلة (Nestle) وهذه الشركات كانت تتبع كباقي الشركات الأخرى نظام اللامركزية فهي تنتشر في العالم بطريقة مستقلةتقريباً وتتاجر فيما بينها أو مع الشركة الأم في المبادلات التجارية العالمية التي تشتمل على مبادلات السلع مع الدول والمؤسسات التابعة لرأس المال الوطني في الدول القومية ومن أبرزها دول النظام الإقليمي العربي (زيغلر ، 2004 : 138) .

ويشير علماء الاقتصاد أن عولمة الأسواق تعني أن الدولة التي تريد أن تدخل في نظام العولمة الجديد غالباً ما تعطى مدة كافية لتوفق أوضاعها حسب القوانين والنظم العالمية ، ويجب عليها اتباع الخطوات الآتية (الجوهري ، 2005 : 25) :

أ. الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وتنفذ شروطها وقوانينها .

ب. تهيئة النظام الاقتصادي الخاص بها وتحديثه وجعلهملائماً للمنافسة الحرة الشرسة.

ج. تحويل القطاع الحكومي إلى قطاع خاص حتى يصمد في تيار المنافسة الحرة .

د. فتح الحدود وتشريع قوانين الاستثمار الملائمة لأنها من أولويات متطلبات عولمة السوق حتى تستطيع رؤوس الأموال وشركات الأفراد والشركات عابرة القارات الدخول والخروج إلى الدولة بحرية تامة .

هـ. تحقيق تماثل مع الأسواق العالمية حتى تكون المنافسة عادلة ومغرية للشركات والاستثمارات الأجنبية مع الشركات الوطنية .

2. أثر مبادىء العولمة الاقتصادية على الأوضاع الاقتصادية العربية

تعتمد العولمة الاقتصادية على عدد من المبادىء وهي ذات المبادىء التي تقوم عليها الرأسمالية ، مع إدخال تدقيقات عليه لا تخلو من مغالاة ، مع تركيز على مبدأ المنافسة الحرة ، التي تسهم في تكريس التخلف والتبعية الاقتصادية لدول النظام الإقليمي العربي، بما يدفعها للاسراع في اللحاق بركب العولمة ، ومن بين أبرز هذه المبادىء الآتي :

أ. الحرية الاقتصادية : برز حرص شديد على تحرير التجارة من كل القيود سواء كانت حواجز جمركية أو ضرائب ، لذلك التزمت الدول العربية التي قبلت الانضمام إلى مشروع العولمة الاقتصادية بأن تفتح حدودها للبضائع الأجنبية مع التخفيض في الضرائب عليها في مرحلة أولى ثم حذفها تماماً في مرحلة لاحقة ، وقد التزمت تلك الدول أيضاً برفع الدعم عن المواد الأساسية ، الأمر الذي أثقل كاهل المواطنين ، بعد أن قامت بخصصة المشروعات والشركات التابعة للدولة ، وأفرزت التجربة العملية أن الدول العربية التي قبلت بالعولمة الاقتصادية لم تكن مقاولاً ناجحاً ، فقامت بالالتزام بتحرير أسواقها المالية والنقدية وبالتالي عدم التدخل في شؤون السوق وذلك باعتماد طريق تحرير البورصة ، وإطلاق سعر صرف عملتها التي تحدد السوق المالية قيمتها ، كما قبلت بمبدأ تنقل رؤوس الأموال (مارتين ، 1998 : 34) .

ب. قانون العرض والطلب لضبط الأسعار وتحديد الأجور: يعد قانون العرض والطلب :Supply and demand أحد القوانين الأساسية في علم الاقتصاد، فهو يؤدي دوراً أساسياً في تحديد الأسعار وتشكل الأسواق، ومن ثمَّ يؤثر ويتأثر بالمنفعة المتحققة والإنتاج والاستهلاك والدخل القومي والنمو الاقتصادي العام، والعرض هو كمية السلع أو الخدمات التي يعرضها المنتجون عند كل مستوى مرتقب من الأسعار، في مدة زمنية محددة، إذ تسعى كل منشأة إلى تحقيق أكبر كمية من الإنتاج بالحد الأدنى من التكاليف، وذلك عن طريق الكيفية التي تستخدمها لتجميع عوامل الإنتاج ومستلزماته وتسخيرها في العملية الانتاجية (الحوراني ، د . ت : 131) .

وبموجب ظاهرة العولمة فأن قانون العرض والطلب يؤدي دوراً في نقل الاقتصاد الوطني وتحويله إلى جزء من الاقتصاد العالمي، مما يؤثر بقّوة على سيادة الدولة الوطنية وعلى سياستها تجاه حياتها الاقتصادية والاجتماعية، فتقوم بإلغاء دعم الأّوليات والأساسيات من المواد المستهلكة مما يزيد في نسبة الفقر والفاقة والجوع، وإخضاعها الحياة الاقتصادية والاجتماعية لقانون العرض والطلب في السوق يترك آثاره السيئة على قطاع الخدمات من غذاء وتعليم ونقل وإسكان وسائر الخدمات الأخرى، ووفق قوانين المنظمات الاقتصادية التجارية والمؤسسات المالية التي تعكس إرادة قوى العولمة وهيمنتها، ولتسويق الفائض في الإنتاج من الدول الصناعية المنتجة فتصبح كل دول الأطراف أسواقها مفتوحة للمنافسة التجارية، فيؤدي ذلك إلى تعطيل الصناعة الوطنية وتوقفها أمام كمية ونوعية الإنتاج العالمي وأمام انتشار الأسواق الحرة وإنشاء المناطق الحرة ولا يبقى سوى من له القدرة على الدخول في التنافس الاقتصادي مع الكبار، وزاد في تعزيز هذه الوضعية احتكار العلم والتكنولوجيا والتفوق في ذلك من طرف الغرب الأوربي والغرب الأمريكي الذي كرّس تخلف وضعف أغلب بلدان العالم وجعلها تتعرض للنهب والسلب في ثوراتها البشرية العلمية والتقنية المهجّرة، وفي ثرواتها الطبيعية المُستغلة مثلما حدث ويحدث في دول إفريقية وآسيوية وسائر البلدان النامية ودول النظام الإقليمي العربي، وتُصبح هذه الدول تحت احتلال العولمة، ولم يعد الاحتلال العسكري السافر ضرورياً، فقد برزت وسائل حديثة، مثل: صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، إذ يقرض البنك الدولي مقابل سياسة تحرير الاقتصاد، أي تهيئة الاقتصاد الوطني لاختراق المال الأجنبي، وتحكّمه فيه، مع تخفيضات حادة في خدمة المجتمع، وهذا يكرس تقسيم المجتمع إلى أقلية ثرية وأكثرية تعاني الحرمان والفقر المدقع (جيلاني ، صحيفة المثقف، العدد 1833 في 30/7/ 2011) .

ج. قانون الربح الرأسمالي : يتصف المشروع الرأسمالي بأنه ليس مشروعاً خيرياً ولا هو مشروعاً وطنياً، بل هو مشروع الحصول على المال والمزيد من المال، لذلك تجرد القائمون على المشروع الرأسمالي من أية قيمة أخلاقية أو رادع مسبق ، لذلك أخذ هؤلاء بالسعي من أجل تكييف كل شيء (قانون، أخلاق تقاليد، أنظمة، مؤسسات.. الخ)، لخدمة الهدف الأسمى لديهم والأهم وهو تحقيق الربح، وقد عبروا خير تعبير عن ذلك، على مستوى فلسفي وفكري، في بلورة الفسلفة البراغماتية التي اكتسبت طابعاً أمريكياً وسادت المجتمع والدولة في الولايات المتحدة الأمريكية، وخلاصتها أنه لا يوجد شر مطلق أو خير مطلق، ولا يوجد خطأ مطلق أو صواب مطلق، بل هناك المنفعة التي تحدد ما هو شر أوخطأ وتميزهما عن الخير والصواب،وتبعاً لذلك فإن الأخلاق والقيم والقوانين والروادع كلها أمور نسبية تتغير تبعاً لمقتضيات المنفعة،واستناداً إلى ذلك برز (قانون الربح) بصفته القانون المطلق الأول للنظام الرأسمالي، فالذي يقوم بالعمل وفق آلياته يتمحور جهده حول تحقيق الربح، ولذلك يموت المشروع الرأسمالي حالما تتفوق الخسارة على الربح، في تأكيد مطلق وحاسم على أن الرأسمالية لا يمكن أن تكون نظاماً خيرياً، أوهدفه الخير والمصلحة العامة أو إتباع قيم عليا، لكن قانون الربح المطلق هذا يولد، وبحتمية مطلقة ايضاً قانوناً آخر وهو زيادة الربح عبر توسيع المشروع الرأسمالي، وينطوي هذا القانون على طريقين: طريق زيادة رأس المال المستثمر عبر إضافة قسم من الربح الأول، وطريق ابتلاع المشاريع الرأسمالية الآخرى ودمجها فيه وبذلك تبرز سمة الإحتكار لتطبع الرأسمالية كلما صعدت وتعاظمت، وقد اتفق علماء اقتصاد على اطلاق التسمية التالية على ذلك: قانون إعادة الإنتاج الموسعة (المختار ، صحيفة 26 سبتمبر ، العدد 1166 في 16 كانون الأول 2004 : 12) .

د. قانون المنافسة الحرة : عايشت دول النظام الإقليمي العربي العولمة الاقتصادية ومؤسساتها عن قرب ، إذ أصبح عدد من هذه الدول أعضاء في صندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي ، والجات ، ومن ثم منظمة التجارة العالمية ، وأسهم عدد من دول هذا النظام اللإقليمي في قيام النظام العالمي الجديد ، أو العولمة الحديثة ، خاصة بعد حرب الخليج الثانية مطلع عام (1991) ، فقد قدم العرب المساعدة للولايات المتحدة الأمريكية في تحقيق انتصارها، وتعزيز هيمنتها الاقتصادية والسياسية والعسكرية ، وذلك عبر تأكيد مبدأ الأحادية القطبية في المنطقة العربية ، وبالمقابل لم يحصلوا على أي موقع لهم في التركيبة العالمية الجديدة ، وبقوا ضحية لم تجن سوى استنزاف مواردها ، من خلال ما أثقل كاهل الاقتصاديات الوطنية في دول النظام الإقليمي العربي من قروض أو أسلحة جرة تصديرها لهم بحجة ضرورتها في مكافحة الإرهاب (المومني ، 2008 : 363).

وفي هذ الجو أصبح تعميق التفاوت في توزيع الدخل والثروة بين المواطنين في الدول العربية وبين مواطني الدول الغنية يتنامى ويتزايد باستمرار، فلا الدول الغنية سمحت بهجرة العمالة من هذه الدول ولا هي استطاعت أن تستقطب رؤوس الأموال من الخارج بسبب تعفن وفساد إدارتها، بحيث تكون القلة من سكانها يستأثرون بالقسم الأكبر من الدخل الوطني والثروة المحلية وغالبية السكان تعاني الفقر وكل صنوف الحرمان، وانتشار البطالة وانخفاض الأجور وارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية وغياب الإنتاج والاعتماد على الواردات، فضلاً عن انتشار الفساد الاقتصادي والاجتماعي مثل العبث بالمال العام وتهريبه وتعطيل التنمية، كل هذا يزيد في درجة التخلف والانحطاط إضافة إلى ما ينتج عن العولمة الاقتصادية من مشكلات تؤدي لا محالة إلى الاضطراب السياسي

والاجتماعي الذي ينتهي في معظم الأحيان إلى الفوضى وانهيار النظام (جيلاني ، صحيفة المثقف، العدد 1833 في 30/7/ 2011).

وهنا جاء اعتماد قانون المنافسة الحرة من قبل الدول الداعمة للعولمة من أجل السيطرة على الأسواق والموارد (الهنتاتي، 2000 : 228) ، وذلك بعد أن تمكن عدد من الدول النامية وخاصة دول شرق آسيا وبعض دول أمريكا اللاتينية من بلوغ درجة عالية في التصنيع ، فأصبحت هذه الدول تشكل خطراً على الدول الصناعية الأوروبية (مارتين، 1998: 45).

لذلك عملت العولمة على ازالة الحواجز الجمركية واقرار مبدأ حرية التجارة ، والتقليل من اهمية الصناعات التحويلية في عدد من الدول النامية ومنها دول النظام الإقليمي العربي ، ودفع هذه الدول لاستيراد السلع المصنعة في الخارج ، ثم تمكنت العولمة من الناحية الاقتصادية من تدويل النهج الرأسمالي وفلسفته وآلياته، في عدد من دول النظام الإقليمي العربي ، ونقلت النهج الرأسمالي إلى مرحلة الهيمنة الكلية على سائر اقتصاديات العالم خاصة العالم الثالث، من خلال إزالة سلطة الدولة الوطنية على الاقتصاد وإزالة القطاع العام واللجوء إلى الخصخصة والانفتاح على اقتصاد السوق والمنافسة الحرة، فعملت قوى العولمة من خلال الشركات الاستثمارية العالمية التي تعمل لصالح الدول الكبرى المتمثلة في منطقة الأورو التي تشكل الكتلة الأوربية الغربية وكتلة الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك وكندا، وذلك على حساب باقي شعوب ودول العالم الأخرى، ففي منطقة الأورو وفي منطقة التجارة الحرّة لدول أمريكا الشمالية يستقر أكثر من ثمانين بالمائة من إجمالي الناتج القومي العالمي وخمسة وثمانين بالمائة من إجمالي التجارة العالمية، ونجد خمس دول هي الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وألمانيا وانجلترا واليابان تتوزع بينها مائة وثلاث وسبعين شركة من الشركات المتعددة

الجنسيات من أصل مائتي من الشركات العملاقة العالمية (جيلاني ، صحيفة المثقف، العدد 1833 في 7/30/ 2011).

3. أثر مشروع الشرق الأوسط الكبير

تعمل العولمة على تكريس حالة التجزئة التي يعاني منها الوطن العربي الى كيانات مشتتة من خلال إقامة مشاريع اقتصادية تضم دولاً معينة عربية وغيرعربية وفق ما يسمى بمشروع الشرق الأوسط الجديد الذي تسعى الولايات المتحدة الامريكية واسرائيل لتحقيقه ودعم قيامه (الخزرجي ، 2004 : 98)

هذا المشروع الذي لم يأت اعتباطاً من قبل الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط ، وإنما جاء لأهداف كثيرة بعيدة المدى منها ما يخدم المصالح الأمريكية في هذه المنطقة الحيوية ، ووجود إسرائيل التي التزمت الولايات المتحدة الأمريكية بضمان أمنها ، وقد عبرت الولايات المتحدة الأمريكية عن الدوافع الكامنة وراء طرحها لهذا المشروع حيث لخصت ذلك بمساعدة الدول المعنية بهذه المبادرة (الدول العربية وإسرائيل) وتطوير أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية بعد نشر الديمقراطية وتحقيق التقدم والاستقرار من خلال القضاء على أسباب التخلف التي تقف في وجه التقدم والتطوير (شبلي ، 2012 : 247).

ويدعو مشروع الشرق الأوسط الكبير للنظر بجدية لحل هذه المشكلة عبر ربط دول المنطقة بعدد من الأحزمة الاقتصادية والسياسية تتمثل في (بيريز، 1994 : 79–80) :

أ. يتمثل الحزام الأول في نزع السلاح حيث يقول بأن الشرق الأوسط ينفق قرابة 60 مليار دولار سنوياً ، ولو جرى تقليص هذا المبلغ إلى النصف لأمكن توفير أموال طائلة لإغراض التنمية دون المساس بالأمن القومي لأية أمة .

ب. يشمل الحزام الثاني المياه والتكنولوجيا الحيوية والحرب على الصحراء، ويهدف هذا الحزام لتوفير الغذاء وسد حاجات السكان في المنطقة.

ج. يتعلق الحزام الثالث بالسياحة التي تعد صناعة مهمة قادرة في فترة زمنية وجيزة أن تدر الأرباح وتوفر فرص عمل كبيرة .

يرى الباحث أن للعولمة الاقتصادية وخصوصاً المالية منها أثاراً اقتصادية مدمرة ظهرت على اقتصاديات دول النظام الإقليمي العربي التي شهدت تقلبات فجائية لرأس المال جراء تعاظم انسياب هذه الأموال وبشكل كبير، وتعرض عدد من البنوك العربية للأزمات سواء في المرحلة السابقة للأزمة المالية العالمية أو بعدها ، وسيادة أجواء المضاربات التجارية وما يتولد عنها من هروب لرؤوس الاموال الوطنية للخارج ، وغسيل الأموال ليس على مستوى الدول العربية ، إذ شكلت نسبة كبيرة على مستوى العالم اقتربت من (4) تريليون دولار عام (2012)، وهي الاموال القذرة التي تتولد من مصادر غير شرعية، وحدوث الازمات اقتصادية، التي عرضت السيادة الوطنية في مجال السياسية الاقتصادية والنقدية إلى مشكلات جمة ، وعملية الخداع المستمرة التي تتعرض لها بتوفير رؤوس الاموال لها، إذ تتميز عدد من دول النظام العربي بسمات عديدة كضالة حجم السوق وضعف السيولة والتقلبات الشديدة بالأسعار وغيرها.

المطلب الثاني

أثر العولمة في الأوضاع الاجتماعية والثقافية في دول النظام الإقليمي العربي

شهد الاقتصاد العالمي في العقدين السابقين (1991 – 2013) تطورات كبيرة في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في العالم، وذلك في أعقاب شيوع ظاهرة العولمة التي تبلورت بصيغة نظام جديد يتسم: بخصخصة جميع الشركات المالية، ورفع الحواجز الجمركية، وتحرير التجارة الداخلية والخارجية، والغاء الدعم للأفراد والمؤسسات والدول، وتحرير نظام الرواتب والأجور، والتأمينات الاجتماعية والصحية.

وظهرت العولمة كمرحلة متقدمة للنظام الاقتصادي الرأسمالي، وكانت نتيجة مخطط لها من قبل القوى الكبرى في العالم، مستغلة المراحل التي مرت بها البشرية في ضوء التقدم العلمي والتكنولوجي الكبير الذي أفضى لحدوث ثورة في المعلومات والاتصالات، والتطور الصناعي لبعض الاقتصاديات الناشئة والصاعدة والمتقدمة على حد السواء، وظهور الشركات الكبرى العابرة للقارات التي تغلغلت في البلدان النامية ومنها الدول العربية (انظر الجداول 1-2-3) ، واستطاعت خلال هذين العقدين نهب وسرقة مقدرات الشعوب وامتصاص دماء الفقراء ومحدودي الدخل من خلال توسعها في اقتصادياتها، إذ تعاظمت إيراداتها كثيراً على حساب البلاد النامية، بعد أن بلغت اجمالي ايرادات اكبر (500) شركة في العالم حوالي (45%) من الناتج المحلي الاجمالي العالمي ، واستحوذت على (40%) من حجم الصادرات الدولية و(80%) من مبيعات العالم تتم من خلالها، وكذلك انتاج (600) شركة منها يتراوح انتاجها (25%) من القيمة المضافة المولدة من انتاج السلع عالمياً، والاندماج المتزايد والتوسع الكبير في الاستثمارات الاجنبية وتدفق

رؤوس الأموال الأجنبية وظهور للمشتقات المالية (الرضيع، موقع منتدى الحوار المتمدن الإلكتروني في 5/26 /2013).

جدول (1) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالدول العربية		
مليار دولار	2010	%
الإجمالي العالمي	1,122.0	100
الدول النامية	524,8	46.8
إجمالي الدول العربية	64,3	5.7

جدول (2) أشكال الاستثمار الأجنبي بالدول العربية بالمليار دولار		
البيان	2009	2010
حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد	83.9	64.3
حجم الاستثمار الأجنبي غير المباشر الوارد	75.5	
الإجمالي	159.4	
حجم الاستثمارات العربية البينية	7.9	5.7
(*) جمعت وحسبت من تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2010م		

جدول (3) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة كنسبة من النتائج المحلي الإجمالي في 2010م	
الدولة	2010
الإمارات	%1.3
السعودية	%4.9
قطر	%5.1
مصر	%2.8
تونس	%2.0
سوريا	%3.1
ليبيا	%4.2

المصدر: الشقطي ، حسن . بوصلة الاستثمار الأجنبي تتجه لخليج بعد اضطرابات الربيع، الرياض، **جريدة الجزيرة السعودية** ، العدد 14219 في 3 / 9 / 2011 .

تدفقات الاستثمارات المباشرة البينية العربية وفق القطر المضيف
خلال الفترة 1995 - 2010
0
5,000
10,000
15,000
20,000
25,000
السعودية
64,255
السودان
23,312
لبنان
14,795
مصر
14,392
الإمارات
11,254
الجزائر
7,710
المغرب
6,464
سورية
5,059
تونس
4,631
الأردن
3,787
سلطنة عمان
3,424
اليمن
2,930
ليبيا
1,302
البحرين
886
فلسطين
332
قطر
318
جيبوتي
12

ولا شك أن أخطر ما جلبته العولمة يكمن في نزعتها الاستبدادية وتوجهها المحموم لتفكيك الشعوب والأمم على أسس عرقية وطائفية لتسهيل سيطرة القوى العالمية الرئيسة على مصير تلك الشعوب المفككة ودمجها في أطر وهياكل السوق العالمية بإطار تبعي انقيادي ، ورغم توظيف حقوق الإنسان وحماية الأقليات في السياسة الدولية ليس أمراً مستحدثاً ، فإنه بات في ظل الواقع الدولي الراهن المتسم بأحادية القطبية من الأمور المعتادة التي يسعى الفقه الدولي المعاصر إلى إلباسها لباساً شرعياً وقبولاً (العزاوي ، 2014 : 19) .

لذلك كان للعولمة آثار عديدة في الأوضاع الاجتماعية والثقافية في دول النظام الإقليمي العربي ، يمكن الوقوف عند أبرزها :

1. أثر العولمة في الأوضاع الإجتماعية

كان وقع صدمة العولمة عنيفاً من الناحية الاجتماعية على أغلب الدول النامية وخصوصاً مجتمعات دول النظام الإقليمي العربي لأنها لم تكن مهيئة لتلقي آثار العولمة الثقيلة، فجاءت العولمة وهذه المجتمعات تعيش ظروف التفكك القومي، والضعف الإعلامي، والتراجع الثقافي ، والإنكماش العلمي والفكري مع غياب كثير من القيم الإيجابية التي كانت سائدة في السابق، مما أوجد حالة من الفقر والبؤس والأمية ونقص الوازع الديني ، وضعف الولاء الوطني والقومي، وازدهار العرقيات والعصبيات والقوميات، الأمر الذي انعكس سلباً على تماسك الأمة وقوتها وجعلها ضعيفة لا تستطيع المقاومة ، وفي هذه الظروف جاءت هجمة العولمة فأحدثت صدعاً في جدار البناء الاجتماعي وتركت آثاراً ظاهره في هذا البناء (طشطوش ، 2014 : 61) .

لذا فالعولمة التي انطلقت من المدنية الغربية التي قامت في دول ليس لها تاريخ حضاري ، إنما لها مدركات مدنية قامت في عدد من الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية التي أخذت تشن حرباً عنيفة غير شرعية ضد عدو غير منظور ، يكمن في ثقافة الأمم الأخرى

ومعارفها وأخلاقياتها، بعد أن تجاهلت الدين، وأهملت الجانب الروحي، وأنكرت القيم والأعراف الاجتماعية ، ورفعت كل القيود عن المجتمع ، فقد تم تجاوز مجال الأخلاق عبر مظاهر الإباحية ، وساد القانون الوضعي بدلاً عن القانون الإلهي الذي جاءت به الكتب السماوية، وبات نظام العقوبات الغربي يقوم على أسس تحبذ تعذيب الجاني متجاهلة القيم التي تنادي بتنقية المجتمع وردع المتجاوزين على حقوق الآخرين (الهزايمة، 2000 : 162) .

وإلى جانب ذلك كله أحدثت العولمة صدعاً في جدار البناء الاجتماعي وتركت آثاراً قوية في المجتمع برزت في الآتي :

أ. زعزعة البناء الطبقي في المجتمعات العربية من خلال إيجاد فوارق طبقية واضحة فيه ، بما يؤدي إلى تعميق حدة هذه الفوارق بحيث يزداد الأغنياء غناً ، ويزداد الفقراء فقراً وتبدأ الطبقة الوسطى بالتآكل التي هي الأساس الذي تقوم عليه المجتمعات المدنية المتحضرة وهي بمثابة صمام الأمان في المجتمع (التويجري ، 2002 : 104) .

ب. غرس القيم والعادات والسلوكيات والأنماط الفكرية الغربية في أذهان أبناء المجتمعات العربية وخصوصاً فئة الشباب ، من أجل خلق أجيال تتنصل من قيمه وعاداته ، ولا تعد قضايا الأمة تشغل بال أبناء هذه الأجيال بقدر انشغالهم بالجري وراء تقليد الفنانين والرياضيين، بما ينعكس سلباً على البناء الاجتماعي (اليوسف ، 2006 : 29) .

وبالفعل أوجدت تطورات العولمة عدداً من الضغوط الاجتماعية في الدول العربية ، كان من أهمها :

أولا : ارتفاع معدلات البطالة مع تراجع العمل وتسريح العمالة مما ترتب عليه فقدان الأمان الوظيفي لكثير من الأيدي العاملة (منصور ، 2003 : 99 – 100) .

ثانيا : انتشار ثقافة العنف بين أطراف المجتمع التي تهدف إلى سحق الطرف الآخر أو نفيه أو إقصائه، مما أسهم في تغذية اتجاهات العنف والتطرف، وجاء انتشار ظاهرة العنف وشيوع ثقافته نتيجة لعدد من الإشكاليات الناجمة عن العولمة والتي كان من آثارها إستفحال ظاهرة عدم الاستقرار في مجتمعات الدول النامية لا سيما المعادية للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط ، ومن بينها دول النظام الإقليمي العربي التي اندلعت فيها حروب أهلية ، مثلما يحصل اليوم في العراق والسودان وفلسطين ولبنان، وذلك عندما اجتاحتها موجة من العنف الطائفي والعرقي ، الأمر الذي يثير تنبؤات بأن المرحلة المقبلة قد تشهد المزيد من أعمال العنف في ظل تشبث الولايثات المتحدة الأمريكية بأغطية الديمقراطية وحقوق الإنسان وإتخاذها ذريعة للتقسيم والتفتيت حيال الشعوب والأمم المناوئة لها (السوداني ، 1999 : 60) .

ثالثا: فرض تحديات جديدة تجاه الأسرة جراء انتشار أجهزة الاتصال الحديثة والتقنيات الهائلة وأجهزة الانترنت والفضائيات المختلفة ذات الابعاد والاتجاهات المتنوعة والتي مثلت تحدياً كبيراً إلى الاسرة العربية بصورة خاصة والى المجتمع كله بصورة عامة واشمل في كيفية استخدامها ، إذ إنها زادت في صعوبة دور الاسرة في عملية التنشئة الاجتماعية، فمثلما كان لها جوانب ايجابية كبيرة ومفيدة ، فان لها اثار لاتقل خطورة على هذه العملية الاساسية في حياة الافراد والمجتمعات ، ناتجة عن الجهة التي لا بد أن تهتم بها وتراقب استخداماتها وهل هناك حاجة أصلا الى مراقبتها ، وكيفية القيام

بذلك وغيرها من الاسئلة المختلفة ذات الاتصال المباشر بهذا الموضوع الحيوي والمهم في حياة مجتمعات الدول العربية (علي ، منتدى النور الإلكتروني في 29 /12/ 2007) .

رابعا: استغلال مبدأ التدخل الإنساني الذي أصبح يمثل في ظل العولمة حلقة من حلقات الهيمنة الإمبريالية التي عادت بمسميات وأغطية ومفاهيم تجميلية تبدو ظاهرياً مقبولة كالتعاون أو الشراكة الدولية ونشر الديمقراطية والتعددية الحزبية ومكافحة الإرهاب والقضاء على الديكتاتوريات في العالم وحماية حقوق الإنسان والأقليات المقهورة التي تتعرض لأنواع من الإبادة الجماعية (السوداني ، 1999 : 60) .

خامسا:استثمار المشكلات الناجمة عن وجود الأقليات (Minorities) القومية والدينية في بعض الدول العربية ، وتعميمها على بقية دول النظام الإقليمي العربي بحيث تبدو ظاهرة ذات نطاق عالمي تمتد آثارها لتشمل مجموعة من الدول المتقدمة والمتخلفة على حد سواء أو على الأخص ما تسمى بدول الجنوب التي يتميز واقعها بشكل عام بتفاوت اجتماعي واقتصادي وسياسي ملحوظ بين المجتمعات المختلفة (Theodor, 1978:65).

2. أثر العولمة في الأوضاع الثقافية

هناك من يفسر ظهور العولمةتفسيراً ثقافياً مرتبطاً بالديمقراطية الليبرالية الغربية التي ترفع شعار ضرورة وجود ثقافة عالمية أو بتعبير آخر ضرورة عولمة الثقافة وتحطيم الثقافات القومية لتحل محلها هذه الثقافة العالمية على اسس من الديمقراطية الليبرالية الغربية واعتبار نهاية التاريخ بما يؤكد سيطرة وهيمنة الايدولوجية الامريكية(سكران ، 2000 : 39) .

وقد بات واضحاً أن الولايات المتحدة الأمريكية قد نصبت نفسها الحارس الأمين على الديمقراطية الليبرالية الغربية ، فعملت على التبشير بالثقافة العالمية الواحدة ، وبالتالي فإنه من الطبيعي أن تتحمل العبء الأكبر في توفير الآليات الكفيلة بنشر وتصدير هذه الثقافة والتأثير العميق والخطير في الثقافات القومية وهذا ما يؤكده حجم الانفاق الأمريكي السنوي على أساليب الدعاية من أجل الترويج لثقافتها والبالغ حوالي (250) مليار دولار، مع إنشاء محطة MTV للبث التلفازي للقيام بهذه المهمة على مستوى العالم (مارتين ، 1998 : 46) .

لذا تركت ظاهرة العولمة آثارها السيئة في جميع قارات العالم ، وفي مقدمتها دول العالم الثالث ، التي ما زالت شعوبها تعيش تحت خط الفقر ويتضاعف فقرها في ظل هذه الظاهرة المدمرة التي لا تعترف إلا بمصلحة الأقوى ، فأوهام الحرية التي بشر بها منظرو ظاهرة العولمة أفضحت التجاوز المقصود الذي تمارسه دول العولمة لسيادة الدول العربية في إطارها الذي لا ينتهي أبداً إلى فضاء الحرية ، بل أن سيادة الشركات الكبرى متعددة الجنسيات ونظامها القانوني الجديد القائم على قواعد وأحكام وجزاءات قد مثل أكبر موجة لانتهاك حقوق الإنسان التي يتشدق بها دعاة العولمة ويتسترون من ورائها للتدخل في شؤون الدول العربية والدول النامية الأخرى ، من خلال التمركز الاقتصادي الرأسمالي الذي أدى إلى زيادة الفقر والجوع والعنف والأمية (الصبح ، جريدة الرأي الأردنية العدد 10401 في 1999/3/1) .

وكان لظاهرة العولمة آثار في الأوضاع الثقافية العربية ، بعد أن طالت هذه الظاهرة ثقافات الشعوب عامة التي كانت إلى عهد قريب بمثابة عوالم تكتنفها القداسة والخصوصيات والمثل ، إذ أتت ثقافتها لتشيع في العالم كله ، فكان الاختراق الثقافي الذي مارسته القنوات الفضائية وما تبثه من مظاهر الإباحية والإنحلال والسموم المبثوثة من خلال المواقع الإلكترونية، إلى جانب العلوم الفيزيائية والجينية والبيئية والطبيعية (الجميل، 2000: 38)، وكان من أهم

أهداف العولمة السعي للتأثير في الأوضاع الثقافية العربية والإسلامية وذلك من خلال (الزعبي ، 2013 : 88) :

أ. اختراق المجتمعات العربية والإسلامية، وزرع القيم والأفكار الثقافية للقوى المسيطرة في أبناء العالم العربي والإسلامي.

ب. التأسيس لهوية ثقافية وحضارية للمجتمعات العربية والإسلامية بعد إسقاط عناصر الممانعة والمقاومة لديها تجاه كل ما هو قادم من دول العولمة الغربية.

ج. فرض سياسة إعلامية قادرة على إعادة صياغة الأخلاق والقيم والعادات وفرض هيمنة ثقافية جديدة تصبّ في مصلحة الدول الغربية.

ويأتي تعرض العولمة للأوضاع الثقافية العربية من أجل اختراق الخصائص الثقافية العربية من أجل التشكيك بالحضارات العريقة التي قامت في عدد من الدول العربية والتي طغت ثقافتها وعقائدها على جميع دول العالم ،فضلاً عن سعي العولمة لتغريب الإنسان العربي في أفكاره ومناهج تعليمه وأسلوب حياته ، وذلك بالاعتماد على عدة أمور منها (الهيتي ، 2000 : 63):

أولا: التعاون الفني الغربي مع عدد من الدول العربية النفطية رغبة في السيطرة على الثروات الطبيعية وخاصة النفط .

ثانيا: الإغراق السلعي الغربية للأسواق العربية ، على أن لا تمثل هذه السلع منتجات تفيد في استدراك عجز الدول العربية في الانتاج الصناعي المتطور، وإنما تكون سلع استهلاكية ثانوية فيها هدر للأموال من غير مردود، كتلك التي تتصل بجمال الجسم والشعر والبشرة ، أو السلع التي تتعلق بالعدد المنزلية التي تهدر كثيراً من المال وتؤدي إلى كسل ربات البيوت.

ثالثا: الترويج الإعلامي المستمر للنموذج الغربي في التمدين الذي يمثل حزمة متكاملة تبدأ باللغة الركيكة ، ومطاعم الوجبات السريعة وارتداء الملابس الخليعة ، وتنتهي بالأفلام الرديئة و والأغاني التافهة والمسلسلات الهابطة التي تبثها كثير من الفضائيات التي تقدم للشباب والفتيان كثيراً من العادات والتقاليد البعيدة كل البعد عن التقاليد العربية ، بما يسيء إلى المجتمعات والأفراد .

رابعا: الدعوات المشبوهة إلى إحياء اللهجات العربية المحلية من أجل الابتعاد عن اللغة العربية الفصحى ومن ثم القضاء عليها بفرض لغات أخرى .

خامسا: نقل الأفكار والتجارب الغربية للدول العربية عبر الدارسين في الغرب ، والسعي لمنحهم مناصب قيادية ومساسة ومؤثرة في دولهم .

سادسا: تقديم التسهيلات المصرفية من أجل إيداع المدخرات العربية في المصارف الغربية ، والاستيلاء عليها بطرق شتى برزت فيها عمليات إعلان إفلاس تلك المصارف .

يرى الباحث ؛ إن المفتاح الذي تستخدمه العولمة يقوم على انتاج نظام يستهدف وعي الأفراد والمجتمعات ، وذلك باستغلال المادة الثقافية التي تعتمد على الصورة المسوقة على أوسع نطاق جماهيري ضمن أبعد مدى جغرافي من أجل نقل كل ما هو وطني قومي إلى حالة من العالمية التي تضيع فيها الحدود بين جغرافية ثقافية وجغرافية كونية ، والعمل ضمن هذا النظام يساير ركاب التجارة الحرة ضمن منطق التطور الرأسمالي القائم على التوسع المستمر خارج الحدود .

المطلب الثالث

أثر العولمة في الأوضاع السياسية في دول النظام الإقليمي العربي

جاء ظهور العولمة وانتشارها بعد ظهور النظام العالمي الجديد عام (1991) ؛ أي بعد انهيار المعسكر الشرقي الذي كان يقوده الاتحاد السوفييتي ، الأمر الذي سمح للولايات المتحدة الأمريكية بالإنفراد في قيادة العالم باعتبارها أقوى دولة فيه، وأكثر دول العالم تفوقاً في المجال العلمي والتقني مما أصابها بنوع من الغرور جعلها تسعى إلى السيطرة على جميع دول العالم الأخرى، وبخاصة الضعيفة منها في شتى المجالات التربوية والثقافية والاجتماعية والسياسية بدعوى النهوض بهذه الدول ورفع مستواها المعيشي، ومساعدتها على التنمية الشاملة وتحقيق العدالة بين أفرادها، وإتاحة فرص الاستثمار وتوفير الرفاه للجميع (الزعبي ، 2013 : 12).

ويرى عدد من الباحثين أن الظروف السياسية تعد أحد الأسباب الأساسية لتنامي ظاهرة العولمة وشيوعها ، وذلك لأن العولمة لم تنشأ من فراغ بل جاءت نتيجة ظروف ومتغيرات وتطورات هائلة شهدها النظام الدولي خاصة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية كمرحلة متقدمة ومن ثم انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي كمرحلة لاحقة، وظهور القطب الأوحد بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية التي هيمنت على مقدرات العالم في كافة المستويات ، وهناك عدد من الباحثين الذين فسروا نشأة العولمة تفسيراً اقتصادياً مرتبطاً بالسوق العالمي وتحرير التجارة ، وعمليات الخصخصة التي شغلت معظم دول العالم ، وتكوين الشركات عابرة القارات، إلى جانب أسباب اقتصادية كان لها دوراً مباشراً في ظهور العولمة (السكران ، 2000 : 38) .

وأخذت العلاقة بين الإقتصاد والسياسة تتزايد ترابطاً واندماجاً فأصبح من الصعب الحديث عن أحدهما دون الآخر ، وأصبح الإعتماد المتبادل وتبادل المنافع وتشابك المصالح من السمات

البارزة لظاهرة العولمة التي يتميز بها النظام العالمي الجديد ، إذ لم يعد بمقدور دولة واحدة بإمكانياتها الذاتية أن تعيش وتتطور وتستمر فكان لا بد لها من التعاون والترابط وبناء شبكة من العلاقات مع غيرها من الدول وخاصة على مستوى العلاقات الإقتصادية التي أصبحت تلعب دوراً كبيراً في تحليل العلاقات الدولية (طشطوش ، 2012 : 66) .

وتظهر تطبيقات العولمة وجود آثار على الأوضاع السياسية في دول النظام الإقليمي العربي وذلك من خلال الآتي :

1. يوجب أحد أهداف العولمة التي تسعى لتحقيقها سواء في دول النظام الإقليمي العربي أو في جميع دول العالم، تحجيم مسؤوليات الدول وتآكل وظائفها الرئيسية، والانتقاص من سيادتها التي ظلت تتمتع بها على المستويين الداخلي والخارجي منذ قيام الدول القومية ، فالدعوة إلى إلغاء الحدود، وحرية انتقال الأفراد والسلع والأفكار، ورفع القيود المحلية عنها، إلى جانب تعظيم عمل المنظمات العالمية ذات التأثير المباشر في شؤون الدول المحلية (طاهر ، 2008 : 262) .

2. تغيير مفهوم المواطنة تغييراً محورياً من خلال تحويله من الانتماء الضيق لوطن محدود إلى الانتساب العالمي أو الإنسانية كلها ، وهكذا فقد أطاحت العولمة بجزء كبير من السيادة التي هي أحد العناصر الثلاثة التي يقوم عليها مفهوم الدولة القومية الذي حددته معاهدة ويستفاليا عام (1648) ، ويأتي اتخاذ مؤيدي العولمة هذا الإجراء في مسعى منهم للنفاذ من مختلف الجهات إلى إقليم الدولة ، بما يمكنهم من استقطاب الشعب بكل المغريات (أسيري ، 2006 : 10) .

3. منع الدول العربية من الحصول على التكنولوجيا الحديثة المستخدمة في مجال تطبيقات التطور العلمي ، وذلك جراء ما يفرضه النظام العالمي الجديد من قيود لمنع امتلاك القدرات النووية سواء في المجالات المدنية أو العسكرية، الأمر الذي يترتب عليه أن تنفرد مجموعة الدول النووية بالقدرة المطلقة على إملاء سياساتها بعد حرمان باقي دول العالم من ذلك ، بما يعطي المؤشرات عن تقسيم العالم إلى قسمين لا يتحقق بينهما تكافؤ الفرص ، ولا المساواة في اتخاذ القرارات السياسية التي تهم العالم كله ، أو تخص منطقة محدودة فيه ، بل إن هذا الأمر يلقي بضلاله على أداء مجلس الأمن الدولي الذي باتت قراراته تفتقر للموضوعية المجردة (طاهر ، 2008 : 266).

4. تعزيز الدعوة لفرض النموذج السياسي الليبرالي الغربي وترويج نجاحه بصور مختلفة والدعوة إلى تبني هذه الأيديولوجية وهذا النظام مع التنديد بغيره من الأنظمة السياسية ، وقد وصل هذا الأمر إلى حد فرضه بالقوة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية حفاظاً على مصالحها الإستراتيجية وأهدافها بعيدة المدى دون مراعاة خصوصيات الشعوب والأمم ، وعدم مراعاة الطروف الاجتماعية والثقافية والدينية وأوضاع هذه الشعوب عبر أسلوب فرض الإملاءات وفق نظرية ما ينجح في الغرب لا بد أن ينجح في الشرق ،ووفقاً لذلك تعيش شعوب عدد من الدول العربية ظروفاً مأساوية فرضتها الدعوة الغربية المعولمة لإجبارها على السير وفق نظام سياسي واقتصادي واحد يتفق مع أهداف زمصالح الغرب، والتي من أهمها تطويع المنطقة كلها بما تحويه من خيرات لمصلحتها (طشطوش ، 2014 : 78) .

5. تحقق ما سعت إليه العولمة ومريديها في رسم صورة في العقل الجمعي العربي بأن العولمة تمثل تطور موضوعي يتصل بحركة العلم والتقدم التكنولوجي في مجال الاتصالات

والمعلوماتية ، ومن ثم فهي بعيدة عن أشكال التحيزات الفكرية ، أو التوظيفات السياسية ، وأنها ليست أيديولوجيا ، ونجحت العولمة في النفاذ إلى عقول عدد من المفكرين العرب ومنهم محمد عابد الجابري الذي يرى أن العولمة ليست مجرد آلية من آليات التطور الرأسمالي ، بل هي أيديولوجية ، تعكس إرادة الهيمنة على العالم، وبأنها تقوم على ثلاث ركائز هي (الجابري ، 1997 : 145) :

أ. شل الدولة الوطنية من أجل تمكين شبكات الرأسمالية الجديدة الشركات الكبرى عابرة للقارات .

ب. توظيف الإعلام ووسائل الاتصال الحديثة في عملية اختراق ثقافي واستعمار العقول.

ج. التعامل مع العالم ومع الإنسان في كل مكان ، تعاملاً لاإنسانياً تعاملاً يحكمه مبدأ البقاء للأصلح ، والأصلح هو الناجح في كسب الثروة والنفوذ وتحقيق الهيمنة .

6. يتجسد سلوك العولمة تجاه الأوضاع السياسية بغلبة الجانب غير الإنساني في السلوك المعولم، وذلك من خلال قيام الدول المعولمة بحمل مجموعة من الممارسات والسلوكيات التي تتجسد في العولمة ، وبتأمل هذه الممارسات تبرز مجموعة من القيم الفرعية تتمثل في : قيمة المصلحة الخاصة للدول الفاعلة في ممارسة العولمة على مستوى باقي الدول الأخرى ، ويأتي على رأس المصالح الخاصة لهذه الدول مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية في الاقتصاد والهيمنة ؛ وذات القيمة على مستوى المؤسسات والشركات الكبرى في زيادة ثرواتها ورؤوس أموالها ؛ وقيمة المصلحة الخاصة على مستوى الأفراد في تحقيق مزيد من الرفاهية لهم ؛ وقيمة الشرعية الدولية بوصفها من أدوات شرعنة الهيمنة وتحقيق المصالح الخاصة للدول

المعولمة ؛ وقيم الحرية بكل أنواعها بوصفها وسيلة لتحقيق مصلحة الدول المعولمة في الداخل والخارج ؛ وقيم الديمقراطية بكل أنواعها بوصفها وسيلة لتحقيق مصلحة الدول المعولمة في الداخل والخارج ، والقيمة الميكافيلية الغاية تبرر الوسيلة من أجل الهيمنة وتحقيق المصلحة الخاصة للدول المعولمة ؛ وقيمة الأمن بوصفه غاية في ذاته ؛ وقيمة القوة بوصفها وسيلة لتحقيق الأمن ، والمحافظة على مصالح الدول المعولمة ، ويتفرع منها : قيمة الدفاع ضد الأخطار الخارجية للمحافظة على أمن الدول المعولمة ومصالحها ، وقيمة الردع لمنع الآخرين من محاولة تهديد أمن الدول المعولمة (أحمد ، 2008 : 201) .

7. جعل الدول العربية ضعيفة وتابعة من خلال تقييدها بالمعاهدات والاتفاقيات الطويلة المدى التي تتيح للولايات المتحدة الأمريكية إبقاء قواتها وقواعدها في المنطقة العربية، الأمر الذي يترك آثاراً اجتماعية ونفسية وثقافية سيئة لدى المواطن العربي الذي أخذ يشعر بالضعف والقهر والإذلال، مما انعكس آثارها السيئة على وضعه النفسي ووضع بقية الأفراد في المجتمع ككل، وبالتالي على النظام الاجتماعي عموماً والأوضاع السياسية خصوصاً (طشطوش ، 2014 : 83) .

8. وضعت العولمة دول النظام الإقليمي العربي تحت المراقبة ومتابعة تحركات الدول والأفراد على كافة الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعسكرية ، وهذا يعد عائقاً أمام التقدم والرقي والازدهار وهاصة بعد تنامي ظاهرة الإرهاب في العالم والزخم الإعلامي المرافق لها الذي يتهم العرب والمسلمين بالتطرف والإرهاب والأصولية (أسد ، 2003 : 35) .

9. جعلت أطراف العولمة الأمن القومي العربي هشاً ضعيفاً ممزقاً وذلك من خلال دعم إسرائيل مادياً ومعنوياً سياسياًوعسكرياً ، مع الحفاظ على تفوقها وبجدارة على الدول العربية ، وترجيح

كفتها عبر تزويدها بأحدث التكنولوجيا العسكرية ، وغض الطرف عن امتلاكها ترسانة هائلة من السلاح النووي وأسلحة الدمار الشامل الأخرى ، والتغطية على انتهاكاتها لحقوق المواطنين العرب واضطهادهم (طشطوش، 2014 : 84) .

يرى الباحث ؛ إن الولايات المتحدة الامريكية عملت في اطار ظاهرة العولمة على التوجه نحو الدول العربية من أجل تسخير الأوضاع السياسية لصالح الاهداف الاقتصادية للفئات الفاعلة في العولمة بما يزيد من عدم المساواة الاقتصادية وتقويض مبدا الرفاهية للدول، وذلك من خلال :

أ. خلق مناخ سياسي مشابه لما هو موجود في الدول الغربية .

ب. استخدام ورقة الديمقراطية وحقوق الانسان ضد الدول العربية التي تتخذ مواقف معارضة لها .

ج .هيمنتها على الامم المتحدة ومجلس الامن واستخدامها لمبدأ حق التدخل اتجاه دول معينة ، واصدار قرارات تخدم مصالحها.

المبحث الثاني

تحديات العولمة تجاه دول النظام الإقليمي العربي

لقد صعبت العولمة على الدول بأن تبقى بمعزل عن بعضها ، وإن ظهور النظام العالمي الجديد الذي تشكل على أنقاض الحود القديمة بين الشؤون الخارجية والمحلية ، وبين الأقتصاد والأمن القومي ، وباتت مواجهة التحديات في عصر العولمة تتطلب تحولاً في طرق التفكير حول العالم وفي طريقة رسم السياسات ، فهي تتطلب مزيداً من الديناميكية للاقتصاد والأمن والسياسات الحكومية ، إذ تكمن تحديات العولمة في كيفية الإستفادة من بعض الميزات الإيجابية للعولمة وتقليل الآثار السلبية لها ، ويتطلب هذا مزيداً من الاتجاهات التكاملية في السياسات والآليات في اتخاذ القرارات التي تسرع تطبيق ما يلزم في عملية مواجهة التحديات .

وقد واجهت دول النظام الإقليمي العربي كوحدة حضارية وكيان جغرافي ومصالح اقتصادية وسياسية واجتماعية ، جملة من التحديات الناجمة عن ظاهرة العولمة التي تبلورت نتيجة التفاعل بين ما هو داخلي وخارجي ، وهي بذات الوقت تحديات للأمن القومي العربي مثلما هي تحديات للأمن الوطني للدول العربية منفردة ، كونها تمثل مصادر تهديد تختلف من دولة إلى أخرى وتتحكم بها امكانات الدول بجوانبها المتعددة ،نظراً لما لها من تأثيرات سلبية على الحالة النفسية والمادية للمواطن والمجتمع والدولة العربية .

يتناول هذا المبحث تحديات العولمة تجاه دول النظام الإقليمي العربي من خلال المطلبين الآتين:

المطلب الأول : التحديات السياسية والأمنية .

المطلب الثاني : التحديات الاقتصادية والثقافية .

المطلب الاول

التحديات السياسية والأمنية

تعرض الأمن القومي العربي لتحديات العولمة التي عملت على إدخال النظام الإقليمي العربي في متاهة الصراع الدولي الذي شهده مجرى العلاقات الدولية ، الأمر الذي سمح ببروز عدة مظاهر أدت بالنتيجة للتأثير على هذا النظام وذلك منذ مطلع العقد الأخير من القرن العشرين، زادت في ترسيخ الجوانب القطرية على مستوى الفكر العام والمفاهيم القيمية والسلوك وبالتالي جعلت من التوجه القومي يتراجع بشكل كبير، وقد تجلى ذلك في تفكيك وحدات النظام الإقليمي العربي بأسلحة محلية مستندة الى دعم خارجي مع تراكم الازمات العربية البينية وضياع القدرة الجماعية على الاستجابة للتغيير (الخزرجي ، 2004 : 133) .

ويمكن الوقوف عند أبرز هذه التحديات على النحو الآتي :-

1. التحديات السياسية

أ. **اختلال العلاقة بين وحدات النظام العربي** : جاء الاحتلال العراقي للكويت عام (1990) نتيجة خطأ في حسابات صانع القرار في العراق الذي اعتقد أن القوى الكبرى في العالم منشغلةتماماً بتصفية ما تبقى من آثار الحرب الباردة الى درجة أنهم لن يهتمواكثيراً بمصير رقعة صغيرة في الصحراء أو عدد من آبار النفط في الخليج العربي (سيرل،1992 : 58) .

وتأتي تحديات العولمة في هذا الجانب من خلال أسهام القوى الراعية لها في التعرض لأزمة الخليج الناجمة عن الإحتلال العراقي للكويت في (2 آب 1990) ، وذلك دون منح النظام الإقليمي العربي الوقت اللأزم للتعامل وفق المعطيات المتوفرة لدى الشعوب والدول في هذا

النظـام ، فقـد سـاعد خضـوع بعـض الـدول العربيـة للمـؤثرات والضغـوط الامريكيـة فـي تـأزيم العلاقات بين عـدد من دول النظـام الإقليمـي العربـي وتصعيـد الأزمـة الـى درجـة خطيـرة أدت إلـى تعميـق الإنقسـامات العربيـة وتنـامي عوامـل عـدم الاسـتقرار بيـن وحـدات النظـام العربـي (الخزرجي ، 2004 : 132).

لذلك جاءت ضغوط الولايات المتحدة الأمريكية تجاه دول النظام الإقليمي العربي ، متزامنة مع الأسباب المتعلقة بالإبقاء على الجوانب الأخطر من النظام الأحادي القطبية تحت السيطرة، فكان إندلاع حرب الخليج الثانية عام (1991) إرضاءً لقوى العولمة من الذين يعولون على القوة كأداة للدبلوماسية استناداً لعبارة كلاوزفيتز المأثورة " **ليست الحرب إلا استمرارا**" **للمساومة السياسية بطرق أخرى** "، حيث كانت أفكار وآراء هؤلاء معبرة عن جيل كامل من الضباط العسكريين في سبعينيات القرن العشرين الذين عايشوا إخفاق الولايات المتحدة الأمريكية في حرب فيتنام، التي كانت تستند على إستراتيجية كندي – جونسون القائمة على الرد المرن والتصعيد المتدرج، فيما تقوم العقيدة الجديدة كما عبر عنها كاسبر واينبرغر وزير الدفاع الأسبق " **عدم دخول الولايات المتحدة الحرب إلا في حالة الدفاع عن** "**المصالح حيوية** " **مع توفير ما يكفي من التأييد الشعبي والالتزام البرلماني بتأمين الموارد اللازمة لتحقيق الهزيمة الحاسمة للعدو**" ، ثم جاء كولن باول رئيس هيئة الأركان في عهد الرئيس الأمريكي بوش الأب ليتبنى تلك العقيدة أثناء حرب الخليج الثانية (براون، 2004، 27).

وقد مر الأمن القومي العربي خلال هذه الأزمة وبعدها بمأزق وجود وليس مجرد تهديدات مثل تلك التي قد تتعرض لها أي دولة ، وأنما أصبح الوضع خطيراً وينذر الأمة العربية بأنها مهددة بالإنقطاع عن وجودها كأمة فضلاً عن تهديد دول النظام الإقليمي العربي بالتفسخ

والتفكيك على أيدي قوى عالمية عاتية ومحلية شتى ، وكان من الطبيعي أن يمتد اختلال العلاقة بين وحدات النظام العربي إلى كافة مجالات الأمن القومي العربي ، بعد أن تزايدت تبريرات صناع القرار العربي لخيارات محددة سلفاً من جانبهم تتعلق بتوزيع الاتهامات فيما بينهم، أو للتشهير بخيارات الآخرين ، خاصة بعد أحداث الحادي عشر من أيلول (2001) التي جعلتهم على المحك بعد تزايد الفجوة الواسعة في الثقة بينهم وبين شعوبهم نتيجة الضغوط الأمريكية التي تتحدث عن حرب عالمية ضد ما يسمى بالإرهاب، الأمر الذي أفرز عن الحاجة الماسة إلى ثورة حقيقية ضد السلطات الحكومية القائمة ، وإلا فإن استمرار الحال يعني استمرار وضع لا يمكن أن ينتج عنه إستراتيجية ذات قيمة ، لأنها تكون بدون أهداف طموحة وتوجهات عريضة مستقاة من تحليل موضوعي تاريخي مع تحديد مهام مباشرة وواضحة في كل زمان ومكان (الجمال ، 2001 : 118) .

ب. **التعرض للهوية الوطنية في عدد من دول النظام الإقليمي العربي :** تتميز كل أمة من الأمم وتنفرد بهويتها الوطنية وشخصيتها القومية وخصوصياتها الثقافية وطابعها المختلف عن غيرها من الأمم ، وهذه حقيقة ثابتة بالتاريخ والجغرافيا ، وتؤكد عليها معطيات الواقع وشواهد الحاضر ، ويأتي تباين الشعوب وتمايزها في مجموعة من العناصر التي تتشكل منها الهويات والخصوصيات الثقافية ، ومنها ما يتعلق بالبيئة والسكان ، والثقافات واللغات ، المعتقدات والتقاليد ، القيم والأخلاقيات ، النظم والتشريعات ، وفي مسائل الحياة وطرائق العيش ، وفي النظرة إلى الكون وفي تفسير طبيعة الإنسان ، وأسياسيات إشباع حاجاته وعلاقته بأخيه الإنسان وبالمجتمع وبالكون كله،مادياً ومعنوياً (سكران ، 2000 : 37) .

وتعرضت الهوية الوطنية في دول النظام الإقليمي العربي وشعوبها إلى ظروف صعبة جعلتها تواجه تحديات باتت تتهدها، ليس فقط في هويتها كشعوب تتطلع إلى تحقيق نهضتها وتقدمها واستقرارها، بل تواجه تحدياتوأخطاراً تهددكثيراً منها في كيانها كوجود (الجابري ، 2011 : 12) .

ومرت عدد من الدول العربية بأحداث هددت وجودها ككيان سياسي وشهدتوضعاً متأزماً شديداً ، ومنها لبنان على سبيل المثال لا الحصر التي تعرضت هويتها العربية للقمع نتيجة التدخلات المباشرة من قبل عدد من الأطراف الخارجية الأجنبية والعربية بشؤونه الداخلية ، الأمر الذي أوصل الحالة إلى مرحلة تصفية الحسابات بين تلك الأطراف من جهة ، وبينها وبين بعض الأقليات اللبنانية من جهة أخرى ، ولم يكن بمقدور أحد ان يقدم الحماية للاقليات الثقافية والدينية فيها ، وفي المغرب العربي لم تكن مقولات توحيد دوله الاربع (المغرب ، الجزائر ، ليبيا ، تونس) تبدو مشرقة،فضلاً عن الوضع في العراق والسودان وفلسطين واليمن (سيرل ، 1992 : 69) .

لذلك فإن النظام الإقليمي العربي قد مر ولا زال في مرحلة مخاض عسيرة وغدا موقفه يتصف بالحرج والقلق جراء احتماء بعض وحداته بخيمة أمنية نسيجها غير عربي ووصفت هذه المرحلة بانها مرحلة اختلال التوازن ، حيث انضوت العديد من دول النظام الاقليمي العربي تحت ظل الهيمنة الامريكية وخضعت للضغوط والتوجهات الامريكية (الخزرجي ، 2004 : 133) .

ثم جاءت إشكالية الاتّصال بين اللغة والهوّية التي أوجدتها ظاهرة العولمة لتثير أسئلةً بشأن وحدة الأّمة العربية ومسار تطّورها السياسي ، من خلال تعرض العلاقة بين الشعوب

العربية والأقلّيات القومية المتواجدة في عدد من دول النظام الإقليمي العربي إلى الدخول في مشكلات عديدة جراء تخويف الأقليات من الاندماج مع الأكثرية القومية التي تقطن تلك الدول ، وإلى جانب ذلك طرحت تلك الإشكالية مسألة اضطراب الهوّية حين تصطدم الفصحى بالعامّية، وتأسيس مفارقة ثقافية ترسم الحدود والخصائص وتفّرق بين الناس وتصنّف الجماعات إلى طبقاتٍ تفتقر إلى لغةٍ جامعة في حياة التخاطب اليومي. هذه الفوضى عزّزت الجدل بشأن حماية الهوّية المشتركة من الاختراق والانشقاق بين مراكز قوى الجماعة الوطنية التي تعيش في بيئةٍ حضارية واحدة. وزاد الطين بلّة تدخّل القوى الأجنبية في ترتيب برامج للتعليم، ما فتح ثغرةً في إطار الوحدة خصوصًا في مرحلة العولمة وما خلّفته من تأثيراتٍ سلبية (بعلبكي ، 2013 : 213) .

ج. **زيادة التقوقع القطري** : يتعايش في النظام الاقليمي العربي مفهومين متناقضين يتصارعان فيما بينهما داخله ، فهناك الدعوة القومية التي يقوم عليها النظام تستند للشرعية القومية المكونة له والمرتبطة بعدد من القيم السياسية ، والامن والوحدة والتنمية العربية ، يقابلها نشاة الدولة القطرية التي تعني تجزئة المصلحة العامة الى عدة مصالح ، وبعدد الدول القطرية في الوطن العربي التي عرفت بالمصلحة الوطنية ، وقدمت هذه المصلحة على المصلحة القومية للعرب وباختلاف مصالح كل دولة قطرية مع شقيقتها ، الأمر الذي أدى الى ولادة الأزمات القطرية (الهزايمة ، 2000 : 311) .

وقد نتج عن ذلك زيادة هائلة في إجراءات التقوقع القطري في مواجهة الاقطار العربية الاخرى ، ومن هذه الاجراءات ، التوسع في الإجراءات الأمنية على الحدود وفي المطارات والموانئ وتكثيف التعتيم الاعلامي في عدد من الاقطار العربيةوخصوصاً فيما يتعلق بالتطورات في

الاقطار العربية الاخرى ، ووضع قيود جديدة على انتقال رؤوس الاموال والعمالة والافكار والبضائع ووسائط النقل بين الاقطار العربية (الخزرجي ، 2004 ، 134) .

وتتجلى مظاهر تعميق أزمة النظام الإقليمي العربي وزيادة التقوقع القطري فيما يلي (الهزايمة ، 2000 : 312) :

أولا: تعطيل انعقاد اعمال مؤتمرات القمة العربية .

ثانيا: اللجوء للغرب عند الازمات العربية .

ثالثا: تطبيق قرارات الامم المتحدة وتعطيل قرارات جامعة الدول العربية .

2. التحديات الأمنية

شهد العالم المعاصر اختلافات كبيرة بعد انتهاء الحرب الباردة عام (1991) ، عما كان كان عليه قبلها وأثنائها ، فقد نتجت عن هذه الحرب ظواهر وإشكاليات أحدثتتغيراً في الأهمية النسبية لعناصر قوة الدول في عالم اليوم ، فلم تعد القوة العسكرية لها ذات الأهمية النسبية التي كانت تحظى بها من قبل بوصفها أداة لتحقيق أهداف الدول وأمنها القومي بل صارت المعرفة العلمية والتطور التكنولوجي هو العنصر الأكثر أهمية يليه في ذلك العنصر الاقتصادي ، وصارت القوة العسكرية تتأثر بهذين العنصرين ، بمعنى أن هناك علاقة إرتباطية بين زيادة أو انخفاض القدرة العسكرية للدولة وازدياد أو انخفاض قدرتها المعرفية والاقتصادية ، وفي هذا الإطار تتشكل مجالات جديدة للتفاعلات الدولية ، وتبرز قضايا جديدة لم تكن لها الأهمية الحالية من قبل ، كقضية نقل التكنولوجيا أو سرقتها عبر التجسس العلمي والاقتصادي ، ومن ناحية أخرى ازدادت الهوة التي تفصل دول الشمال المتقدم عن دول الجنوب المتخلف ،

الأمر الذي فرض حالة التهميش على بعض دول الجنوب ، وعلى مستوى القوى الكبرى في العالم حدث تغير هام في توزيع موارد القوة ، إذ إن أقوى الدول عسكرياً وسياسياً باتت تعاني من مشكلات إقتصادية بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية ، فهما دولتان ذات قدرات عسكرية هائلة ، لكنهما يعانيان من أزمات إقتصادية حادة ، فيما تقدم اليابان وألمانيانموذجاً عسكياً ، إذ تتوافر لهما عناصر القوة الاقتصادية والعلمية والمعرفية ولا تمتلكان قدرات عسكرية تتناسب مع هذه العناصر (علي ، 1999 : 66–68) .

ورغم ذلك فقد تعرض النظام الإقليمي العربي إلى تحديات أمنية برز فيها :

أ. **التواجد العسكري الأجنبي في المنطقة العربية :** نجم هذا التواجد العسكري الأجنبي عن الضغوط والمواقف الأمريكية المبينة على تطلعها لأداء الدور المنوط بها على الساحة الدولية بشكل عام والمنطقة العربية بشكل خاص ، بعد تفردها بالهيمنة على النظام الدولي الأمر الذي دفعها لدراسة العديد من البدائل والخيارات التي كانت مطروحة أمامها، فعرضت أمام صناع القرار السياسي الخارجي الأمريكي المؤلفات التي أصدرها عدد من الباحثين والمفكرين الغربيين والتي تتحدث عن الصراع الحضاري والفكري الذي سيطغي على العالم خلال القرن الواحد والعشرين، فكان ما أدلى به صموئيل هنتنغتون – أستاذ العلوم السياسية بجامعة هارفارد السابق– في مؤلفه " صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي " يشكل صورة لما سيشهده هذا الصراع في القرن الواحد والعشرين، حيث يقوم الافتراض الأساسي في هذا الكتاب على " أن الثقافة أو الهوية الثقافية الحضارية هي التي تشكل نموذج التماسك، والتفكك، والصراع في عالم ما بعد الحرب الباردة "، ويضيف الكاتب بأن عالم ما بعد الحرب الباردة يتكون من ثمان حضارات تعد الديانة خاصيتها

الأساسية من أجل التعريف بها، وهذه الحضارات هي: الحضارة الغربية وتضم النموذجين الأوروبي والأمريكي وبعض الدول التي أستوطنها الأوربيون مثل أستراليا ونيوزلندا؛ والحضارة الكونفوشيوسية أو الصينية؛ والحضارة اليابانية؛ والحضارة الهندوسية أو الهندوكية؛ والحضارة الأرثوذكسية؛ وحضارة أمريكا اللاتينية؛ والحضارة الإفريقية ؛ الحضارة الإسلامية، لذلك أهتمت الولايات المتحدة الأمريكية بما أشار له هنتنغتون بأن الحضارتين الإسلامية والكونفوشيوسية هما الحضارتان اللتان لا يمكنهما الاندماج في الحضارة الغربية وتسعيان للتحديث بدون تغريب وأن الصراع بينهما وبين الحضارة الغربية حتمي (هنتنغتون، 1999، 15).

وقد سمح هذا كله في تغليب الرأي القائل إن الطبيعة الإيديولوجية " **الليبرالية الجديدة** " لا بد أن تشيع من أجل فرض الهيمنة الأمريكية بحيث تعطي لنفسها المشروعية في التصرف باستغلال القانون والأمم المتحدة لتحقيق ما تريد وأن نظامها ذا القطب الأوحد يرى في منطقة الشرق الأوسطمركزاً مهماً لمصالحه وتطلعاته مع ارتباط كل ذلك بحتمية فرض النموذج الأمريكي على العالم، القائم على قاعدة أن النظام الرأسمالي الأمريكي هو نهاية التاريخ (فوكوياما ، 1992 ، 86).

لذلك عملت الولايات المتحدة الأمريكية على زيادة الموقف السياسي والأمنيتعقيداً من خلال زيادة تواجدها العسكري في المنطقة العربية ، إلى جانب القوات البريطانية والفرنسية لا سيما في منطقة الخليج العربي بعد أن تم توقيع اتفاقيات عسكرية وأمنية تضمنت إضفاء الشرعية على استمرار الوجود العسكري في الأراضي والأجواء والمياه الإقليمية العربية ، وقد مثل هذا التواجد العسكري الأجنبي ما يلي (الخزرجي ، 2004 : 136) :

أولا: أداة لضمان استمرار مصالح الولايات المتحدة الأمريكية والأطراف الغربية في المنطقة العربية .

ثانيا: وسيلة لتقطيع المتبقي من روابط التعاون الدفاعي العربي المبنية على حقيقة الأمن الجماعي والمتبادل ، وليس على ربط الدول العربية باتفاقيات أمنية مع قوى أجنبية تبحث عن أمنها ومصالحها قبل كل شيء.

ثالثا: قوة ردع لدفع بعض الأطراف العربية للخضوع للإرادة الأمريكية الساعية لضبط التوازنات في المنطقة ،وقيداً على الإرادات الوطنية والقومية للدول العربية .

ب. **الإحتلال الأمريكي للعراق عام (2003)** : تعد المنطقة العربية وعلى وجه الخصوص منطقة الخليج العربي من أكثر المناطق العربية والإسلامية تأثراً ببيئة النظام الدولي الجديد ومكوناته ومفاهيمه وأسسه وقواعده التي تبلورت في ظل ظاهرة العولمة ، هذا النظام الذي أخذ يتشكل مع مطلع عقد التسعينيات؛ وكان ينظر إلى منطقة العربية على أنها منطقة استراتيجية بالنسبة لهذا النظام وفق صيغته الجديدة في أعقاب الحادي عشر من أيلول (2001)، بعد أن رفعت الولايات المتحدة شعار الحرب على الإرهاب ، وطيلة الحقب الزمنية السابقة لتلك الإحداث كانت معادلة التوازن الإقليمي في منطقة الخليج العربي تعتمد على الأطراف الرئيسة في المنطقة، وهي: دول مجلس التعاون الخليجي ؛ والعراق ؛ وإيران، فضلاً عن الولايات المتحدة التي لها مصالح بالغة الحيوية في هذه المنطقة الاستراتيجية ، فهي التي عملت على إخراج العراق من هذه المعادلة بعد أن شعرت أنه يشكل تهديد لمصالحها في الخليج ، ومما لا شك فيه أن احتلال العراق والتواجد الأمريكي المباشر في منطقة الخليج ، قد

غيّر من معادلة توازن القوى الإقليمي في منطقة الخليج العربي جملة وتفصيلاً ، خاصة بعد الانسحاب الأمريكي من العراق نهاية عام (2011) وترك مقدرات المنطقة تحت السيطرة والنفوذ الإيراني، بعد أن جاء المشروع الأمريكي المعلن في احتلال العراق عام (2003) بأفكار ورؤى من أجل إدارة هذا البلد عبر التبشير بالديمقراطية وإنهاء الديكتاتورية فيه (العربي ، 2013 : 26) .

ج. **تحديات الفاعلون الجدد من غير الدول :** لم تعد الدولة الممثل الوحيد في السياسات الداخلية والإقليمية والعالمية ، إذ بدأ يزاحمها ممثلون آخرون كالفاعلين من غير الدول (Non State Actors) الذين تعمق دورهم في المنظور التعددي في العلاقات الدولية في ظل ظاهرة العولمة ، هذا الدور الذي لا يختزل التفاعلات السياسية في الدول ، وإنما يراعي التأثيرات التي بات يحدثها الفاعلون من غير الدول في تلك السياسات ، وأن مرد هذه النظرة نابع من الدور الذي أحدثه هؤلاء الفاعلون من تغييرات بنيوية في طبيعة النظام العالمي ، والتي ترافقت مع انكشاف سيادة الدولة ، وتداعي وظائفها الأمنية والتنموية والاجتماعية ، وبالتالي بدت هناك بيئة ممهدة لتنامي تأثيرات الفاعلين من غير الدول ،فضلاً عن تغير أشكالهم ، ومضامين تأثيراتهم (علي ، 2013 : 3) .

وأضاف الحراك الشعبي الذي حدث في عدد من الدول العربية والذي أفضى لما يسمى ثورات الربيع العربي، تطوراً جديداً إلى الدور المؤثر الذي لعبه الفاعلون الجدد – الإسلاميون– بعد وصول بعضهم إلى سدة الحكم ، وبالتالي بدا هؤلاء الفاعلون يكتسبون شرعية دولية وإقليمية ، إضافة لما حصلوا عليه من شرعية وتأثير محليين في

مجتمعاتهم التي نشأوا في ظلها ، مما اضطر المجتمع الدولي إلى الاعتراف بأهميتهم ، باعتبارهم شريكاً مهماً في عمليات إعادة بناء الدولة (غانم ،2013 :23) .

ومع كل ذلك ؛ لا يزال كثير من الدراسات في حقل العلاقات الدولية ، وفي مجال السياسة الخارجية ينظر لهؤلاء الفاعلين مهدداً للأمن والسلم الدوليين ، ومقوضاً لأركان العالم الرسمي ، ويعد حزب الله اللبناني من الفاعلين الجدد المؤثرين في المنطقة العربية بما فيها دول الخليج العربي ، فنشاط هذا الحزب يتعدى حدود دولة واحدة لأنه من الفاعلين العابرين للحدود ، فقد أصبحت خريطة الفاعلين من غير الدول في المنطقة تتسم بالتعقيد، نتيجة تنوع أنماط الفاعلين النشطين فيها. فمن حيث مستوى نشاط الفاعلين، يمكن التمييز بين الفاعلين الجدد من غير الدول الذين ينحصر نشاطهم في دولة واحدة فقط، مثل الأحزاب السياسية، والمحاكم الإسلامية، والفاعلين العابرين للحدود، الذين يتعدى نشاطهم حدود دولة واحدة ، مثل حزب الله ، وتنظيم القاعدة ، والشركات متعددة الجنسيات (رجب ، 2012 : 36) .

د. **تحديات استراتيجية حلف الناتو في المنطقة العربي** : شهد عام (2004)تطوراً نوعياً في اهتمام حلف الناتو بالمنطقة العربية عموماً ، وذلك في ضوء القرارات التي صدرت في مدينة إسطنبول التركية بعد انعقاد قمة للحلف في يومي (28 – 29 حزيران) من ذلك العام، واستهدفت تطوير علاقة الناتو بالمنطقة جراء الأحداث التي أثرت في أمن منطقة الشرق الأوسط ككل، وانعكاسات ذلك على الأمن الأوروبي والأمن الدولي، بعد نجاح الحلف في العمليات العسكرية في أفغانستان، وتسوية بعض المشاكل الأوروبية، وتضمن التوجه الجديد للحلف الإسهام في خمس قضايا مهمة ، وهي : عملية السلام في الشرق الأوسط ، والوضع الأمني في العراق ، وعمليات الإصلاح السياسي في

دول المنطقة ، ومكافحة الإرهاب ، ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل (العربي ، 2013 : 116) .

وقد كان هدف مبادرة اسطنبول توسيع نشاطات الناتو لتصل الى بلدان شمال افريقيا والشرق الأوسط عبر تعميق شراكة الحلف مع مصر، والمغرب، وتونس، والجزائر، وموريتانيا، والاردن، واسرائيل ، إذ إن مساعي الناتو تجاه هذه الدول كان قد بدأ منذ عدة سنوات، فقد سبق للحلف أن عَدّ بعض هذه الدول ضمن الحلفاء الرئيسيين من خارج الناتو ، وتتضمن خطة الناتو تعزيز الروابط العسكرية مع دول المنطقة من خلال اجراء مناورات عسكرية مشتركة، وعمليات عسكرية مشتركة. وأن تعاوناً مماثلاً قد عرض على عدد أكبر من الدول العربية ، فكانت البداية من دول الخليج العربي. عبر التركيز على قضايا «أمنية» تخدم الطرفين في تحقيق غايتهما لترسيخ السلام والاستقرار. وقد أبدت الدول الخليجية اهتماماً كبيراً بتمتين علاقاتها مع حلف الناتو (الجندي ، 2004 ، 2) .

يرى الباحث ؛ إن العولمة ليست فكرة ولا تياراً ولا أزمة ولا إتجاهاً ، إنها وضعية كونية جديدة برزت على شكل ظاهرة اخترقت كل مجالات الحياة ، وتركت بصماتها على مختلف جوانب التعامل الإنساني ، وقد جاءت نتاج لجملة من التطورات الكبرى التي حدثت على نحو جوهري في العالم ، فسقوط الشيوعية وإخفاق كثير من مشروعات التنمية في الدول النامية والفقيرة ، يقابله التقدم الباهر الذي يحرزه العلم وتطبيقاته التقنية والصناعية ، وتغير نظرة الناس للكون والحياة ، وغياب العديد من الأطر الأخلاقية والإنسانية ، كل ذلك أسهم على نحو مؤثر في بزوغ العولمة واجتياحها للعالم على الصورة الماثلة اليوم ، وقد انتج ذلك كله ولو بشكل عرضي عن تحديات ومشكلات لدول النظام الإقليمي العربي تناولها هذا الفصل ، لكن الحقيقة الماثلة أمام أعين

المبصرين وعقولهم تثبت أن العالم يشكو من أزمات كثيرة توارثها عبر الحقب والمراحل الزمنية السالفة ، تزامن معها النسيج العام للحياة المعاصرة الذي ظهر بصيغ وأشكال معقدة عملت على صيغتها أيادي ماهرة في استغلال الشعوب ومقدراتها ، فبات الأمر يحتاج إلى امتلاك عقول نيرة وتفعيل العمل الجاد من قبل أصحاب البصيرة النافذة على مقدار ما يمتلكون من شمول العمل والحركة وقوة الاحتمال .

المطلب الثاني

التحديات الاقتصادية والثقافية

طالت ظاهرة العولمة مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والتربوية ولو بشكل متباين بين الدول والشعوب ، فإنها قد طالت أيضاً العديد من المفاهيم الفردية والجماعية التي دفعت العديد من الدول لتغيير منظومات القيم فيها من أجل ركوب مديات العولمة بحثاً عن تعظيم إمكاناتها ، أو دفعاً للمخاطر والتهديدات التي قد تكون غير واضحة المعالم كونها تختفي وراء مزايا ومكاسب غير ذات مضمون حقيقي (اليحياوي، 2008 : 16).

ولما كانت ظاهرة العولمة متشعبة ومتعددة المداخل ومتشابكة العناصر جراء حالة التداخل في مصالح الفاعلين العموميين فيها ، فقد برزت تحدياتها تجاه دول النظام الإقليمي العربي في أكثر من مجال ، لعل من أهمها التحديات الآتية :

1. التحديات الإقتصادية

يشهد الواقع المعاصر ازدياداً ملحوظاً في أهمية العوامل الاقتصادية في نطاق التفاعلات التي تحدث في العالم أيا كانت أطراف هذه التفاعلات ، ولا يقتصر الأمر على ذلك بل يتعداه إلى التغيرات التي لحقت بالاقتصاد ذاته الذي أدى إلى ظهور مصطلح الاقتصاد الجديد ، وهذا الاقتصاد يقوم على عدة أسس معرفية تستخدم التطورات العلمية والتكنولوجية في الوصول إلى الثروة التي هي الأصل في النظام الرأسمالي الذي ينظر إلى أن هذه الثروة هي مجموع الانتاج والموارد ، أو هي ما يتوافر من سلع وموارد اقتصادية (أبو عامود ، 2007 : 108) .

ويقود هذا كله إلى الحديث عن الواقع الاقتصاد العربي الذي يتنفى مع الحقيقة القائمة في ظل ظاهرة العولمة التي تشير إلى غياب هذا الاقتصاد جراء حالة التشظي إلى أكثر من عشرين وحدة جزئية متباينة ، فضلاً عن كونه يحمل بعض الملامح التي تظهرها المعطيات والبيانات الإحصائية ، ويتطلب التحليل العلمي لهذا الاقتصاد المفترض الانطلاق من كونه :

أ. إن جميع الأقطار العربية تنتمي إلى مجموعة الدول النامية ، أي منها تتصف بجميع خصائصها وتعاني من مختلف المشكلات والصعوبات .

ب. شدة التفاوت بين اقتصادات الدول العربية بالنسبة لكثير من القضايا والمؤشرات كتباين الأنظمة وحجم الموارد ، ومستويات النمو والمنجزات التنموية .

ومما لا شك فيه فقد حققت ظاهرة العولمة فوائد كبيرة لشعوب الدول الكبرى والدول التي سارت معها في مجال الإصلاح الاقتصادي والدخول في حلبة صراع العولمة الاقتصادية ، فقد بدأت العولمة ودارت عجلتها فالتحق بها من أراد بعد أن هيىء نفسه اقتصادياً وإدارياً وسياسياً للحاق بالمتنافسين في المجال الاقتصادي الذين أغلبهم شركات أفراد سواء محلية أو شركات إقليمية أو عابرة للقارات ، وباتت حلبة العولمة مفتوحة للمتنافسين حسب شروط وضعها الفكر الليبرالي الحديث الذي صنع اقتصاد السوق ومن قبلها الديمقراطية الليبرالية ، وبات الدخول مع المتنافسين يتطلب العمل وفق قواعد منظمة التجارة العالمية ونظمها ، ويحرر الاقتصاد وإعداد بنية تحتية جديدة وصنع جو عولمي عام يشجع الشركات المختلفة، ويفتح الحدود ويغير قوانين الاستثمار المحلية أمام تدفق الاستثمارات الأجنبية ، وإقامة بنية معلوماتية جيدة ، وإجراء إصلاح هيكلي وقانوني يشجع على الاستثمار ويشجع التنافس ، وإجراء إصلاح في كافة نشاطات الدولة الأخرى وفق متطلبات العولمة واقتصاد السوق (الجوهري ، 2005 : 52) .

ووفقاً لهذا الأمر أصبحت درجة الفعالية والانخراط في الاقتصاد العالمي تقاس بنسبة امتلاك الأدوات المشار إليها ، مما جعل الدول الصناعية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية تتولى زمام قيادة النظام العالمي الجديد ، وتسيطر بشكل كبير على مرتكزاته الرئيسية المتمثلة بصندوق النقد والبنك الدوليين ، ومنظمة التجارة العالمية ، ذات القدرات التدخلية الواسعة في الشؤون الإقتصادية لمختلف دول العالم ، من خلال ما تقره من سياسات ، وتتخذه من قرارات وإجراءات ، وتفرضه من قيود والتزامات ، وفي استجابة أولية لمتطلبات ظاهرة العولمة والنظام العالمي الجديد ، واجهت معظم دول النظام الإقليمي العربي تحديات العولمة الاقتصادية الآتية (علي ، 2003 : 191) :

(1) عدم تنسيق المواقف العربية : أخذت الدول العربية – كل على حده – تعيد النظر بسياساتها الاقتصادية ، وأدخلت تعديلات متباينة لفتح المجال أمام تيار الخصخصة وتحرير التجارة ، ودخلت فرادى في مفاوضات للإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية ، فأصبح عدد منها في المنظمة ، دون أدنى تنسيق مسبق فيما بينها ، الأمر الذي يعد من أولوية المقومات التي خسرها العرب للإنخراط الصحيح في الاقتصاد العالمي ، بعد أن لجأت معظم دول العالم لسياسة التكتلات الاقتصادية ، في ظل عجز الدول القطرية عن مواكبة الوضع الجديد .

(2) تردي المستوى العلمي والتكنولوجي : تفتقد أغلب دول النظام الإقليمي العربي للتقدم التقني الذي يمكن الاقتصاد من المنافسة في السوقين المحلية والخارجية باعتباره السبيل الأساسي للحصول على المؤشرات التنافسية التي يتطلبها الأداء الاقتصادي ، والانفتاح التجاري ، وأداء الخدمات والمؤسسات المالية ، إضافة إلى تنامي التفاوت في متطلبات الإندماج من

دولة إلى أخرى ، وبحسب درجة تقدمها على الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية على حد سواء .

(3)التبعية الاقتصادية العربية للخارج : تعتمد كثير من دول العالم على مصادر تمويل خارجي لإنجاز بعض الخطوات التنموية ، دون أن يشكل هذا الأمر خطراً يهدد أمنها الاقتصادي إذا توقف عند حدود معينة ، لكن عندما يتحول إلى ظاهرة تتصف بالديمومة كما هو واقع الاقتصاد العربي فتصبح المشكلة غاية في الصعوبة ، يضاف إلى ذلك مسألة المساعدات الإنمائية التي تحصل عليها بعض الدول العربية من جهات غير عربية ، الأمر الذي لعب دوراً هاماً في ازدياد تبعية الاقتصاد العربي للخارج .

ولم يغب عن بال دول النظام الإقليمي العربي أن التحديات الاقتصادية لظاهرة العولمة قد ظهرت في ظل بيئة ضاغطة تتراجع فيها مهمات الدولة لتصبح منحصرة في مجرد التسيير الإداري اليومي لبرامج وأهداف مؤسسات العولمة الدولية ، وتسعى العولمة لفرض أهدافها التي تشكل بذات تحديات تستهدف دول هذا النظام ، ويمكن تناول هذه التحديات النابعة من أهداف العولمة على النحو الآتي (عبد السلام ، 2008 : 401–402):

(أ) تصفية الأنماط المتعددة للانتاج التي تتبعها الدول غير الرأسمالية، والعمل وفق شروط العولمة لصالح سيادة نمط الانتاج الرأسمالي وحده .

(ب) الإستفادة من التزايد السريع لعدد السكان في الدول غير المعولمة ، والإبقاء على هذا الحجم الكبير من الكتل البشرية يعمل وينتج ويستهلك في ظل شروط رأسمالية .

(ج) تحويل كل المنتجين المباشرين إلى العمل المأجور ، أي جعل دخولهم تعتمد على السوق فقط، مع التراجع السريع للترتيبات الاجتماعية والقانونية والعرفية التي كانت تضمن للفردحقاً في دخل ما ، بمعزل عن اعتبارات السوق .

(د) التحول في شكل ملكية وسائل الإنتاج لصالح الملكية الخاصة ، الأمر الذي يؤدي إلى تزايد البطالة بجميع أشكالها وأنواعها جراء جعل الطلب على قوة العمل في ظل العولمة تكون أقل أقل بكثير من عرض قوة العمل .

(هـ) تعميق التخلف الاقتصادي في الدول غير المعولمة ، والعمل على فقدان قطاعات الاقتصاد الوطني لتلك الدول لحالة الترابط .

(و) تصدير الصناعات الأكثر تلويثاً للبيئة إلى الدول غير المعولمة ، والصناعات التي تتطلب كثافة عالية في اليد العاملةبدلاً من الكثافة العالية لرأسمال .

(ز) تحرير التجارة في المواد الغذائية وإلغاء سياسات الدعم للصادرات في دول العولمة ، بما يؤدي لإرتفاع أسعار الغذاء المستورد في الدول غير المعولمة .

2. التحديات الثقافية

قد لا يختلف أحد في كون علاقة العولمة بالثقافة من أعقد وأخطر أشكال العلاقات بين هذا التيار الكاسح وباقي المجالات الأخرى سياسية واقتصادية وغيرها ، وبدا في الظاهر أن الموجه والمتحكم في آليات الصراع والنزاع يكمن في عوامل اقتصادية وسياسية وإعلامية بالدرجة الأولى ، وهذا لا يقلل من أهمية العامل الثقافي وذلك لاعتبارات شتى ، تتحد في عنصرين (شبار، 2008 :52) :

أ. إن الاقتصاد والسياسة والإعلام قد تم تأطيرها بأطار ثقافي يحدد منطلقاتها ومبادئها ، مثلما يحدد أهدافها وغاياتها ووسائل عملها وآلياته ، لذلك نظر النقاد إلى العولمة على أنها ثقافة ضد الثقافات الأخرى ، أو هي ثقافة أمريكية بريطانية تحمل قيم الاستبداد والاستفراد موجهة للعناصر نفسها لدى شعوب أخرى ، وبهذا فأنها تعد من أهم التحديات الموجهة للدول القومية .

ب. قد يصح تسمية الثقافة الموجهة بالثقافة الكامنة التي لا تتكشف بذاتها بقدر ما تتكشف من خلال مظاهر وتجليات متعددة يتم من خلالها الإلتفاف على الثقافة الظاهرة بإحدى هذه المظاهر بما يخلق إلتباس لدى كثيرين عن حقيقة الثقافة الأصلية من الفرعية ، وهذا بذاته يشكل تحدياً عولمياً جراء شيوع الثقافات المعولمة وتراجع غير المعولمة .

وإذا كان العامل الثقافي للعولمة على النحو الذي تقدم قد شكل تحدياً مباشراً لثقافات الدول غير المعولمة، فإن اتجاهات العولمة على الثقافة العربية قد أوجدت تحديات أخرى يمكن إجمالها على النحو الآتي:

أولا: **التحكم بالثقافة العربية** من خلال : التحكم بالثروات الوطنية والقومية ، والتحكم بمركز القرار السياسي وصناعته ، والعمل على إلغاء النسيج الحضاري والاجتماعي للشعوب العربية من خلال تدمير الهوية القومية بعد التحكم بالثقافة العربية ، ومضاعفة فرص المجموعات الأقوى التي كانت تسيطر في الأصل على عناصر القوة الاقتصادية والعلمية والتقنية والثقافية وغيرها (الجميل ، 1997 : 76) .

ثانيا: **الإساءة إلى اللغة العربية** من خلال تفتيت الدول العربية عبر العمل على اختراقها ، فاللغة تمثل روح الشعب العربي وهي من أهم مقومات الهوية الثقافية ، وبالتالي القضاء على حالة نقل التراث بين الأجيال ، هذه اللغة التي احتلت أبان الحضارة العربية الإسلامية مكانة الصدارة بين لغات العالم المتمدن ، ومن خلالها تم ترجمة الانجازات العلمية ونتاجات الفقهاء والعلماء العرب إلى لغات العالم المتاخلف وقتها ، لذلك ظلت اللغة العربية هي ركيزة الهوية الثقافية العربية والإسلامية (شماس ، 2000 : 108) .

ثالثا: **القضاء على الهوية الثقافية التي تميز القومية العربية** ، ونهب تراث الأمة الفكري والحضاري ، فقد أثبت الواقع أن العولمة تتعارض مع الهوية الثقافية العربية من خلال ما تحمله العولمة من قيم غربية مادية ، لا تلتقي مع الطابع الإسلامي الذي يلون الهوية الثقافية العربية ، لذلك جاءت آليات العولمة لتحطم الحدود والحواجز والرقابات الفكرية والثقافية ، وأصبح الأفراد يعيشون الحدث حال وقوعه وبكل تفاصيله وسلبياته التي دخلت المجتمعات وعملت على تفتيت النظام الأسري ، وجعلت الفرد يتحادث مع من لا يراه ومن لا يعرفه في قضايا لا تمت للمبادى والقيم العربية والإسلامية ، تلك القضايا الغريبة عن العادات والتقاليد العربية والإسلامية ، ونعت مقاومي هذه الآليات بالتخلف الاختياري (المهيري ، 1999: 23) .

رابعا: **إلغاء خصوصية الثقافة العربية** من خلال القضاء على التدين والوسطية ، هذه الخصوصية التي تشكلت بفعل مجموعة من العوامل والمؤثرات الإقليمية والعربية ، وذلك بحكم تاريخ الأمة العربية الطويل ، وتفاعلها والتقائها مع غيرها من الحضارات القديمة والحديثة ، وبحكم تعاليم الدين الإسلامي الحنيف ومبادئه وأحكامه التي تنظم الحياة في

الداخل ، وتحكم العلاقات في الخارج ، وكذلك بفعل الموقع والطبيعة الجغرافية ، وما تملكه الأمة وتحتضنه في أرضها من موارد طبيعية ، ومصادر للثروات التي جعلت أرض العرب مطمعاً للقوى الاستعمارية ومحطاً للإستكشافات الجغرافية منذ أمد بعيد، كل هذا وغيره جعل الثقافة العربية تتميز بسمة التدين والوسطية التي تدفع الإنسان العربي يتخذ من دنياه سبيلاً لآخرته تحت راية الإيمان والتوحيد ، هذه الوسطية التي تجيء مرتبطة بروح الإسلام وما يتضمنه من قيم ، بحيث أصبح الإسلام دستوراً عاماً يحكم السلوك ويوجه الحياة (عمار ، 1997 : 180–182) .

خامسا: **الانتقال بالثقافة من المحلية إلى العالمية** : تتعرض الثقافة العربية ككب الثقافات لسهام العولمة الفتاكة التي تتغذى من مصادر خارجية غير وطنية ، تؤدي إلى نهاية سيادة الثقافة الوطنية ، وإذ يلمس الجميع تداعي كثير من الثقافات الوطنية نتيجة تعرض نسيجها للتمزيق بفعل الضغوط الثقافية والقيمية من الخارج ، يضاف إليها الإخفاقات المتعاقبة التي منيت بها الثقافات الوطنية في الداخل بسبب أخطاء بنائية والعجز عن التكيف الإيجابي مع التحديات الثقافية العلمية السريعة ، وضعف المقاومة لمواجهة العولمة الثقافية الزاحفة بعد تضافر العديد من العوامل المكونة للثقافة الكونية ، منها على سبيل المثال : السيطرة الاستعمارية القومية ، والثورة الصناعية وما أحدثته من تطورات في البنى الاقتصادية ، وانعكاساتها على المعارف والعلوم بوجه عام ، والحروب العالمية ، وثورة الإعلام والاتصالات السلكية واللاسلكية، وغزو الفضاء ، والكمبيوتر والانترنت (فضل الله ، 2000 : 209) .

يرى الباحث ؛ إن ظاهرة العولمة إنما هي في طبيعتها ، وطبيعة تشكيلها وآلياتها وأدوات تجسدها ، هي ظاهرة اقتصادية بامتياز ، وإن ربطها هذه الظاهرة بظاهر أخرى قريبة منها أو متمايزة عنها في كالهوية والثقافة وغيرها ، لا يدفع بعيداً عن جهة فهمها ، أو وضع عناصرها في السياق ، بقدر ما يعمد إلى قراءتها وفق هذه الخلفية الإيديولوجية ، فالعولمة هي الأصل وما سواها إنما هي روافد وفروع تتكىء عليها ، ولها مرتكزات تقوم مهمة أساساتها من أجل تطويع العولمة لبلوغ الأسواق، وتعظيم الأرباح ، وتوسيع مجال الفعل ، وأن هذه المرتكزات تعمد على تعضيدها وتقوية الأواصر الناظمة لها مجتمعة ، ومن أبرز هذه المرتكزات :

- اقتصاد السوق : ليس بوصفه روح الرأسمالية البراغماتية ، وجوهر الحرية الفردية والجماعية ، ولكن باعتباره المحك الذي على أساسه يقاس ترتيب الدول والشعوب في منظمة العولمة القائمة .

- الديمقراطية : ذات المرجعية الليبرالية التي لا تتعاطى مع الشأن العام بوصفه حركة اجتماعية وحالة حضارية ، بل بوصفه فضاء تتبارى فيه البرامج ليختار منها طلابها الأصلح ، كالتباري بالسوق على خلفية العرض والطلب التقليديين ، وهو ما تعبر عنه الانتخابات ، وتكرسه نظم التمثيل الشعبي المتعارف عليها .

- الثقافة : وهي ليست منظومة الرموز والتمثلات التي تكونها الأمم في زمن ما لتعبر بها عن نفسها وعن الكون من حولها ، لكن ثقافة العولمة مبنية على المنافسة حتى الموت ، أي البقاء للأقوى ، والعبرة للأصلح .

ويبقى المطلوب من المجتمعات القيام بالاستهلاك الواسع ، ليس فقط عبر اقتناء السلعة أو الخدمة بغرض إشباع الحاجة المادية والمعنوية ، بل دفعها إلى الإقتناء بوصفه غاية وليس وسيلة لإشباع الرغبة .

الفصل السابع

الخاتمة ؛ الاستنتاجات؛ التوصيات؛ المراجع والملاحق

الخاتمة

يفتقر النظام الإقليمي العربي بصفة عامة لحالة الإجماع العربي في إدراك مصادر تهديدات الأمن القومي وسبل مقاومتها ، مثلما يفتقر إلى سياسات قومية مبنية على تصورات يجري التخطيط لها من أجل وضع سبل مشتركة للتنفيذ تساعد في أبعاد مصادر القلق عن مواطني دول هذا النظام ، خاصة أن المنطقة العربية تمر بمرحلة مخاض عسير جراء الأحداث التي لم تعد تثير اهتماماً رسمياً وشعبياً في الدول العربية مهما كانت تطوراتها ، فلم يعد الحديث عن السياسة الأمريكية وما تشكله من تهديدات حقيقة لبيئة الأمن القومي العربي ، فضلاً عن الممارسات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة أو تجاه الدول العربية المجاورة لتلك الأراضي ، فيما يجري السكوت عن مكامن الفرقة العربية التي ازدادت تأثيراتها في أعقاب ما سمي بثورات الربيع العربي ، وإلى جانب ذلك برزت في أرض الواقع تهديدات أخرى لبيئة الأمن القومي العربي كان منبعها الدول الإقليمية المجاورة التي استطاعت بلورة مشاريع إقليمية هدفها أداء دور جديد في المنطقة العربية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة .

وفي عصر العولمة الذي نعيشه واجهت دول النظام الإقليمي العربي تحديات من نوع مختلف ، فقد بدأت الأمة العربية تواجهتحدياً جديداً هو التحدي العلمي والتكنولوجي المتمثل بالثورة الهائلة في مجال الاتصالات والمواصلات وأثره على الأمن القومي العربي ، فركب الحضارة الإنسانية يسير مسرع الخطى نتيجة هذه الثورة مما وضع الأمة العربية وأمنها القومي أمام حقائق

لم تكن خافية عن أنظمة الحكم في دول النظام الإقليمي العربي ، منها ما يتعلق بالمعرفة العلمية والخبرات البحثية التي تراجعت في أقطار الوطن العربي ، إلى جانب تردي أوضاع نشر هذه المعرفة من خلال معاناة حركة الترجمة العربية التي ما زالت تعاني من الضعف ، الأمر الذي يقلل من جهود جسر الفجوة مع الآخرين في مجال العلم والثقافة بأدواتها المختلفة ،فضلاً عن التحديات الاقتصادية التي ازداد تأثيرها بعد أن بات الوطن العربي هدفاً للطامعين بنهب ثرواته ومقدراته ، الأمر الذي أوجد تحديات تتعلق بالأمن القومي العربي بشكل مباشر التي كان من أبرزها تحديات الأمن الغذائي العربي، والذي زادت من قسوة هذه التحديات أن الخسائر الاقتصادية العربية قد تجاوزت الحدود المتوقعة نتيجة الأزمة المالية العالمية ، فيما نمت التحديات السياسية بشكل ملفت بعد أن حكم الموقع الجغرافي على الوطن العربي أن يكون مسرحاً لتلك التحديات إلى جانب كونه موضعاً للطامعين والغزاة الراغبين في الثروة .

وبهذا فقد خلصت هذه الدراسة إلى نتيجة أن الأمن القومي العربي هو أمن شامل لكل دول النظام الإقليمي العربي وهو واحد لا ينقسم ، فيما يتعلق بالتهديدات التي تعرض لها عبر سنوات ما بعد الحرب الباردة والتي تزامن معها قيام النظام العالمي الجديد الذي أرست دعائمه الولايات المتحدة الأمريكية وشاعت فيه ظاهرة العولمة التي بدورها أوجدت تحديات حقيقية لدول النظام الإقليمي العربي .

ووفق ما تقدم قامت هذه الدراسة بالتطرق إلى كثير من المعاني المتعلقة بمفهوم الأمن القومي للدولة في ظل العولمة ، بعد أن تناولت المحاور الآتية :-

أولا : تمكنت الدراسة من خلال البحث والاستقراء للمعلومات الواردة فيها، من إثبات صحة فرضيتها المفضية إلى أن العولمة تعد من التحديات الرئيسية للدول القومية في النظام الإقليمي العربي لأنها تستهدف الأمن القومي العربي ، ولها تأثير مباشر في عدم تحقيق

الاستقرار السياسي في تلك الدول القومية ، وقد تجلى ذلك في معاناة دول النظام الإقليمي العربي التي شهدت تدهوراً متزايداً في بيئة الأمن القومي الخاصة بها، نتيجة لحالة الانقسام والفرقة التي تمزق أوصال دول هذا النظام بين مصالح قطرية متنافرة ، واختراقات خارجية تضرب أمن الدول العربية في القلب ، وتدفعها نحو حالة من التبعية الأمنية للخارج ، بعيداً عن التكاتف الذي يفرضه واقع الانتماء لإقليم توافرت له من عوامل التشابه ومقاومات التماثل ما لم يتوافر لغيره من الأقاليم الأخرى التي حققت مستويات عالية من التعاون الأمني، رغم حداثة نشأتها ، مقارنة بالنظام العربي ، ولكنها المصالح القطرية الضيقة التي دفعت نحو الانكفاء الداخلي، والتركيز على حماية تلك النظم ، حتى في مواجهة شعوبها ومواطنيها ، وأشقائها الدول العربية الأخرى ، دون أن تكرس انكفاءها هذا لتحقيق تنمية حقيقية تكافىء تطلعاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يرتفع سقفها يوماً بعد آخر ، الأمر الذي دفع بالشعوب العربية إلى الانتفاض في ربيع ثوري انطلق من تونس ، ليعبر إلى الجسد العربي في مصر واليمن وليبيا وسوريا ، ويظهر على استحياء في شكل احتجاجات في السودان والعراق وبعض دول الخليج العربي ، ورغم ما قيل عن حقيقة الدوافع التي كانت وراء هذه الثورات إلا أنها كشفت النقاب عن أن معظم الدول العربية تواجه بدرجات متفاوتة تحديات تتعلق بإشكاليات متعددة تتعلق بعلاقة النظم السياسية القائمة وشعوبها .

ثانيا : أجابت الدراسة على الأسئلة الواردة فيها مركزة على الآتي :

1. **عالجت الدراسة السؤال الأول المتعلق** بالأسس النظرية التي يقوم عليها مفهوم الأمن القومي للدول القومية ، فقد قامت الدراسة بالتعريف بمفهومي الأمن القومي والدول القومية ، بعد أن أصبح الحديث عن الأمن القومي يأخذ منحى جديد ، ينطبق على الدول القومية

التي أنشأت في العصر الحديث ، بما فيها دول النظام الإقليمي العربي التي يشملها هذا المفهوم عندما تكون منفردة مثلما هو مفهوم ينطبق على الدولة العربية الإسلامية التي تأسست بعد وفاة النبي محمد صلى الله عليه وسلم ، لأن مصطلح القومي فقد عملياً مدلوله العرقي (الأثني) وأخذ يطرح نفسه كمرادف لمصطلح وطني ، وبات قصد الحديث عن الأمن القومي يتحدد في أمن الدولة القومية.

2. **تناولت الدراسة السؤال الثاني المتعلق** بالعولمة وأثرها في مفهوم الأمن القومي للدول القومية ، إذ إن العولمة تركت آثار سلبية في عدد من المجالات المستهدفة في الدول القومية وكانت كثيرة ولا يمكن أن تحصى وتعد ، لكن بعضها قد يأخذ أولوية على البعض الآخر ، لذلك فإن تلك الآثار أخذت تؤرق حكومات الدول النامية والفقيرة ، نتيجة تزايد الخلافات السياسية والمشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي أوجدت حالة من الصراع المجتمعي والتي أفضى بعضها إلى حروب أهلية طاحنة ناتجة عن الاحتماء خلف متاريس الفقر والعوز والهويات الثقافية التي تدافع عنها كل جماعة عرقية أو اثنية أو دينية أو طائفية ، وذلك لشعور هذه الجماعات بالغبن أو الظلم الواقع عليها بعد هضم حقوقها أو الانتقاص منها ، مما أشغل مجتمعات هذه الدول بقضايا جانبية ضيقة وأبعدها عن مشروعها الحضاري والإنساني .

3. **اهتمت الدراسة بالسؤال الثالث المتعلق** بمدى تأثير العولمة على مفهوم الأمن القومي لدول النظام الإقليمي العربي ، فقد واجهت دول النظام الإقليمي العربي كوحدة حضارية وكيان جغرافي ومصالح اقتصادية وسياسية واجتماعية ، جملة من التحديات الناجمة عن ظاهرة العولمة التي تبلورت نتيجة التفاعل بين ما هو داخلي وخارجي ، وهي بذات الوقت تحديات للأمن القومي العربي مثلما هي تحديات للأمن الوطني للدول العربية منفردة ،

كونها تمثل مصادر تهديد تختلف من دولة إلى أخرى وتتحكم بها امكانات الدول بجوانبها المتعددة ،نظراً لما لها من تأثيرات سلبية على الحالة النفسية والمادية للمواطن والمجتمع والدولة العربية إذ يظهر ذلك التأثير نتيجة العوامل الآتية :

أ. فرض ظاهرة العولمة نفسها بقوة على الساحة الدولية وبعد أن أصبح عالم اليوم يمثل متغيراً تابعاً لمتغير مستقل هو الرأسمالية التي تحاول سحب العالم الى ساحتها عبر وسائل عديدة .

ب. تحول العالم من القطبية الثنائية إلى القطبية الأحادية ؛ بإعلان الولايات المتحدة الأمريكية نشوء نظام دولي جديد فرضت سيطرتها من خلاله على العالم سياسياً ، واقتصادياً ،وعسكرياً ،وثقافياً .

ج. قيام شعوب الدول النامية ومنها الشعوب العربية بالنظر إلى العولمة على أنها رديف السيطرة والهيمنة بمفهومها الواسع المتعدد الاتجاهات ، وقد شغلت هذه القضية المفكرين والمحللين والباحثين والدارسين في مختلف المجالات والميادين ، وأصبحت مثار اهتمام وسائل الاعلام والراي العام والمعنيين بالشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها .

الاستنتاجات

تم التوصل إلى الاستنتاجات الآتية :-

1. إن ظاهرة العولمة هي نتاج طبيعي للفكر الرأسمالي الغربي ، الذي لا يعترف بالحدود الجغرافية والحواجز الثقافية .
2. إن الأمن القومي هو مفهوم نظري يؤسس لوظائف وسياسات معينة ، ويحدد طبيعتها وتوجهاتها ، كما أن المبادى النظرية لمفهوم الأمن القومي ، وما ينجم عنها من وظائف وسياسات عملية ، إنما هي أسس تصاغ نظرياً وتنفذ إجرائياً بالاستناد إلى قيم الدولة وظروفها واحتياجاتها ومصالحها وأهدافها وقدراتها .
3. إنّ بيئة الأمن القومي العربي تتعرّض في هذه المرحلة للكثير من التحديات النابعة من المتغّيرات في المفاهيم والبنى الفكرية لهذا الأمن، خاصة في بعد اندلاع الثورات العربية ، الأمر الذي يتطلب وضع مسارات جديدة من أجل قراءة حالة الأمن القومي العربي .
4. تركت العولمة آثار سلبية في المجالات المستهدفة في الدول القومية أخذت تؤرق حكومات الدول النامية والفقيرة ، نتيجة تزايد الخلافات السياسية والمشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي أوجدت حالة من الصراع المجتمعي والتي أفضى بعضها إلى حروب أهلية طاحنة ناتجة عن الاحتماء خلف متاريس الفقر والعوز والهويات الثقافية التي تدافع عنها كل جماعة عرقية أو اثنية أو دينية أو طائفية .
5. إن اتساع ظاهرة العولمة سمح لها أن تصبح تهديداً وخطراً تخشى منه الأمم والشعوب النامية على كياناتها الوطنية، وهويتها الثقافية، لا سيما دول النظام الإقليمي العربي التي تأثرت كثيراً بعدوى العولمة، وباتت رهينة تداعياها، وتعاني من آثارها السلبية.

التوصيات

استناداً إلى ما جاء في الاستنتاجات ، فإن الدراسة توصي بالآتي:

1. التصدي لمظاهر العولمة التي ترى في العروبة والإسلام عدواً لها ، من خلال كشف التاقضات التي تكتنف هذه الظاهرة وكشف زيفها ، بعد تحديد سلبياتها والتحصن منها والأخذ بايجابياتها وتعظيمها لصالح الأمة العربية .
2. العمل على أيجاد سياسة عربية موحدة في مختلف مجالات الاقتصاد والسياسة والثقافة والاعلام ، عبر تفعيل آليات العمل العربي المشترك .
3. الحفاظ على الذات العربية من خلال التعاون والتفاعل والتكامل والتنسيق بين البلدان العربية في أطار التكامل الثقافي والحضاري مع الثقافات والحضارات الاخرى .
4. التعاون والتكامل العربي في مختلف المجالات الاقتصادية والثقافية مع الاهتمام بالمصالح العامة للدول العربية وذلك لمواجهة جهود العولمة في أستهدافها للمجتمع العربي وذلك عن طريق أقامة مشاريع عربية بينية .
5. الحرص الشديد على اللغة العربية لغة الثقافة العربية والاسلامية وذلك بأعادة النظر بوسائل حمايتها من التشويه وجعلها اللغة الوحيدة التي تتناول المواد الدراسية في الجامعات والمعاهد الاكاديمية في الدول العربية .
6. الاهتمام بأنشاء قنوات فضائية عربية بلغات أجنبية تظهر الجوانب الايجابية للاسلام والعرب ومخاطبة العقل الغربي لبيان أنسانية الاسلام وحضارة العرب .

7. العمل على محو الامية في العالم العربي وتشجيع حركة البحث العلمي من أجل أيجاد الحلول اللازمة لمستجدات العصر والمحافظة على المواهب والعقول العربية وتوفير الظروف الملائمة للابداع والابتكار بدلاُ من أحباط هذه العقول ودفعها للهجرة .

المراجع

أ. الكتب العربية

- إبراهيم ، بسيوني (1993) . **دور وسائل الاتصال في صنع القرارات في الوطن العربي** ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية .
- أحمد ، خالد إسماعيل سيد (د . ت) . **الاستعمار الصهيوني في آسيا وإفريقيا**، سلسلة كتب سياسية ، القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر .
- أحمد ، عزمي طه السيد (2008). قيم العولمة : دراسة تحليلة ناقدة ، في : الدغامين، زياد خليل (تحرير) . **العولمة وانعكاساتها على العالم الإسلامي في المجالين الثقافي والاقتصادي** ، عمان ، دار الرازي .
- إدريس ، محمد السعيد (2007) . **إيران والأمن الإقليمي العربي** ، القاهرة ، سلسلة أوراق الشرق الأوسط (38) ، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط .
- آراس ، بولنت (2012) . السياسة الخارجية التركية ... نظرة من الداخل ، في : آراس ، بولنت وآخرون ، **التحول التركي تجاه المنطقة العربية** ، عمان ، مركز دراسات الشرق الأوسط .
- أمين ، جلال (1999). **العولمة والتنمية العربية**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية .
- أمين ، جلال (2000) . العولمة والدولة ، في : الخولي ، اسامة (محرر) ، **العرب والعولمة** ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية .

- الباز ، عفاف محمد (1979) . الترابط بين الأمن القومي العربي والمصالح القومية الأوروبية ، القاهرة ، **الندوة العلمية عن المضمون السياسي في الحوار العربي الأوروبي** ، معهد البحوث والدراسات العربية .

- بدوي ، ثروت (1975) . **النظم السياسية** ، ج1 ، القاهرة ، دار النهضة العربية.

- بكار، عبد الكريم (2013) . **العولمة طبيعتها – وسائلها – تحدياتها التعامل معها**، عمان ، دار الأعلام للنشر والتوزيع .

- البيج ، حسين علوان (2000). " الديمقراطية وإشكالية التعاقب على السلطة " ، بيروت ، في: علي خليفة الكواري وآخرون، **المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**، ط2 ، سلسلة كتب المستقبل العربي، العدد(19)، مركز دراسات الوحدة العربية.

- بيريز، شمعون (1994). **الشرق الأوسط الجديد** ، عمان، ، ترجمة محمد حلمي عبد الحافظ ، الأهلية للنشر والتوزيع .

- تشومسكي ، نعوم (1998) . **إعاقة الديمقراطية** ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية .

- توركماني ، حسن (2004) . **الأمن القومي في القرن الحادي والعشرين** ، دمشق ، الأولى للنشر والتوزيع .

- توفيق ، سعد حقي (2006) . **مبادى العلاقات الدولية** ، ط 3 ، عمان ، دار وائل للنشر.

- التويجري ، عبد العزيز (2002) . **العالم الإسلامي والعولمة** ، القاهرة ، دار الشروق.

- الجابري ، محمد عابد (1997) . **الهوية .. العولمة .. المصالح القومية** ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية .

- الجابري ، محمد عابد (2000) . العولمة والهوية الثقافية ، تقييم نقدي لممارسات العولمة في المجال الثقافي ، في : الخولي ، اسامة (محرر) ، **العرب والعولمة** ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية .

- الجابري ، محمد عابد (2011) . **الهوية .. العولمة .. المصالح القومية** ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية .

- الجابري ، محمد عابد (2011) . **قضايا في الفكر المعاصر** ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية .

- الجمال ، مصطفى مجدي (2003) . الأمن القومي العربي في ضوء التفاعلات الدولية (سياقات وآفاق) ، في : أيوب ، مدحت (تحرير) . **الأمن القومي العربي في عالم متغير بعد أحداث 11 سبتمبر – أيلول 2001** ، القاهرة ، مكتبة مدبولي .

- الجمل ، يحيى (1990) . **الأنظمة السياسية المعاصرة** ، بيروت ، دار النهضة العربية.

- بن جمعة ، جمعة بن علي (2010) . **الأمن العربي في عالم متغير** ، القاهرة ، مكتبة مدبولي .

- الجوهري ، محمد الجوهري محمد (2005) . **العولمة والثقافة الإسلامية** ، القاهرة ، دار الأمين .

- الحارثي ، فهد العرابي (2004). **أمريكا التي تعلمنا الديمقراطية.. والعدل** – بيروت ، أسبار للدراسات والبحوث والأعلام .
- الحريري ، جاسم يونس (2004) . **السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه إفريقيا**، عمان ، الملف الاستراتيجي الصادر عن مركز القدس للدراسات السياسية .
- الحسن ، سبعاوي إبراهيم (1983) . **الأمن الجماعي العربي دراسة في القانون الدولي** ، بغداد ، دار الحرية للطباعة .
- حسين ، عدنان السيد (2009) . **تطور الفكر السياسي** ، بيروت ، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع .
- حوات ، محمد علي (2006) . **العرب وأمريكا من الشرق أوسطية إلى الشرق الأوسط الكبير** ، القاهرة ، مكتبة مدبولي .
- الحوراني ، أكرم (د . ت) . **الموسوعة العربية : العلوم القانونية والاقتصادية** ، المجلد الثالث عشر ، دمشق ، رئاسة الجمهورية .
- الخزرجي ، ثامر كامل وياسر علي المشهداني (2004) . **العولمة وفجوة الأمن في الوطن العربي** ، عمان ، دار مجدلاوي للنشر .
- الخطيب ، نادر زايد (2005) . **حقوق الإنسان والسياسة الخارجية الأمريكية تجاه الوطن العربي**، عمان، مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان.

- خليل ، محسن (1979) . **النظم السياسية والدستور اللبناني** ، بيروت ، دار النهضة العربية .

- دورتي ، جيمس وروبرت بالستغراف (1985) . **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية** ، الكويت ، ترجمة وليد عبد الحي ، دار كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع .

- الرازي ، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر (2005) . **مختارالصحاح** ، ط10 ، عمان ، دققه : عصام فارس الحرستاني ، دار عمار .

- ربيع ، حامد (1984) . نظرية **الأمن القومي العربي** ، القاهرة، دار الموقف العربي .

- الزعبي ، محمد مصلح (2013) . **العولمة الثقافية وأثرها على الوطن العربي** ، عمان، مؤسسة الفكر العربي .

- زهرة ، عطا محمد صالح (1991) . **في الأمن القومي العربي** ، بنغازي ، منشورات جامعة قار يونس .

- الزهيري ، أبو بكر مرشد فازع (2011) . **التوجهات الإيرانية في المنطقة العربية وأثرها على الأمن القومي** ، ط2 ، صنعاء ، مكتبة مركز الصادق .

- زيغلر ، جان (2004) . **سادة العالم الجدد العولمة – النهابون – المرتزقة – الفجر**، ط2 ، بيروت ، ترجمة محمد زكريا إسماعيل ، مركز دراسات الوحدة العربية .

- سباين ، جورج (1971) . **تطور الفكر السياسي** ، الكتاب الثالث ، القاهرة ، ترجمة : راشد البراوي ، دار المعارف .

- السعدون، حميد حمد (2001). **فوضوية النظام العالمي الجديد وآثاره على النظام الإقليمي العربي** ، عمان، دار الطليعة.
- سعيد ، عدلي حسن (1977) . **الأمن القومي العربي واستراتيجية تحقيقه** ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب .
- سليم، محمد السيد (1998). **تحليل السياسة الخارجية** ، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية.
- سيرل، مارسيل (1992) . **أزمة الخليج والنظام العالمي الجديد** ، الكويت ، مركز ابن خلدون ، ترجمة حسن نافعة .
- شبار ، سعيد (2008) . الثقافة والعولمة : قراءة في جدل المحلي والكوني ، في : الدغامين، زياد خليل (تحرير) . **العولمة وانعكاساتها على العالم الإسلامي في المجالين الثقافي والاقتصادي** ، عمان ، دار الرازي .
- شبلي ، سعد شاكر (2013) . **الإستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط** ، عمان ، دار الحامد للنشر والتوزيع .
- شبلي ، سعد شاكر وأمين المشاقبة (2012) . **التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط (مرحلة ما بعد الحرب الباردة)** ، عمان ، دار الحامد للنشر والتوزيع .
- الشطناوي ، فيصل (2002) . **الديمقراطية بين النظرية والتطبيق** ، عمان ، دار وائل .
- شكري ، محمد عزيز (1998). الأمن الجماعي ، **في : الموسوعة العربية** ، المجلد الثالث، العلوم القانونية والاقتصادية / القانون، دمشق، رئاسة الجمهورية العربية السورية.

- شوفاليه ، جان جاك (1991) . **تاريخ الفكر السياسي من المدينة الدولة إلى الدولة القومية** ، بيروت ، ترجمة : محمد عرب صاصيلا ، دار مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

- شوفاني ، الياس (1977) . **مناحم بيجن من الارهاب إلى السلطة** ، بيروت ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية .

- الصبيحي ، احمد شكر(2000). " **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي** ، بيروت، سلسلة أطروحات الدكتوراه (37)، مركز دراسات الوحدة العربية.

- طاهر ، حامد (2008) . العولمة وكيف تكون لصالحنا ؟ ، في : الدغامين ، زياد خليل (تحرير) . **العولمة وانعكاساتها على العالم الإسلامي في المجالين الثقافي والاقتصادي** ، عمان ، دار الرازي .

- طشطوش ، هايل عبد المولى (2012) . **الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد** ، عمان ، دار الحامد للنشر والتوزيع .

- طشطوش ، هايل عبد المولى (2014) . **أثر العولمة في الحياة المعاصرة** ، عمان ، دار البداية ناشرون وموزعون .

- الطويسي ، باسم محمد (1997) . **الادراك السياسي لمصادر تهديد الأمن القومي العربي – وجهة نظر المثقفين في الأردن** ، عمان ، دار سندباد للنشر .

- أبو عامود ، محمد سعد (2007) . **العلاقات الدولية المعاصرة**، الاسكندرية ، دار الفكر الجامعي .

- أبو عامود ، محمد سعد (2008) . **النظم السياسية في ظل العولمة** ، الاسكندرية، دار الفكر الجامعي .

- عبد السلام ، مصطفى محمود (2008) . أثر العولمة الاقتصادية على تعميق الفقر في العالم الإسلامي، في : الدغامين، زياد خليل (تحرير) . **العولمة وانعكاساتها على العالم الإسلامي في المجالين الثقافي والاقتصادي** ، عمان ، دار الرازي .

- بن عبد العزيز ، خالد بن سلطان (1996) . **مقاتل من الصحراء حقائق وذكريات ورؤية مستقبلية لقائد القوات المشتركة ومسرح العمليات**، بيروت ، دار الساقي للنشر والتوزيع .

- عبد القوي ، خيري (1989) . دراسة السياسة العامة ، الكويت ، دار ذات السلاسل .

- عتريس ، طلال (1999) . مفهوم العولمة ، في : **العرب والعولمة** ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية .

- العجمي ، ظافر محمد (2011) . **أمن الخليج العربي تطوره وإشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية** ، ط2 ، بيروت ، سلسلة أطروحات الدكتوراه (56) مركز دراسات الوحدة العربية .

- العزام ، عبد المجيد (1998). **عملية صنع السياسة الخارجية الاردنية** ، عمان ، وزارة الثقافة .

- العزاوي ، دهام محمد (2014) . **العولمة والتدخل الإنساني لحماية الأقليات**، القاهرة، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع .

- علي ، حسنين توفيق إبراهيم (1992) . **النظام العالمي الجديد قضايا وتساؤلات**، الفاهرة ، دار سعاد الصباح ، الهيئة المصرية العامة للكتاب .

- علي ، نبيل (2003) . الأبعاد الأقتصادية للأمن القومي العربي ، في : أيوب ، مدحت (تحرير) . **الأمن القومي في عالم متغير** ، مرجع سابق .

- عمر ، السيد محمد السيد ومحمد سعد أبو عامود (2012) . **مبادىء العلاقات الدولية** ، المنامة ، مؤسسة فخراوي للدراسات والنشر .

- عيسى ، حسام (1999) . نعيش أكثر عصور احتكار المعلومات قوة ، وهذا عكس ما يدعيه منظرو العولمة ، في : **العولمة** ، القاهرة ، دار جهاد للطباعة والنشر والتوزيع .

- الغزالي ، محمد (2005) . **التعصب والتسامح بين المسيحية والإسلام** ، القاهرة ، دار النهضة .

- غليون، برهان وسمير أمين (1990). **ثقافة العولمة وعولمة الثقافة**، دمشق، دار الفكر .

- فوكوياما، فرانسيس (1992). **نهاية التاريخ** ، بيروت، دار العلوم العربية، ترجمة حسن الشيخ.

- القطاطشة ، محمد حمد (2013) . **النظام الاقتصادي السياسي الدولي** ، عمان ، دار وائل للنشر .

- كرامر ، هاينتس (2001) . **تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد** ، الرياض ، مكتبة العبيكان .

- كشك ، أشرف محمد عبد الحميد (2012) . **تطور الأمن الإقليمي الخليجي منذ عام 2003 دراسة في تأثير إستراتيجية حلف الناتو** ، بيروت ، سلسلة أطروحات الدكتوراه (100) ، مركز دراسات الوحدة العربية .
- كلفلاند ، هارلان (2000) . **ميلاد عالم جديد**، القاهرة ، ترجمة : جمال زهران ، المكتبة الأكاديمية .
- كلود ، أنيس (1964) . **النظام الدولي والسلام العالمي** ، القاهرة ، ترجمة : عبد الله العريان ، دار النهضة العربية .
- الكيلاني ، هيثم (1981) **المذهب العسكري الإسرائيلي** ، دمشق ، مجلة الفكر العسكري.
- ليلة ، محمد كامل (1969) . **النظم السياسية : الدولة والحكومات** ، بيروت ، دار النهضة العربية .
- ماكنمارا ، روبرت (1970) . **جوهر الأمن** ، القاهرة ، ترجمة : يونس شاهين ، الهيئة المصرية العامة للنشر .
- محمد ، علي عبد المعطي (1975) . **الفكر السياسي الغربي** ، الاسكندرية ، دار الجامعات المصرية .
- مراد ، علي عباس (2005) . **مشكلات الأمن القومي – نموذج تحليلي مقترح** ، أبو ظبي ، مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية .
- المرهون ، عبد الجليل زيد (2007) . **أمن الخليج وقضية التسلح النووي**، المنامة، مركز البحرين للدراسات والبحوث .

- مسعد ، نيفين وأحمد يوسف أحمد (تحرير) (2012) . تقرير حال الأمة العربية ، في : **تطورات النظام الدولي وموقفه من الثورات العربية** ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية .

- المشاط، عبد المنعم (1989). **نظرية الأمن القومي العربي**، القاهرة، دار الموقف العربي.

- المشاقبة، أمين (2006). **المخاطر والتحديات في الاتجاهين الغربي والعربي منظور عربي** ، دراسة غير منشورة .

- المشيخي ، أحمد بن علي (2000) (تحرير) . **العولمة والخصوصية الثقافية**، مسقط ، الندوة الفكرية التي نظمتها جامعة السلطان قابوس العمانية وجامعة الزيتونة التونسية للفترة (9-11) تشرين الأول .

- مصيلحي ، فتحي محمد (1992) **خريطة القوى السياسية وتخطيط الأمن القومي بالشرق الأوسط والمنطقة العربية** ، القاهرة ، دار الأهرام والأنجلو للتوزيع .

- المغازي ، أحمد فؤاد إبراهيم (2012) . **واقع الأمن القومي العربي وتحدياته المختلفة** ، الرياض ، مركز أسبار للدراسات والبحوث والإعلام .

- مكريدس ، روي (1966) . **مناهج السياسة الخارجية في دول العالم**، ط2 ، بيروت، ترجمة حسن صعب ، دار الكتاب العربي .

- مكي ، لقاء (2012) . التعريف بالمشروع الإيراني مكوناته ، أدواته ، أهدافه ، مصادر قوته ، في : بركات ، نظام (تحرير) ، **مشاريع التغيير في المنطقة العربية ومستقبلها** ، عمان ، مركز دراسات الشرق الأوسط .

- منشورات معهد بحوث الأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية (1997) . **حالات فوضى الآثار الاجتماعية للعولمة** ، بيروت ، ترجمة عمران أبو حجلة ، مراجعة هشام عبد الله ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر .

- منصور ، ممدوح محمود (2003) . **العولمة دراسة في المفهوم والأبعاد**، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة .

- المومني ، رياض (2008) . واقع الاقتصاديات الإسلامية ومستقبلها في ظل العولمة ، في : الدغامين ، زياد خليل (تحرير) . **العولمة وانعكاساتها على العالم الإسلامي في المجالين الثقافي والاقتصادي** ، عمان ، دار الرازي .

- مينو ، جان (1983) . **الجماعات الضاغطة** ، سلسلة زدني علماً ، بيروت ، ترجمة وتحقيق بهيج شعبان ، عويدات للنشر والطباعة .

- نافع ، محمد عبد الكريم (1975) . **الأمن القومي** ، القاهرة ، دار الشعب .

- نبهان ، يحي (2009) . **مقومات الأمن القومي العربي** ، عمان ، دار زهران .

- الهزايمة ، محمد عوض (2000) . **قضايا معاصرة** ، عمان، دار الحامد .

- هنتنغتون، صومائيل (1999). **صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي** ، مصراتة، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، نقله إلى العربية: مالك عبيد أبو شهيوة ومحمود محمد خلف.

- وهبان ، أحمد (2007) . **الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر: دراسة في الأقليات والجماعات والحركات العرقية،** ط 5، الإسكندرية، أليكس لتكنولوجيا المعلومات.

- الياسين ، علاء أحمد (2006) . **السيرة السياسية قراءة في أصول نشأة النظم والفكر السياسي وتطورهما** ، عمان ، الرأي مطابع المؤسسة الصحفية الأردنية .

- اليتش ، فلاديمير (1960) . **لينين المختارات** ، موسكو ، دار التقدم .

- اليحياوي ، يحيى (2008) . العولمة : التباس الظاهرة ولبس المفهوم ، في : الدغامين ، زياد خليل (تحرير) . **العولمة وانعكاساتها على العالم الإسلامي في المجالين الثقافي والاقتصادي** ، عمان ، دار الرازي .

- يونس ، بدري (2000) . **الوكسة وقضايا الاقتصاد السياسي** ، بيروت ، دار الفارابي

ثانيا: الدوريات

- إبراهيم ، عبد الله عبد الرزاق (1989) . المسلمون والاستعمار الأوروبي لأفريقيا ، الكويت ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، **سلسلة عالم المعرفة،** العدد (139) ، يوليو ، ص (18 – 32) .

- الأطرش ، محمد (2000) . حول تحديات الاتجاه نحو العولمة الاقتصادية ، بيروت ، **مجلة المستقبل العربي** ، العدد (260) ، مركز دراسات الوحدة العربية، ص (7 – 12) .

- الأيوبي ، الهيثم (1985) . الأمن القومي والوحدة العربية ، القاهرة ، **مجلة شؤون عربية** ، العدد (42) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، ص (148) .

- البداينة ، ذياب (2004) . التحديات الأمنية في عصر العولمة ، عمان ، **مجلة الدراسات الأمنية** ، العدد (1) ، حزيران، مديرية الأمن العام .

- ثابت ، أحمد (1998) . حدود الاندماج وعوامل الاستبعاد ، بيروت ، **مجلة شؤون الأوسط** ، العدد (76) ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، ص (87–89) .

- الجميل ، سيار(1997) . اختراق القوميات الآسيوية ، بيروت ، **مجلة المستقبل العربي** ، العدد (217) ، آذار ، مركز دراسات الوحدة العربية .

- حسن ، حمدي عبد الرحمن (2001) . العلاقات الإسرائيلية الإفريقية في عالم متغير: رؤية عربية ، القاهرة ، **مجلة شؤون عربية** ، العدد (107)، أيلول ، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، ص (151) .

- حمدي عد الرحمن حسن (2009) التنافس الدولي في القرن الأفريقي ، القاهرة ، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (177) ، يوليو ، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، ص(174) .

- حيدر ، محمود (2005) . الديمقراطية كمشكل فلسفي أيديولوجي ، الشارقة ، **مجلة الرافد** ، العدد (90) ، مارس ، وزارة الثقافة والإعلام (45 – 52).

- دريزنر ، دانييل (1997) . يا عولمي العالم .. اتحدوا !! ، الكويت ، ترجمة عبد السلام رضوان ، **مجلة الثقافة العالمية** ، العدد (85) ، نوفمبر – ديسمبر ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، ص (39 – 54) .

- السوداني ، نداء مطشر (1999) . العولمة واختراق السيادة ، طرابلس ، **مجلة دراسات** ، العدد (4) ، المركز العالمي لدراسات الكتاب الأخضر .

- شكري ، عز الدين (1990) . التعاون الإسرائيلي الأثيوبي – والأمن القومي المصري، القاهرة ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد (101) ، يوليو ، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية .

- الصاوي ، علي (1993) . التنظيمات غير الحكومية والتحول الديمقراطي في الوطن العربي ، **مجلة شؤون عربية**، العدد(75) ،أيلول، ص(108).

- أبي صعب، فارس (2011) . التحولات العربية في عالم متغير ومثلث القوة في الشرق الأوسط آراء ومناقشات ، بيروت ، **مجلة المستقبل العربي** ، العدد (389) ، مركز دراسات الوحدة العربية .

- العاصي ، حسن (2001) . أبعاد الاختراق الإسرائيلي للقارة السوداء، **مجلة باحث للدراسات**، (عدد شباط شتاء 2001) مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية.

- عبد الفتاح ، بشير (2009) . السياسة الخارجية التركية منطلقات وآفاق ، القاهرة ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد (175) ، يوليو ، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية .

- عبد الواحد ، عزت (2013). تحولات المفهوم والتطبيق : الأمن العربي بعد 40 عاماً على حرب أكتوبر ، القاهرة ، ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد (194) ، أكتوبر ، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، ص(92–95) .

- العظم ، صادق جلال (1997) . ما هي العولمة ؟ ، دمشق ، **مجلة الطريق** ، العدد (4) ، تموز / آب ، ص (26) .

- العقيدة الاستراتيجية الحربية الاسرائيلية (1974). **مجلة العسكرية الصهيونية**، القاهرة، المجلد الثاني ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية .

- علي ، خالد تحسين (1984) الأمن الغذائي العربي والعمل العربي المشترك، **مجلة شؤون عربية**، العدد (35)، يناير، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، ص(97 – 131) .

- علي ، خالد حنفي (2013) . ما بعد الدولة : متطلبات فهم الموجة الجديدة من غير الدول، القاهرة ، **مجلة السياسة الدولية** ، اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية ، ملحق العدد (192) أبريل ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، ص (3–4) .

- عمار ، حامد (1997) . من همومنا التربوية والثقافية، القاهرة ، **سلسلة دراسات في التربية والثقافة** ، العدد (1) ، مارس ، مكتبة الدار العربية للكتاب .

- عمر ، محجوب (1981) . أمن الخليج وارتباطه بالأمن القومي العربي في ضوء النزاع العربي الإسرائيلي ، بيروت ، **مجلة المستقبل العربي** ، العدد (30) ، أغسطس ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ص (23) .

- غانم ، أماني (2013) . التكيف المرن : أنماط التأثيرات العابرة للقومية للفواعل الدينية من غير الدول ، القاهرة ، **مجلة السياسة الدولية** ، اتجاهات نظرية في تحليل السياسة

الدولية ، ملحق العدد (192) أبريل ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، ص (23 – 28) .

- فتحي ، ممدوح أنيس (1997) . إيران قوة مضافة أم مصدر تهديد للأمن العربي ، القاهرة ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد (130) ، أكتوبر ، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، ص (103 – 105) .

- كلوغ ، ميشيل (1997) . اطروحات حول عولمة أمريكا ، الكويت ، ترجمة منى سيف ، **مجلة الثقافة العالمية** ، العدد (85) ، نوفمبر – ديسمبر ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، ص (54 – 59) .

- مارتين ، بيتر وهارالد شومان (1998) . فخ العولمة ، الكويت ، **سلسلة عالم المعرفة** ، العدد (238) ، أكتوبر ، ترجمة عدنان عباس علي ، تقديم رمزي زكي .

- مرعي ، نجلاء (2010) . الثروة النفطية والتنافس الدولي الاستعماري الجديد في أفريقيا، الأمة في مواجهة مشاريع التفتيت، **مجلة البيان السعودية**، التقرير الاستراتيجي السابع ، ص(434) .

- معوض ، جلال عبد الله (1984) . الأمن القومي والتنمية الاقتصادية في الوطن العربي ، بيروت ، **مجلة دراسات عربية** ، العدد (20) ، دار الطليعة ، ص (110).

- موراي ، ورويك (2013) . جغرافية العولمة : قراءة في تحديات العولمة الاقتصادية والسياسية والثقافية ، الكويت ، ترجمة سعيد منتاق، **مجلة الثقافة العالمية**، العدد (397) ، فبراير ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب .

- هلال ، علي الدين (1979) . الأمن العربي والصراع الاستراتيجي في منطقة البحر الأحمر ، بيروت ، **مجلة المستقبل العربي** ، العدد (9) ، سبتمبر ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ص (98) .

- هلال ، علي الدين (1979) . الوحدة والأمن القومي العربي بيروت ، **مجلة الفكر العربي** ، العدد (11–12) ، أغسطس/ سبتمبر ، ص (93) .

- اليوسف ، شعاع (2006) . التقنيات الحديثة ، فوائد وأضرار ، الدوحة ، **سلسلة كتاب الأمة** ، العدد (112)، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية .

ثالثا : المؤتمرات والندوات

- بعلبكي ، رمزي وآخرون (2013) . **اللّغة والهوّية في الوطن العربي: إشكالّياتٍ تاريخّيةٍ وثقافّيةٍ وسياسّيةٍ** ، الدوحة ، بحوث مؤتمر اللغة والهوية في الوطن العربي الذي أقامه المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات عام (2012).

- الجميل ، سيار (2000) . العولمة الثقافية ، في : **العرب و العولمة** ، بيروت ، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت للفترة (17 – 20) كانون الأول .

- حمودة ، عمرو كمال ، **قضية المياه في إسرائيل**، بحثٌ مقدَّم إلى المؤتمر السنوي السادس عشر للبحوث السياسية، "إسرائيل من الداخل" 28 - 31 كانون الأول 2002 ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

- درويش ، أحمد (2000) . تحديات الهوية العربية بين ثقافة العولمة وعولمة الثقافة ، في : المشيخي ، أحمد بن علي (تحرير) . **العولمة والخصوصية الثقافية،** مسقط ، الندوة الفكرية التي نظمتها جامعة السلطان قابوس العمانية وجامعة الزيتونة التونسية للفترة (9-11) تشرين الأول .

- راشد ، معتصم (1996) . اتفاقية الجات وأثرها على اقتصاديات المجموعة الإسلامية، القاهرة، بحث مقدم إلى مؤتمر أثر اتفاقية الجات على اقتصاديات الدول الإسلامية للفترة 21- 23 مايو 1996م ، المحور الثالث، جامعة الأزهر، مركز صالح عبد الله كامل للإقتصاد الإسلامي.

- سكران ، محمد محمد (2000) . العولمة والهدية الثقافية، في : المشيخي ، أحمد بن علي (تحرير) . **العولمة والخصوصية الثقافية،** مسقط ، الندوة الفكرية التي نظمتها جامعة السلطان قابوس العمانية وجامعة الزيتونة التونسية للفترة (9-11) تشرين الأول.

- شماس ، سالم بن مستهيل (2000) . العولمة والهوية الثقافية العربية والإسلامية تصادم أم تفاعل ، في : المشيخي ، أحمد بن علي (تحرير) . **العولمة والخصوصية الثقافية،** مسقط ، الندوة الفكرية التي نظمتها جامعة السلطان قابوس العمانية وجامعة الزيتونة التونسية للفترة (9-11) تشرين الأول .

- عبد الخالق ، أحمد (2009) . كلمة في افتتاح المؤتمرالعلمي السنوي الثالث عشر لكلية الحقوق – جامعة المنصورة بعنوان الجوانب القانونية والاقتصادية للأزمة المالية العالمية للفترة من (1-2 أبريل) ، **مجلة البحوث القانونية والاقتصادية** ، عدد خاص، المنصورة ، جامعة المنصورة ، كلية الحقوق.

- غليون ، برهان (1992) . بناء المجتمع المدني العربي دور العوامل الداخلية والداخلية ، في : العلوي ، سعيد بن سعيد وآخرون ، **المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية** ، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية للفترة 20 – 23 كانون الثاني ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية .

- فضل الله ، عبد الرؤوف (2000). العولمة: بين سرعة التحولات والحفاظ على الذات، في: المشيخي ، أحمد بن علي (تحرير) . **العولمة والخصوصية الثقافية** ، مرجع سابق .

- قنديل ، علاء الدين كمال (1996) . **الجات واقتصاديات الدول العربية**، القاهرة ، بحث مقدم إلى مؤتمر أثر اتفاقية الجات على اقتصاديات الدول الإسلامية، القاهرة، مرجع سابق.

- المهيري ، سعيد عبد الله حارب (1999) . **بعض التحديات الثقافية والعلمية التي تواجه الشباب ، الكويت** ، ندوة حماية الثقافة الوطنية والشباب من التحديات الثقافية، مكتب التربية العربي لدول الخليج إدارة الثقافة والمعلومات .

- الهزايمة ، محمد عوض (2000) . العولمة بين فكرين : الغربي والإسلامي دراسة مقارنة ، في : المشيخي ، أحمد بن علي (تحرير) . **العولمة والخصوصية الثقافية** ، مرجع سابق .

الدراسات الجامعية

- حافظ ، عبد العظيم جبر (2007) . **التحول الديمقراطي في العراق الواقع – المستقبل**، بغداد، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين.

- العربي ، يوسف حسن (2013) . **المتغيرات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وأثرها في الأمن القومي لدول الخليج العربي (2003 – 2013)**، عمان ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الشرق الأوسط ، كلية الآداب والعلوم.

الصحف

- إسماعيل ، بليغ حمدي . موت الجغرافيا..تاريخ صراع العولمة مع الخريطة ، القاهرة ، **جريدة الشعب الجديد** ، العدد (114) في 27 كانون الأول .

- جيلاني ، بو بكر . البعد الاقتصادي للعولمة وتداعياته في عالمنا المعاصر.. قراءة نقدية ، **صحيفة المثقف** ، العدد 1833 في 30/7/ 2011 ، مؤسسة المثقف العربي .

- حسين ، أحمد عبد الدايم محمد (2012) . التحولات السياسية في الوطن العربي ، **صحيفة المصريون** ، العدد (27479) في (20 أيلول) .

- رشيد ، عادل . تعريف العولمة ، عمان، **جريدة الرأي الأردنية** ، العدد 11840 في 6/7/ 1999 .

- الشقطي ، حسن . بوصلة الاستثمار الأجنبي تتجه لخليج بعد اضطرابات الربيع، الرياض، **جريدة الجزيرة السعودية** ، العدد 14219 في 3 / 9 / 2011 .

- الصبح ، رياض ، أثر العولمة على حقوق الإنسان ، عمان ، **جريدة الرأي الأردنية**، العدد 10401 في 1999/3/1 .

- فريدمان ، توماس . محاضرة في المجلس المصري للشؤون الخارجية ، القاهرة ، **جريدة الأخبار المصرية** ، العدد 13099 في 7 / 2 / 2000 .

- المختار ، صلاح . نواقض العولمة .. الأمركة ، صنعاء ، **صحيفة 26 سبتمبر** ، العدد 1166 في 16 كانون الأول 2004 ، ص 12 .

رابعا: المواقع الإلكترونية

- احمد ، رفعت سيد. **الاختراق الإسرائيلي لأفريقيا : من الجذور إلى سد النهضة** ، القاهرة ، الموقع الإلكتروني لمركز يافا للدراسات والابحاث في 16 /11/ 2013 : http://yafacenter.com/TopicDetails.aspx?TopicID=1929

- الرضيع ، حسن عطا . **العولمة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية**، منتدى الحوار المتمدن في 5/26/ 2013 ، الموقع الإلكتروني :

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=361105.

- علي ، وائل فاضل . **العولمة والتنشئة الإجتماعية** ، منتدى النور الإلكتروني في 29 /12 / 2007 ، الموقع الإلكتروني :

http://www.alnoor.se/article.asp?id=16013

- محمود ، خالد وليد . **التغلغل الإسرائيلي في القارة السمراء..أثيوبيا دراسة حالة** ، موقع الجزيرة نت الإلكتروني في 29/ 1 / 2012 :

http://studies.aljazeera.net/reports/2012/01/2012124112751652.htm

خامسا: المراجع الأجنبية

- Bensahel, Nora and Daniel L. Byman (Edited) (2004) "**The Future Security Environment in the Middle East : Conflict , Stability , and Political Change**" , Prepared for the United States Air Force , Approved for Public Release ; Distribution Unlimited , RAND Project AIR FORCE .

- Chief, Naval (2007). **U.S. has no plan to attack Iran**, Xinhua News Agency, 17 April.
- Dempsey, Judy (2006). U.S. senator urges use of Nato defense clause for energy, **International Herald Tribune**, 28/11.
- Herman, Charles (1972). **Policy Classification, in, The Analysis of International Politics**, edite, James Rosenau, Free Pres. New York.
- Kennedy, Paul (1987). **The Rice and fall of the Great Empires,** New York: Vintage Books.
- Kiesling, John Brady (2006)**. "Diplomacy Lessons Realism for – an Unloved Super Power"** Washington, Potomac Books, Inc, D.C.
- Kim, Samuel (1999). East Asia and Globalization: Challenges and responses, **Asian Perspectives,** 23(4).
- Mackinnon, Danny and Andrew Cumbers (2007). **An Introduction to Economic Geography: Globalization, Uneven Development and Place**, New York, Prentice Hall.
- Macridis, Roy, (1958) "How Foreign Policy is Made" **Foreign Policy in Word Politics'**. Roy C. Macridis (Princeton, N.J: Prentic-Hall.).
- Mohamed, Mahathir (1999). **A New Deal for Asia**, Kuala Lumpur, Palanduk Publications.
- Nazemroaya, Mahdi Darius (2007).http://www.globalresearch.ca.
- Scholte, Jan A art (2000). **Globalization**: **A Critical Introduction,** London**, Pelgrave.**

- Theodor, a. Coulombs (1978). **Interodiction to International Relations, New jersey, Printice-hall , Englewood Cliffs.**
- Waltz, Kenneth (2000). Globalization and American power, **National Interest**, (59), Spring.

ملحق رقم 1

اتفاقية الجات ومنظمة التجارة العالمية

يقصد بالجات تلك الاتفاقية التجارية المتعددة الأطراف التي تهدف إلى تحرير التجارة العالمية من خلال إجراء تخفيضات في الرسوم الجمركية بين الدول المنتمية إليها، وكذا إزالة الحواجز غير الجمركية كنظام الحصص والقيود الإدارية، ويعبر مصطلح الجات عن الحروف الأولى (GATT) للاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية " The General Agreement on Tariffs and Trade " أى التجارة فى السلع. فى حين يَعبر مصطلح الجاتس (GATTS) عن التجارة فى الخدمات.

وقد وقعت على إتفاقية التجارة فى السلع، ومن ثم الخدمات، 23 دولة في جنيف في نهاية تشرين الأول من عام (1947) بعد مفاوضات استمرت طوال عام (1946) وحتى تشرين الثاني من عام (1947) .

وفي إطار هذه الاتفاقية تم عقد عدة جولات من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، كان أخرها جولة الأورغواي والتي انتهت بتوقيع الوثيقة الختامية في (15 نيسان 1994) من جانب (117) دولة ، وقد تضمنت هذه الوثيقة اتفاقية انشاء منظمة التجارة العالمية " World Trade Organization " والمعروفة اختصاراً باسم (WTO). وقد بدأت هذه المنظمة مزاولة أعمالها منذ الأول من شهر كانون الثاني (1995) لتحل بذلك محل الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة، وكان احلال منظمة التجارة العالمية محل الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) أمراً ضرورياً للأسباب الأتية :

(1) أن قواعد اتفاقيات الجات كانت تطبق على أساس مؤقت في حين يفترض أن قواعد اتفاقية منظمة التجارة العالمية سوف تطبق على أساس دائم .

(2) أن اتفاقية الجات لم تكن ملزمة قانوناً لأعضائها، ولذا فهي لم تستلزم إجراءات تشريعية من جانب حكومات الدول الأعضاء، في حين جاءت اتفاقية منظمة التجارة العالمية ملزمة لكافة أعضاءها، ومن ثم فقد تم اقرارها من المجالس التشريعية للدول الأعضاء.

(3) أن قطاع الخدمات لم يكن يمثل جزءاً من اتفاقية الجات والتي كانت تقضي صراحة بالاقتصار على السلع، بل ان تحرير تجارة الخدمات لم يناقش بأى صورة من الصور فى الجولات السبع الأولى، وقد حرصت الدول المتقدمة على إدخال هذا القطاع في نطاق التحرير نظراً لتعاظم أهميته فى هياكلها الانتاجية واقتصادياتها، ومن ثم تفوقها فى هذا القطاع على الدول النامية. وقد وجدت الدول المتقدمة في انشاء منظمة التجارة العالمية متسعاً لذلك.

(4) افتقرت الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة إلى الهيكل التنظيمي والأجهزة التنفيذية، حيث كان يقوم على تنفيذ بنودها بعض اللجان التي يناط بها أداء مهام معينة وتنتهي حياتها بانتهاء مهمتها ، في حين اشتملت اتفاقية منظمة التجارة العالمية على الهيكل التنظيمي والأجهزة التنفيذية التي تسمح بالإشراف على تنفيذ أحكامها بطريقة أكثر شمولاً وفاعلية وبصلاحية أقوى في تسوية النزاعات .

وقد تضمنت المادة الثالثة من اتفاقية إنشاء المنظمة تحديد الوظائف الرئيسية لها، والتي يمكن تلخيص أهمها في الإشراف على تحرير التجارة العالمية بمايسمح بانسياب السلع والخدمات بين الدول الأعضاء بدون معوقات، وبمعنى اَخر ضمان عدم وجود مقاومة من الجهات الحكومية امام السلع ومقدمى الخدمات الأجنبية من الافراد والشركات.